

د. عبد العظيم رمضان

مصر

والحرب العالمية الثانية



مصر والحرب العالمية الثانية

(معركة تجنب مصر ويلات الحرب)

بقلم : د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٨

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذه الصفحة الغامضة من تاريخ مصر في أثناء الحرب العالمية الثانية، بالاعتماد على المصادر الإنجليزية والمصادر المصرية، وهي عن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، التي كان لها أثر كبير في مصير البلاد.

لم تكن فكرة وقوف مصر على الحياد في الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٦م، لا من الجانب المصري ولا من الجانب البريطاني، لأن اشتراك مصر في الحرب مع بريطانيا، كان هو الثمن الذي دفعته مصر لإنهاء الاحتلال البريطاني لأرضها، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تقيد حريتها التشريعية.

وكانت مصر من جانبها مستعدة لدفع هذا الثمن، فقد كان من مصلحتها المساعدة على دحر الخطر الفاشي الذي يهدد العالم الليبرالي

(الحر)، ويهدد الشعوب الواقعة تحت الاستعمار القديم باستعمار جديد أشد فتكا، لقيامه على أساس التفرقة العنصرية وسيادة العنصر الآرى.

وفى الوقت نفسه كانت مصر تخشى من اندلاع نيران الحرب على أرضها من قبل تنظيم علاقاتها ببريطانيا. فتتعرض لما تعرضت له فى الحرب العالمية الأولى من استغلال مواردها، وسوق أبنائها إلى ميدان القتال، واستخدام ثكناتها وموانئها ومطاراتها، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا.

ومن ثم، كانت مصر تطالب بعقد معاهدة مع بريطانيا «تجعل مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها، وتتولاه بنفسها»، عندما تصبح أرض مصر ميدان حرب بين بريطانيا وإيطاليا، وأن ترتبط ببريطانيا بمحالفة تقدم فيها لها جميع التسهيلات اللازمة، بما فيها استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية عند قيام حالة الحرب وحالة خطر الحرب، وقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها. وفى حالة اشتباك بريطانيا أو مصر فى حرب، يقوم الطرف الآخر بالنجدة، بصفته حليفا.

على هذا النحو فإن فكرة دفاع مصر عن حدودها وأرضها، ومسئوليتها عن هذا الدفاع، كانت فكرة مسلما بها من جميع الأطراف التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ م، ولم تكن فكرة حياد مصر مطروحة بحال.

على أن المتغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية فى مصر، المتمثلة فى صعود ملك ذى ميول محورية إلى العرش، واعتماده على حاشية إيطالية، ومساعدى ذوى ميول محورية أيضا مثل: على ماهر باشا وإسماعيل صدقى باشا، ووجود جالية إيطالية ضخمة فى مصر، وعجز بريطانيا عن إثبات انتمائها

للعالم الحر أمام الشعب المصرى بمساندتها حكم القصر الأوتوقراطى، ضد الحكم الديموقراطى لحزب الوفد. ومساندتها ليهود فلسطين ضد العرب المسلمين - كل ذلك ساعد على نمو اتجاه فى مصر، يرى أن مصر لا مصلحة لها فى حرب تقع بين إنجلترا وبين كل من ألمانيا وإيطاليا، وليست لها أية مصلحة أيضا فى استعداد قوى المحور - وهو اتجاه اشتدت قوته مع الانتصارات الأولى التى حققته قوى المحور فى الحرب، وبلغت ذروتها بسقوط فرنسا المدوى تحت أقدام ألمانيا. وكل ذلك ولد فكرة تجنب مصر ويلات الحرب، التى بدأت أولا بتجنب الحرب الهجومية ضد ألمانيا، وانتهت بتجنب الحرب الدفاعية ضد إيطاليا.

ولكن ذلك تم عبر صراع سياسى هائل اشتركت فيه جميع الأطراف. وهذا الصراع هو محور هذه الدراسة التى آمل أن يجد فيها القارئ ما ينشد من فائدة ومتعة.

د. عبدالعظيم رمضان

الهرم فى ١٦/٥/١٩٩٧م

الفصل الأول

دعوة الحياد فى مصر قبل الحرب العالمية الثانية

(١)

النشاط الفاشي للجالية الإيطالية قبل الحرب*

على الرغم من أن التاريخ المصرى شديد الخصوبة، إلا أنه حافل بالأخطاء الشائعة التى دخلت فى وهم الناس فى مقام الحقائق الثابتة. وربما كان أحد أكبر مهام المؤرخ تصحيح هذه الأخطاء، وتعريف الجماهير بتاريخها خاليا من الشوائب والأباطيل.

وربما كانت الدراسة التى قدمناها على صفحات جريدة «الوفد» الغراء عن قرار تأميم قناة السويس تحت عنوان: «الحقيقة التاريخية حول ناصر ٥٦» بمناسبة الفيلم الذى ظهر عنه بهذا الاسم، أنموذجا لما ينبغى أن يعرفه الشعب عن تاريخ هذا الحدث التاريخى الهائل، بعيدا عن التزييق والدعاية.

* الوفد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م.

ومواصلة لهذا الجهد فإننا نعالج في هذه الدراسة أكبر الأخطاء الشائعة عن موقف مصر من الحرب العالمية الثانية، وهي المتعلقة بفكرة تجنيب مصر ويلات الحرب التي اتبعتها مصر في ذلك الحين.

فقد درجت كتب التاريخ ومذكرات كثير من السياسيين الذين كتبوا عن هذه الحرب على نسبة هذه الفكرة إلى على ماهر باشا، رئيس الحكومة المصرية عند قيام الحرب العالمية الثانية، وكان ما أصل هذا اليقين هو ما عسملت إليه بريطانيا من طرد على ماهر باشا من الحكم في ٢٧ يونية ١٩٤٠م، أى بعد أقل من عام على توليه منصبه. فما هي الحقيقة التاريخية في هذه القضية؟

حتى يتسنى للقارئ متابعة هذا العرض فإن العلاقات بين مصر وبريطانيا عند قيام الحرب العالمية الثانية كانت تحكمها معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي أبرمت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م. وكانت هذه المعاهدة قد أنهت الاحتلال البريطاني لمصر بواسطة القوات البريطانية، واعترفت فيه الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأقامت محالفة بين مصر وبريطانيا الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما.

وفي إطار هذه المحالفة، فإنه في حالة اشتباك أحد الطرفين - مصر أو بريطانيا - في حرب، يلزم أن يقوم الطرف الآخر بنجدته بصفته حليفاً، على أن تنحصر معاونة مصر، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، في أن تقدم إلى بريطانيا (داخل حدود الأراضي المصرية)، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها، بما في ذلك استخدام

موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وتتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية - بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وأفية على الأنباء - لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة.

كذلك اشترطت المعاهدة ألا تتخذ مصر فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة.

وفى الوقت نفسه فإنه فى إطار هذه المحالفة أصبح من حق بريطانيا أن تحتفظ فى الأراضى المصرية بجوار القناة، فى مواضع حددتها المعاهدة، بقوات بريطانية تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة. وتظل هذه القوات البريطانية فى مصر إلى أن يتفق الطرفان على أن الجيش المصرى قد أصبح فى حالة يستطيع معها بمفرده أن يكفل حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة.

وقد حددت المعاهدة ثلاثة أعوام لانتقال القوات البريطانية المنتشرة فى أرجاء القطر إلى القناة، أما القوات المرابطة فى الاسكندرية فتنتقل بعد ثمانى سنوات. ولكن هذا الانتقال مشروط ببناء مصر الثكنات اللازمة لهذه القوات البريطانية على نفقتها الخاصة، مع مساهمة الحكومة البريطانية برىع التكاليف، كما تنشئ الحكومة المصرية الطرق اللازمة.

كان مفروضا أن تقوم حكومة الوفد بتنفيذ شروط هذه المعاهدة والمحالفة، باعتبار الوفد صاحب الأغلبية الشعبية الساحقة، فتمضى الأمور فى إطارها الطبيعى كما هو الحال فى أى بلد ليبرالى، وتختفى الأوضاع السياسية التى

مكنت القصر فى عهد الاحتلال من الاعتداء على الحياة الدستورية بتشجيع من دار المندوب السامى.

على أن الأمور اتخذت مسارا آخر عندما أخذ فاروق الصبى، تحت تأثير على ماهر باشا، فى مناوأة حكومة الوفد والتدخل فى أمور الحكم والاعتداء على الدستور، كما قام بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى، وهو عدو الوفد اللدود، الأمر الذى أشعر مصطفى النحاس زعيم الوفد بخطر هذا الملك على حياة مصر الدستورية، فأراد خلعه فى عام ١٩٣٧م، ولكن بريطانيا لم تجد لديها من المصالح ما تدعم به هذه الرغبة، وأثرت ترك عناصر الحياة السياسية المصرية يهدم بعضها البعض، حتى تفلت من تنفيذ قيود المعاهدة. وهو ما تم بالفعل، فتمكن فاروق من إقالة حكومة الأغلبية، وتعيين حكومة أقلية برئاسة محمد محمود باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وبذلك انهارت الحياة الدستورية فى مصر، وانتقل الحكم إلى يد القصر، وكان ذلك بداية الطريق الذى أدى إلى كارثة يوليو ١٩٥٢م!

ففى عهد حكومة محمد محمود باشا بقيت القوات البريطانية منتشرة فى جميع أرجاء مصر، بعد أن عطلت الحكومة بناء الشكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس، فظلت مظاهر الاحتلال قائمة رغم المعاهدة، وحرّم الشعب المصرى من حكم نفسه بنفسه بعد أن اغتصب فاروق السلطة.

وهو ما استفادت منه بريطانيا فى تثبيت أقدامها فى مصر، وتحويل المحالفة إلى احتلال فى غياب الوفد عن الحكم، وهو الأمين على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا. وكان أهم ما استفادته من غياب الوفد عن الحكم هو بقاء جنودها

منتشرة فى جميع أنحاء البلاد فى مواقعها السابقة على المعاهدة، أى فى العباسية، وقصر النيل، والحلمية، والقلعة، ومصطفى باشا، ومصر الجديدة، وحلوان، وأبى قيس، وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية فى القاهرة والاسكندرية وما حولها، فتستطيع أن تتحرك منها عند اللزوم للتدخل فى الشؤون الداخلية المصرية.

على أنه فى ذلك الحين كان النفوذ الايطالى يتفشى فى القصر الملكى، يحكم الميول الأتوقراطية لفاروق التى كانت تدفع به إلى الفاشية، ويحكم الحاشية الايطالية لفاروق التى كانت تحيط به إحاطة السوار بالمعصم، وكان على رأسها فيروتشى بك Verucci، كبير المهندسين بالقصر. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لايطاليا على الدوام صلة خاصة بالقصر، نظرا لايوائها لجده الخديو إسماعيل بعد خلعه، وأيضا إيواء أبيه فؤاد الذى شب فى البلاط الملكى الايطالى.

وهو أمر كان يثير قلق السفارة البريطانية، التى كانت تعتقد اعتقادا جازما بأن الحاشية الايطالية فى قصر فاروق هى من عناصر المخابرات الايطالية، وأنها مصدر معلومات للمفوضية الايطالية فى مصر، وكانت تتابع تحركاتها بعناية، وهو ما يتبدى من خطاب السفير البريطانى السير مايلز لامبسون Lampson إلى وزير خارجيته فى يوم ٣ فبراير ١٩٣٩ م، حيث يقول:

«هناك تقارير بأن الملك فاروق كثيرا ما يصطحب معه، خصوصا فى نزهاته الليلية بحثا عن المتعة، جماعة تتكون من حلاق ايطالى ومدرّب ايطالى وممثل ايطالى وكهربائى ايطالى. ويشك فى أن فتاة ايطالية تعمل بأحد

المحلات كانت تقوم بتسليّة جلالتّه في فترة نفّاس الملكة فريدة! وقد أضافت عودة فيرونشي بك إلى العمل عنصرا آخر غير مرغوب فيه إلى هذه العصاة الإيطالية في القصر. ومن الواضح أنّ المفوضية الإيطالية ووكالات الدعاية تستخدم بالضرورة هذه العناصر الإيطالية كمصادر للمعلومات وأدوات للايحاء والاستمالة.

كانت خشيّة السفارة البريطانيّة من هذه الجماعة الإيطالية منشؤها ما أخذت تروج له من فكرة ضرورة وقوف مصر على الحياد عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصريّة بشكل مباشر، وهو ما أخذ يدعو إليه صراحة إسماعيل صدقي باشا الذي كان على علاقة طيبة مع فاروق. وكانت السفارة البريطانيّة ترى أنّ ما ينطبق على صدقي باشا ينطبق على معسكر على ماهر باشا، وأنّ على ماهر باشا هو الذي يشجع فاروق في هذا المضمار.

وقد كان لخوف السفارة البريطانيّة في ذلك الحين ما يبرره. فقد كانت الجالية الإيطالية في مصر تعتبر أكبر جالية بعد الجالية اليونانيّة، وتعد طابورا خامسا يعمل للدعاية لاطاليا الفاشيّة، وكان أفرادها منتشرين في مدن القطر، ولهم منشآت ماليّة وثقافيّة ضخمة، منها البنك التجاري الإيطالي، والبنك الإيطالي المصري، وشركات الادرياتيكا، وتريستا للتأمين على الحياة، وغيرها من المشروعات التجاريّة.

هذا إلى جانب المؤسسات التعليميّة الإيطالية، مثل المعهد الإيطالي، وعدد غير قليل من المدارس الابتدائيّة والثانويّة والصناعيّة والفنيّة في القاهرة والاسكندريّة. كما كان العنصر الغالب في جمعيات الاسعاف في مصر من العنصر الإيطالي.

والى جانب هذا كانت هناك بعض الصحف الإيطالية فى مصر، مثل: «جورنالى دى أورينت» Giornale d'oriente، الواسعة الانتشار، وكانت تظهر لها طبعة فى الإسكندرية تحت عنوان: «المساجيرو»، ثم جريدة روما، ومجلة «ميديتارينو» التى كان نصفها بالإيطالية ونصفها بالعربية، وكان هناك جمعية الصداقة المصرية الإيطالية، ونادى خريجي المدارس والجامعات الإيطالية.

وكان الإيطاليون قد أنشأوا لهم فى مصر فى ذلك الوقت منظمة قوية للدعاية تعمل تحت رعاية المفوضية الإيطالية، التى كان على رأسها الوزير الإيطالى المفوض والمبعوث فوق العادة «ماتزولينى» Mazzolini، الذى كان من أركان النظام الفاشى فى إيطاليا منذ ١٩١٩م، حيث كان فى مقدمة الكوادر التى زحفت على روما.

وكانت الغالبية العظمى من الجالية الإيطالية فى مصر من أنصار الفاشية، وكثيرا ما شوهد الكونت ماتزولينى فى مدن مصر الكبرى، وهو يستعرض فى قميصه الأسود الشبّاب الإيطالى الفاشى، وهو يردد شعارات الدعاية للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

على هذا النحو كان الإيطاليون يشكلون فى مصر عنصرا شديدا الخطر على إنجلترا فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يكن يتمثل خطرهم فى الشارع المصرى بقدر ما كان يتمثل فى القصر الملكى.

(٢)

أحمد حسين يرفع علم الفاشية في مصر*

في مقالنا السابق تحدثنا عن علاقة مصر ببريطانيا في ضوء معاهدة ١٩٣٦م، وكيف انحرفت هذه العلاقات عن مسارها الطبيعي الذي رسمته المعاهدة عندما أخذ الملك فاروق تحت مشورة علي ماهر باشا يصطدم بحكومة مصطفى النحاس على النحو الذي دفع مصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق في عام ١٩٣٧م، ولكن وضع بريطانيا في مصر شل يده عن ذلك، فتمكن فاروق من اقالة حكومة الوفد وفرض حكم الأقلية عن طريق وزارة محمد محمود باشا، فكان في عهد هذه الحكومة أن دخل تنفيذ المعاهدة في مسار آخر غير الذي رسمته المعاهدة، فتعطل بناء الشكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة السويس، واستمرت هذه القوات في

* الوفد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م

مواقعها السابقة على المعاهدة حيث تستطيع أن تستخدمها بريطانيا في التدخل في شؤون مصر الداخلية إذا اقتضت الظروف، وفي الوقت نفسه أخذ الملك فاروق يتجه بسياسة مصر إلى معسكر الفاشية المتمثل في إيطاليا وألمانيا، بحكم ميوله الأوتوقراطية من جانب وبحكم الحاشية الإيطالية التي كانت تحيط به، وبحكم الصلة الخاصة بين القصر الملكي وإيطاليا منذ عهد إسماعيل وفؤاد، التي كانت تدفع السفارة البريطانية في مصر إلى النظر بعين القلق إلى تأثير ذلك على تنفيذ المعاهدة في حالة قيام الحرب بين بريطانيا وإيطاليا.

في ذلك الحين كانت الجالية الإيطالية - كما ذكرنا في مقالنا السابق - تعتبر أكبر جالية أجنبية في مصر بعد الجالية اليونانية، فقد كان لها منشآتها المالية والتعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية الضخمة، بل كان لها تشكيلاتها شبه العسكرية الفاشية، وكثيرا ما شوهد الوزير الإيطالي المفوض في مصر ماتزولينى فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض فى قميصه الأسود الشباب الايطالى الفاشى قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد كان هذا الوجود الإيطالى الفاشى فى مصر ملهما لقيام حركة فاشية فى مصر على يد أحمد حسين، الذى أراد تقليد القمصان السوداء للشباب الايطالى فى مصر بإنشاء قمصانه الخضراء التى يرتديها أنصاره ويقومون باستعراضاتهم شبه العسكرية فى شوارع المدن الكبرى فى مصر كما كان يفعل الشباب الايطالى الفاشى.

وكان إعجاب أحمد حسين بموسوليني قد دعاه إلى الإعجاب بمحمد محمود باشا عندما أُلِفَ فى عام ١٩٢٨م حكومة «اليد الحديدية»، فسار فى

ركابه، وأخذ يدعوهُ إلى أن يكون في مصر كموسوليني في إيطاليا! ولما خاب ظنه في قيام محمد محمود باشا بهذا الدور، انتحل هو نفسه الدور، وتوهم أنه يستطيع أن يكون في مصر كما كان موسوليني في إيطاليا، وأعلن أن مبادئه «تشابه مبادئ روما وبرلين»، وإن الفاشية فيها الكثير من الإسلام! فلما تولى محمد محمود باشا الحكم ثانية بعد إقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، انتقل أحمد حسين بولائه إلى على ماهر باشا، الذي أثبت أنه المحرك لفاروق في إقالة حكومة الوفد، وانقلب بذلك على محمد محمود باشا. ثم عاد فانقلب على على ماهر باشا عندما تعين محمد كامل البنداري وكيلا للديوان الملكي، وكان ذا ميول فاشية، فاتخذ من أحمد حسين ناطقا بلسانه!

وأخذ المد الفاشي في القصر يرتفع في عهده إلى ذروته، الأمر الذي أزعج السفارة البريطانية التي كانت تتوقع قيام حرب عالمية ثانية، فقدمت تبليغا إلى الملك بضرورة طرد فيروتشي بك من القصر الملكي. وفي مقابلة جرت بين السفير البريطاني لامبسون والملك فاروق، واجه لامبسون فاروق قائلا إن «من غير المرغوب فيه أن يحيط أول ملك لمصر المستقلة نفسه بخير مصريين»، فقد كان فاروق - على حد قول السفير البريطاني - «يخالط الإيطاليين غير المرغوب فيهم، والذين يعيشون عالة عليه، بمن فيهم حلاقه وعامله الكهربائي وفيروتشي». ولكن فاروق لم يأبه لتحذير السفير البريطاني، وهو ما فسره السفير لحكومته بأنه «حين يكون الأمر متعلقا بملذات جلالته، فإنه يصبح عنيدا، ومن الواضح أنه يستمتع غاية الاستمتاع في جولاته مع خدمه الإيطاليين»!

فى الوقت الذى كان فى المد الفاشى يرتفع فى القصر الملكى، ويرفع فى
أحمد حسين علم الفاشية عاليا على جماعة مصر الفتاة، كانت علاقة
الإنجليز بالوفد قد ساءت، لما رآه الوفد من دعمهم للحكم الأوتوقراطى للقصر
الذى يمكن لهم من استعادة ما خسروه من تدخل فى شئون الحكم على يد
معاهدة ١٩٣٦ م.

ففى رسالة للسفير البريطانى إلى حكومته فى ١٢ مايو ١٩٣٩ م كتب
يقول:

«شن الوفد أخيرا هجوما متعمدا ضد بريطانيا العظمى، يتهمها فيه بأنها
أبقت على النظام الحاضر كيما تعيد فرض سلطانها على مصر عن طريق
حكومة ضعيفة لا يمكنها مقاومة المطالب البريطانىة. بل لقد ذهبت الصحف
الوفدية إلى حد أن افترضت أن مصر المحرومة من حقوقها الديموقراطية، ليس
لديها ما يغريها على القتال فى سبيل الدول الديموقراطية فى الحرب القادمة
وقد تبنى النحاس باشا فى اجتماع وفدى عقد بالاسكندرية يوم ٥ مايو
١٩٣٩ م رسميا وصراحة الحملة التى تقودها صحف الوفد ضد البريطانيين.
ويعتبر هذا الموقف من جانب الوفد من سوء الحظ فى مرحلة التحول الحالية
بصفة خاصة».

«ومن الواضح أن معارضة الوفد اشتراك مصر فى الحرب، على أساس
أنها حرب تهم بريطانيا ولا تهم مصر، وقدرته على تصويرها على هذا النحو فى
عين الشعب الجاهل، سوف يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية بدرجة
كبيرة فى حالة نشوب الحرب».

هذا الكلام للسفير البريطاني لامبسون يوضح أن الوفد هو صاحب فكرة عدم دخول مصر الحرب العالمية الثانية، وهي التي تطورت إلى ما عرف باسم «تجنيد مصر ويلات الحرب»، كما أنه أيضا صاحب فكرة أن الحرب العالمية إنما «تتهم بريطانيا ولا تهم مصر»، وهي التي تطورت إلى تعبير أن الحرب «لاناقة لنا فيها ولا جمل» - وهو التعبير الذي أطلقه الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر في أثناء الحرب. وهو ما يعنى أن الشعب المصرى كان مهيبا لتلقى هذه الأفكار عندما اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية تنفيذها.

وقد كان الإنجليز يدرسون خطورة إثارة هذه الأفكار على يد الوفد بالذات، نظرا لالتفاف الشعب حول الوفد، وقدرته على استرداد ما يخسره على يد الغوغائية التي تعمل فى خدمة القصر.

وكانت هذه الغوغائية قد اكتسبت قوة لم تكن لها فى عهد فؤاد عندما انقلب على الوفد فى عام ١٩٣٧م أكبر عضوين لهما تأثير على الشباب، وهما محمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر، واستطاعا تحريك الطلبة ضد حكومة الوفد لبعض الوقت، ولكن اقالة فاروق للحكومة الوفدية فضحت تضليل النقراشى وأحمد ماهر، واسترد الوفد سريعا سيطرته على الطلبة. وهو ما سجله السفير البريطانى لحكومته فى رسالة ٧ نوفمبر ١٩٣٨م، قائلا:

«تشير الانتخابات الأخيرة للاتحاد العام للطلبة إلى انحيازهم التام للوفد.. ويعتبر استرداد الوفد نفوذه بين طلبة الجامعة أمرا جديرا بالملاحظة، فلعلنا نذكر أن سيطرة الأحزاب المعارضة للوفد على الجامعة قد لعبت دورا فعالا فى تسهيل اقالة وزارة النحاس باشا فى نهاية العام الماضى..»

«والحقيقة - كما أراها - أن الجمهور في مصر لم يتخل ابدا عن وفديته، وعلى الرغم من الحماسة التي تركتها في نفوس الجماهير حفلات تقلد الملك الشاب فاروق العرش، وزواجه، إلا أن هذه الحماسة لم تترك أثرا عميقا في نفوس المصريين بحيث يقضى على الكراهية الدفينة في نفوسهم للأسرة الأجنبية المالكة، ولحكم القصر. وإذا كانت الأحزاب غير الوفدية تضم أكفأ العناصر الإدارية في البلاد، فإنها لا تملك الشعارات الشعبية التي تجذب تأييد الشباب لها، وليس لها سياسات واضحة، كما أن الشعور السائد هو أن الحكومات المكونة من هذه الأحزاب إنما تقوم اعتمادا على القصر. وصحيح أن جماعة «مصر الفتاة» لها برنامج شبه فاشي متعصب معاد للأجانب، ولكن رئيسها أحمد حسين لا يؤخذ مأخذ الجدل فضلا عما هو معروف بوجه عام من أنه صنيعة القصر»

وقد انفجر عداء الوفد للإنجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا، وأنيحت بذلك الفرصة لعودة الحياة الدستورية السليمة عن طريق إجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الملك فاروق قام بتعيين رئيس ديوانه على ماهر باشا رئيسا للوزارة، بمباركة الإنجليز. ولما كان على ماهر باشا هو عدو الوفد اللدود، وهو الذي كان وراء إقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، فقد اعتبر الوفد تعيينه رئيسا للوزارة بمباركة الإنجليز بمثابة نقض صريح للمعاهدة، ونشأ اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالمخالفة.

فقد كتبت جريدة المصري تقول: «إذا كانت السياسة الإنجليزية موجهة ضد حرية الشعب المصري وكيان الشعب المصري، لدرجة أنه ما أن بدأ

الانقلاب الحالى يتهدم أركانه حتى قام الإنجليز يسندونه ويدعمونه، نقول إذا كانت هذه سياسة الإنجليز وسارت على هذا المتوال، فإننا نقولها كلمة صريحة، هي أنه يخشى من السير فى هذه السياسة ولو خطوة واحدة أمران خطيران: أولاً، أن يبدد جو الصفاء والتحالف بين الشعبين، وينتقل شعور الاستياء من عدم تنفيذ المحالفة إلى المحالفة، ثم إلى الحليف. ثانياً، إذا قامت الحرب، وهي الحرب المدمرة الهائلة، فلن يجد الشعب من روحه المعنوية دافعاً يدفعه إلى الاستبسال والتضحية. وفى هذا الحظر كل الخطر فى الحروب الحديثة التى تكون فيها الجيوش من الشعوب، وتستمد قوتها من روحها المعنوية. إن خطة الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة، إذ من الخبل أن يحارب الوفد عملاً من صعه، بل من مفاحره، ولكنها موجهة ضد اساءة تنفيذ المعاهدة، وإلى تدخل حلفائنا الديموقراطيين ضد الديموقراطية المصرية والاستقلال المصرى».

وقد هدد النحاس باشا الإنجليز فى خطابه الذى ألقاه فى الاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ م قائلاً: «بيننا وبينكم معاهدة، فإذا كانت تنفذ حسب نصوصها وعلى قدم الإخلاص والمساواة، فأهللاً بها ومرحباً، وإلا فلا كانت محالفة، ولا كانت صداقة إذا كان من ورائها الجوع والعرى والدمار لمصر، والغنى والكسب لكم وحدكم!»

ثم مضى النحاس فى كلامه خطوة أخرى، فهدد المعسكر الديموقراطى كله قائلاً: إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين، وأصررت فرنسا صديقتهن على ما تفعله فى سوريا، فلن يلبثوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم! أيها الإنجليز: إما صداقة وصفاء، وإما جفاء وعداء، فاختاروا لأنفسكم ما تريدون!.

(٣)

إسماعيل صدقى باشا يدعو إلى حياد مصر*

رأينا فى مقالائى السابقة كيف أفسد الصراع بين الوفد والقصر العلاقات بين مصر وبريطانيا، عندما أخذ فاروق تحت تأثير على ماهر باشا يصطدم بحكومة الوفد على نحو دفع بمصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق عن العرش، ووجدت بريطانيا فى هذا الصراع الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية عن طريق مساندة الانقلاب الدستورى الذى قام به فاروق بإقالة حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وتأييد حكومة محمد محمود باشا التى عطلت بناء الشكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة قناة السويس، وأتاحت بذلك للقوات البريطانية فرصة التحرك لمساندة أى تدخل سياسى بالقوة، وهو ما حدث فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

* الوفد ١٩ ديسمبر ١٩٩٥م.

كذلك رأينا كيف ارتفع المد الفاشي في مصر مع وجود الجالية الإيطالية التي كانت تعتبر أكبر جالية أجنبية بعد الجالية اليونانية، وكيف كانت هذه الجالية الإيطالية تمارس أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، ولها تشكيلاتها شبه العسكرية التي ترتدى القميص الأسود وتقوم باستعراضاتها في شوارع القاهرة والمدن الكبرى وعلى رأسها وزير إيطاليا المفوض ماتزولينى. وكيف ألهمت هذه التشكيلات شبه العسكرية أحمد حسين تشكيل قمصانه الخضراء والقيام باستعراضات مثيلة، ومحاولة تنصيب نفسه كموسولينى آخر في مصر، واستغلال هذه التشكيلات في الصراع السياسى ضد الوفد لخدمة القصر.

كذلك رأينا كيف كان المد الفاشي يرتفع في القصر الملكى بسبب الحاشية الإيطالية التي تحيط بفاروق، والعلاقات التاريخية التي تربط القصر الملكى في مصر بإيطاليا، وميول فاروق الأوتوقراطية، وكيف أثر ذلك على العلاقات بين السفارة البريطانية وسفيرها لامبسون (اللورد كليرن فيما بعد) وفاروق، في الوقت الذى كانت فيه العلاقات تسوء مع الوفد لما رآه من دعم بريطانيا للحكم الأوتوقراطى في مصر، ثم بلغت هذه العلاقات ذروة التدهور عندما سقطت حكومة محمد محمود باشا على مشارف الحرب العالمية الثانية، وسنحت فرصة عودة الحياة الدستورية عن طريق إجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الوفد فوجئ بتعيين على ماهر باشا عدوه اللدود رئيسا للوزارة الجديدة، بمباركة الإنجليز، فكان ذلك ما دعا مصطفى النحاس إلى تهديد المعسكر الديموقراطى كله في كلمته التى ألقاها في الإسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ م بقوله: «إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين، وأصررت

فرنسا صديقتهم على ما تفعله في سوريا، فلن يلبثوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم».

على هذا النحو كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تتردد بقوة قبل قيام الحرب. ولم تكن تتردد من جانب واحد من القوى المتصارعة الداخلية، بل كانت تتردد من جانب كل من الوفد والقصر.

ففى ديسمبر ١٩٣٨م، بعد الأزمة العالمية فى سبتمبر ١٩٣٨م، ألقى إسماعيل صدقى باشا، القريب الصلة بالقصر، خطابا فى مجلس النواب، وصف فيه الخصومات الناشئة بين الدول الكبرى بأنها «بعيدة عن شئوننا ومصالحنا. وأبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشتراك فى حرب تدخل إنجلترا غمارها، وأن ما فرضته على مصر من تسليم مراققها، بمجرد حدوث خلافات دولية تفضى إلى خطر قطع العلاقات، سوف يعرض مصر بداهة للعدوان عليها من الدولة التى تدخل إنجلترا فى خصومتها. ولذلك كان من رأيه وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا لتأمين البلاد من أى عدوان.

وعلاقة إسماعيل صدقى باشا بإيطاليا وثيقة منذ تنازل لها - أثناء احتلالها لليبيا - عن واحة جغبوب المهمة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥م. وقد احتجت جميع الأحزاب المصرية على هذه الاتفاقية، وأعلنت بطلانها لمخالفتها لنص المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه، وأعلنت أن الوزراء الذين وقعوا الاتفاقية ارتكبوا جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي للظليان عن جغبوب.

وعلى الرغم من أن البرلمان المصرى امتنع طيلة سنوات ١٩٢٦م و١٩٢٧م و١٩٢٨م و١٩٣٠م عن إبرام هذه الاتفاقية، فإن برلمان إسماعيل صدقى وحده أقر اتفاقية جغبوب فى يونية سنة ١٩٣٢م! ومن هنا كانت مطالبته بعقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا منسجمة مع علاقته بإيطاليا.

كذلك أخذت تظهر فى الصحف المصرية فى تلك الفترة تصريحات عن تعديل المادة السابعة من المعاهدة، التى تلزم مصر بتقديم جميع التسهيلات لبريطانيا عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية.

وفى الوقت نفسه كان موقف بريطانيا فى القضية الفلسطينية يزود الدعاية الفاشية فى مصر بالأسباب التى تبث بها الكراهية لبريطانيا بين الشعب المصرى، وتعزز فكرة الحياد فى الحرب عند قيامها.

كل ذلك كان يبعث الخوف فى السفارة البريطانية من امتناع مصر عن تنفيذ التزاماتها فى حالة قيام حرب، وهو ما سجله السفير البريطانى لامبسون فى رسالة سرية إلى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩م. فقد كتب يقول:

«فيما يختص بالتزامات مصر فى حالة الحرب، فإن الاحتمالات غير مؤكدة، فموقف القصر غامض، ويبدو أن هناك مؤثرات قوية - وطنية وأجنبية - تعمل لاقناع الملك بالخطر الذى ينجم عن التزامات مصر الحربية كما نصت عليها المعاهدة.

«وفى الحقيقة فإن أخشى ما نخشاه هو أن يتمكن عملاء إيطاليا وألمانيا، من خلال عملاتهم داخل القصر وخارجه، من التأثير على الملك فاروق للاستجابة لما يريده محور روما - برلين، من حياد مصر فى الحرب التى تنشب. فمع أن الملك، فى لقاءاتى الأخيرة معه، قد سلم بأن الوقت الراهن ليس هو الوقت المناسب لتعديل المعاهدة، فإن لغته قد دلت على أن التعديل النهائى ربما يكون دائرا بذهنه!»

«وليس هناك أدنى شك فى أن الدعاية الألمانية الإيطالية تفعل فعلها فى اذكاء الشعور بين المصريين جميعا - سواء كانوا من الطبقات العليا أو الدنيا - بأن مصر ينبغي أن تتجنب الانسياق إلى الحروب التى تخوضها إنجلترا، إذا كانت هذه الحروب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة.

«ولكن نجاح هذه الفكرة سوف يعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كان فى مقدورنا استرجاع هيبتنا السابقة وقوتنا فى الشرقين الأدنى والأوسط. ذلك أنه إذا رأت مصر أن بريطانيا العظمى على درجة من القوة تكفى لحمايتها من أعمال التدمير العسكرية والجوية، فسوف يقل الكلام بدون شك عن حياد مصر. فإذا لم نتمكن من إثارة هذا الشعور عن طريق توسعنا فى التسليح، واستعادة صداقة العالم العربى المجاور لمصر، فمن الواضح أن مصر سوف تسعى - إن عاجلا أو آجلا - إلى الحصول على موافقتنا على تخدى التزاماتها الحرية التى تفرضها المعاهدة الإنجليزية المصرية.

«أما الموضوع الدولى الآخر الذى يعمل باستمرار على تعقيد العلاقات الإنجليزية المصرية، فهو مسألة فلسطين. فمصر تطمح فى استغلال استقلالها،

الذى حصلت عليه أخيرا بالمعاهدة، فى القيام بدور قيادى فى الشرقين الأدنى والأوسط.

«وفى الوقت نفسه فإن مطامع الملكية فى الخلافة، تجعل من تقديم العون المصرى لأية قضية إسلامية، سواء كانت داخل الحدود المصرية أو خارجها، أمرا حتميا.

«فمن مظاهر هذا الاتجاه ازدياد الجمعيات الإسلامية ذات البرامج الإسلامية الرجعية، وإحياء دعاوى القرون الوسطى بجعل البناء الإدارى والقضائى للدولة إسلاميا، والهجوم على ما يسمونه بـ «الصور الحديثة للفساد».

«ولقد قامت مؤخرا هجمات يقودها شيوخ من الأزهر، بتحريض من جماعة مصر الفتاة، ضد حوانيت بيع المشروبات الروحية، وقد قبض على أحمد حسين نتيجة لتحريات النيابة المتتابعة. ولكن هذه الحركة تنظر إليها غالبية الطبقات المتعلمة بعين الكراهية - كما أكد لى الأمير محمد على هذا المساء. ذلك أن الأغلبية التى تلقت تعليمها الحديث فى المدارس القومية تميل إلى المفاهيم العلمانية للإدارة، وإلى المجتمع القائم على النظم التركى المعدلة. ومن المحقق أنه بدون مساندة القصر فإن هذه الحركة الإسلامية لم يكن ليتوافر لها مثل هذه القوة التى تشغل بال الحكومة بشكل جدى.

«وقد نفست هذه الحماسة الإسلامية عن نفسها تنفيسا طبيعيا فى حملات التأيد لمسلمى فلسطين من جيران مصر الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة.

«وقد أضاف وصول المنفيين الفلسطينيين من «سيشل» أخيرا مزيدا من الوقود إلى النار المشتعلة، وهم الآن ضيوف جمعية الشبان المسلمين، وقد أصبحوا مركزا للهياج ضد البريطانيين.

«وقد أتاحت عمليات القمع العسكرية القاسية، التي لم يكن مفر منها، في فلسطين، فرصا كثيرة لاستغلال ما أسموه بـ «وحشية البريطانيين». وقد كان على السفارة البريطانية مرة أخرى الاحتجاج على هذا التهيج لدى وزارة الداخلية. ولكن الوزارة، على الرغم من استعدادها الطيب، لا تريد، أو هي عاجزة، عن اتخاذ اجراء فعال ضد حركة تلقى التأييد الكبير من الشعب والملك!

«على كل حال، فلا ينبغي علينا أن نفترض أن التعصب الدينى وحده هو المسئول عن مساعدة المصريين للفلسطينيين، فالمصريون جميعا يتعاطفون بالفعل مع الفلسطينيين فى جهادهم، وأكثر الطبقات علما يخشون أن يمتد الخطر اليهودى إلى شعوب الشرق الأدنى وإلى اقتصادها. ويخشى المصريون - ربما بحق - أن يؤثر وجود دولة يهودية قوية مجاورة تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادى المتصلى فى الشرق الأدنى».

(٤)

الصدام بين فاروق ولا ميسون*

رأينا في المقال السابق كيف كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تدفع نفسها بقوة في المجتمع المصري بسبب انحياز بريطانيا للحكم المطلق الذي يمارسه القصر في مصر، والذي كان يتناقض مع شعارات الديمقراطية التي كانت ترفعها إنجلترا على رأس المعسكر الديمقراطي، وكذلك بسبب قمع بريطانيا للثورة الفلسطينية لحساب اليهود على نحو أشعر المصريين بالخطر من قيام دولة اسرائيلية قوية مجاورة، وأيضاً بسبب ارتفاع المد الفاشي في مصر على يد كل من الجالية الإيطالية التي كان يرأسها وزير إيطاليا في مصر مانتزولينى، وعلى يد القصر الملكي الذي كان يموج بالفاشية الإيطالية المحيطة بفاروق، ومليشيات القمصان الخضراء لأحمد حسين الذي

* الوفد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م.

كان يصبو للقيام بدور موسولينى فى مصر. وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فى البرلمان المصرى على يد إسماعيل صدقى باشا، الذى كان وثيق الصلة بإيطاليا بعد أن سلمها واحة جغبوب فى ديسمبر ١٩٢٥م، وصدق برلمانه على هذا التسليم فى سنة ١٩٣٢م بعد أن رفضت كل الأحزاب المصرية التصديق على اتفاقية جغبوب.

وقد عبر السفير البريطانى فى مصر مايلز لامبسون (كليرن فيما بعد) عن خشية السفارة البريطانية من هذا الاتجاه إلى الحياد فى مصر فى رسالته التى كتبها إلى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩م، والتى أوردنا جانباً منها فى مقالنا السابق، وأعرب فيها عن خشية المصريين من قيام دولة يهودية قوية مجاورة تؤثر على مركز مصر الاقتصادى.

وبهمنا ما تنبأ به السفير البريطانى - بدقة غريبة - من أن القضية الفلسطينية سوف تظل مركز الاضطراب فى مصر للغرب، حتى تصفى تصفية ترضى العرب! فقد كتب يقول:

«إن الأمر الذى يجب أن يستقر فى الأذهان هو أنه توجد هنا الآن فى مصر جالية فلسطينية يتكون معظمها من اللاجئين. وهؤلاء الفلسطينيون سوف يظلون مركزاً دائماً للاضطراب ضد البريطانيين إلى أن تصفى القضية الفلسطينية بأسرع ما يمكن، على نحو يعيد إلينا تأييد العالم العربى ويعزز موقفنا تبعاً لذلك.

«وتعتبر مسألة الدعاية الإيطالية - الألمانية مما ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الدولية سالفة الذكر. وكانت الدعاية الإيطالية فى مصر ضد بريطانيا قد توقفت

تماما بعد إبرام اتفاقية روما*، ولكن حل محلها الدعاية الألمانية التي تعمل لمصلحة طرفي محور روما - برلين. وما لا شك فيه أنه يوجد تفاهم تام بين منظمتي الدعايتين الألمانية والإيطالية. فمثلا في محادثة أخيرة بين الوزير الألماني وعضو البرلمان الإنجليزي «بوسوم»، استعمل الأول لهجة تهديد عنيفة في تأييده للرأى الإيطالى بخصوص قناة السويس.

«وفيما يتصل بمصالحنا فلا يعنينا كثيرا أى الشريكين في المحور يقف ضدنا، وإنما يعنينا أن الدعاية الإيطالية الألمانية واسعة النطاق في مصر، ولكن أحد ميادينها المحببة فيما يبدو هو كل ما يتصل بالأوساط الارستقراطية في مصر، مثل البلاط الملكى والملتفين حوله من الأتراك والمصريين المشتركين، والطبقات الراقية أو الأكثر تعاليا في المجتمع المصرى.

«فى هذا الميدان يجد عملاء الدعاية الإيطالية والألمانية آذانا أكثر تعاطفا مما هو الحال مع الطبقة البورجوازية والدوائر الشعبية التى مازالت تعادى إيطاليا تحت راية الوفد. وكل هذه الدعاية الخفية والمختلفة الطرق لها غاية واحدة هى تقويض مركز إنجلترا فى مصر والشرقين الأدنى والأوسط لحساب محور روما - برلين، واضعاف مركزنا فى أى مكان وفى أى وقت تنشب فيه الخلافات بين بريطانيا والعالم المصرى - العربى.

«ومن المحقق أن الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجة هذا الوضع تتمثل فى تسوية هذه الخلافات مع حلفائنا وأصدقائنا من المصريين والعرب، وتعزيز قواتنا

* أو الميثاق الإنجليزي الإيطالى The Anglo-Italian Pact الذى أبرم فى ١٦ أبريل ١٩٣٨ وينص على أن توقف إيطاليا دعايتها ضد بريطانيا فى الشرق الأدنى.

المسلحة بدرجة كافية لاقتناع أصدقائنا وأعدائنا على السواء بأننا بالقوة الكافية للمحافظة على مركزنا في شرق البحر المتوسط.

في ذلك الحين كان على ماهر باشا يلعب في القصر الملكي نفس اللعبة التي كان يلعبها إسماعيل صدقي باشا، وهي لعبة الدعاية الإيطالية الألمانية، وهو ما رصده السفير البريطاني لامبسون بدقة وبلغ به حكومته.

ففي رسالة لامبسون السرية إلى حكومته في ٢٩ مارس ١٩٣٩م، أعرب عن اعتقاده بأن على ماهر باشا هو الذي يشجع فاروق على فكرة حياد مصر عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصرية اتصالا مباشرا، إلى جانب عملاء آخرين لاطاليا وألمانيا يعملون على تشويه سمعة انجلترا في عين الملك فاروق الذي كان واقعا تحت تأثير معاد للبريطانيين.

وقد أظهر السفير البريطاني صعوبة التغلب على هذا النفوذ الايطالي الألماني داخل القصر الملكي، وقال: «وما يزيد مهمتنا صعوبة، أن سياسة على ماهر تقوم على الإبقاء على الملك بمعزل عنا، حتى يتسنى تنفيذ سياسة القصر دون أي عائق من نصيحة بريطانية، ولذلك لن يكون من الحكمة فرض وجهات نظرنا على الملك، إلا في حالة الضرورة القصوى»

«فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن الظروف المحيطة بالملك فاروق تعد ظروفًا غير مواتية، وذلك من ناحية تعليمه الناقص، وعدم خبرته، وشدة غروره الذي يغلبه خنوع كل رعاياه تقريبا اللذين اتصلوا به خلال هذه السنين الأولى من حكمه، فضلا عن أنه ليس لديه أي استعداد لأن يتصور، أو حتى يعترف بينه وبين نفسه، بأن محدثه قد يعرف أكثر منه في أي موضوع من

الموضوعات المطروحة للحديث! وكثيرا ما تسبب ثقته البالغة البادية فيما يقول،
الحيرة لدى محدثه! ومن أجل ذلك يجب التعامل معه بأعظم جانب من
الحذر إذا أريد عدم إثارة. ويمكن تصور مدى صعوبة تقديم أى اقتراح ودى
لمثل هذا الغلام العنيد الجاهل، الذى يتلقى الوحى من مستشاريه الحمقى
الذين يلتفون حوله!

«وعلى ذلك فإن هذا العاهل الشرقى الشاب العنيد لن يخضع لغير
اعتبارات القوة! ومادام الشعور فى مصر يصر على أن ظهور ألمانيا وإيطاليا قد
أضعف من مركزنا فى العالم، وأن من الأسلم لمصر - بالتالى - التقرب من
أصدقاء آخرين، فسوف يتأمر ملك مصر والارستقراطية المصرية الحاكمة على
الدوام من أجل اتخاذ موقف مستقل عن بريطانيا العظمى.

«وقد قادنا مثل هذا الموقف قبيل الحرب العظمى إلى خلع الخديو عباس
حلمى عن العرش، فإذا أصر الملك فاروق على انتهاج نفس الموقف، فقد
يجبرنا ذلك عشية الحرب القادمة على اتخاذ موقف مثيل معه! وإن التشابه
الدهش بين الخديو السابق والملك فاروق لما لا يخفى - دون شك - عن
انتباهكم».

على هذا النحو كانت فكرة حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م تتردد فى ذهن
لامبسون قبل أن يقوم بتنفيذها بثلاث سنوات! ومن الغريب أنها اقترنت أيضا
بنصيحة لفاروق باحترام الدستور وضرورة أن يتصرف تصرفا دستوريا!

ففى نفس رسالة لامبسون السرية السالفة الذكر، يقول إنه اتبحت له الفرصة يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩ م للمقابلة فاروق، «وكان مزاجه متهيئا لتقبل ما أقول، فقلت له: إننى كثيرا ما شعرت بالأسف لبعض الأمور التى يشعر الإنسان بضرورة مفاختها فيها بوصفه شاهدا محايدا، لولا خشيته من أنه إذا فاخته فيها يخاطر بالتورط مرة أخرى!

«فقال فاروق: ادخل فى الموضوع يا أستاذ لامبسون! فقلت له: إنه سبق لى أن نصحت مرتين: قبل وبعد تولي العرش، بأن قوته كلها إنما تعتمد على تصرفه كحاكم دستوري، وأن الآراء قد تختلف حول الدستور المصرى، وهى تختلف فعلا، ولكن سواء كان هذا الدستور دستورا حسنا أو رديئا، فإن هذا لا يغير من الحقيقة شيئا، وهى أن مصر دولة دستورية، وهى تتطلع إلى مليكتها فى هذه الأيام لكي يتصرف تصرفا دستوريا.

«ثم قلت له: إن هذا يجرنى إلى نقطة أخرى، وهى أنه ينبغي على ملك مصر، بوصفه ملكا دستوريا لدولة مستقلة، ألا يحيط نفسه بحاشية ليست مصرية صميمية. وإننى قد خشيت إذا أبدت رأيى هذا أن يستاء جلالته، ولكنها الحقيقة ولا شىء غير الحقيقة».

ويقول لامبسون إنه عند سماع فاروق هذا الكلام «بدا عليه أنه أخذ قليلا، ولكنه اعترف بما فى هذه الملاحظة من قوة حجة. ثم استغرق فى التفكير فى الحال».

على أن الظروف التى كانت تحيط بفاروق فى ذلك الحين لم تكن من شأنها أن تقنعه باحترام الدستور، وهى ظروف متناقضة! ففى الوقت الذى كان

يحيط نفسه فيه بحاشية ايطالية ترضى نزوات الشباب فيه، كانت دوائر القصر تحت نفوذ على ماهر باشا تحيطه بهالة إسلامية لتعزيز حكمه المطلق من جهة، ولاعتقاد على ماهر باشا بإمكان مصر أن تصبح قوة إسلامية. وبطبيعة الحال فإن الدين كان يتخذ في ذلك الحين أداة لتحقيق هذه الأغراض السياسية، وهو ما سطره مايلز لميسون لحكومته، فقد كتب يقول:

«إن المسألة الدينية هي أهم موضوع في وقتنا الحاضر، فإن دوائر القصر تبدل جهدها لاحاطة الملك بهالة إسلامية، ومع أنى شخصياً أشك في تمسك على ماهر باشا بأصول الدين، فإنه يساند تلك الجهود اعتقاداً منه بأن مصر تستطيع أن تقوم بدور فعال إذا هي اتجهت إلى الشرق دون الغرب، وهو ما يتيح لها أن تصبح قوة إسلامية رائدة تستطيع أن تمتد نفوذها إلى آسيا.

«على أن هذا التحمس الإسلامى المصطنع لن يستمر في اعتقادي، فالشبان الذين يتخرجون في المدارس الثانوية والمعاهد العليا كل عام، يتطلعون إلى المبادئ والأفكار الأوروبية العلمانية، على الرغم من افتخارهم باعتناق الإسلام باعتباره قوة سياسية واجتماعية، فإن ما يجرى في أوروبا الحديثة من تطور يجعل من العسير على أولئك الشباب أن يرجعوا إلى أفكار القرون الوسطى.

«وإذا صح تقديري للموقف فإن المستقبل ملئ بالاحتمالات، فمنذ وقت طويل وأنا أشعر بأن الملك فاروق، سواء نجح نجاحاً مرموقاً أو فشل فشلاً ذريعاً، فإن النتائج سوف تكون فادحة على النظام الدستورى كله. ولو أنه كان محاطاً بمن يسترشد به من المستشارين من أمثال «لورد ملبورن» Melbourne، لما كان هناك موجب للانزعاج، ولكن - لسوء الحظ - فإن على ماهر ليس هو «اللورد ملبورن»!

(٥)

الدعوة إلى تنصيب فاروق خليفة للمسلمين^{*}

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف أخذت الحياة السياسية في مصر تنحرف عن المحالفة مع بريطانيا إلى الحياد، بعد اقالة وزارة الوفد التي عقدت المعاهدة، وانتقال الأمور إلى يد القصر. واستعرضنا العوامل التي ساعدت على فكرة الحياد، ومساندة بريطانيا للحكم المطلق في مصر، وتأثير الملك فاروق بالنفوذ الإيطالي، وانتشار المد الفاشي في مصر على يد القمصان السوداء الإيطالية و«قمصان مصر الفتاة» الخضراء، هذا فضلا عن تدخل القضية الفلسطينية ووجود جالية فلسطينية في مصر معظمها من اللاجئين، وخشية المصريين من وجود دولة يهودية مجاورة تؤثر على مركز مصر الاقتصادي.

* الوفد ١ يناير ١٩٩٦م.

فى ذلك الحين كان يسيطر على فاروق الرجل الذى أدار دفة الانقلاب الدستورى ضد حكومة الوفد بكفاءة منقطعة النظير، وهو على ماهر باشا. ولم يكن على ماهر باشا من طراز زعماء أحزاب الأقلية الذين فشلوا فى الحصول على ثقة الجماهير فانقلبوا عليها، مثل زعماء حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب الوطنى الذى كان يرأسه حافظ رمضان باشا، وإنما كان من طراز السياسيين الذين لا يؤمنون بالجماهير أصلاً!

ومع ذلك لم يكن على ماهر باشا رحعياً بالمعنى المتواضع عليه، فلم يكن يلجأ إلى أساليب البطش والقمع كما كان يفعل إسماعيل صدقى باشا أو محمد محمود باشا، وإنما كان اصلاحياً مستتيراً يؤمن بفكرة المستبد المستنير، وكان يملك الاحساس الطاغى بقدرته على القيام بدور ما فى شئون بلده. وقد ذكر لى حسن يوسف باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى بالنيابة قبل ثورة يوليو، أن على ماهر كان يعتبر الفترات التى لا يتولى فيها رئاسة الوزارة، مخصصة من عمره وبالفعل فقد تميزت أعمال على ماهر باشا فى الإدارة والحكم بروح القوة والجرأة والسرعة مما لم يكن يتوافر فى حكومة برلمانية مقيدة بالقيود الحزبية.

وقد كان ذلك ما جعل أنظار كثير من الشباب تتطلع إليه، كما تطلعت إليه الحركات السياسية والدينية المعادية للوفد، تلتمس فيه القوة والتأييد بحكم صلاته بالملك فاروق. فقد تطلعت إليه جماعة مصر الفتاة على النحو الذى يعبر عنه أحمد حسين فى العبارة الآتية: «لا عجب إذا رأنا الناس نأخذ جانب على

ماهر باشا، وتدعو إلى رفعه إلى الوزارة، ليكون مقدمة لحكم الشباب، ومقدمة
لثورة الإصلاح الكبرى!

كما تطلعت إليه جماعة الإخوان المسلمين، وتحمس له فريق منهم
على النحو الذى دعاهم إلى الهتاف بحياته فى مناسبة عودته من مؤتمر المائدة
المستديرة بلندن، على خلاف مألوف هتافهم المعروف لله وحده!

وكان من الطبيعى أن يتخذ على ماهر باشا من هاتين الجماعتين ركيزة
لتقوية الموقع الذى يحكم منه، وهو القصر، من الناحية الجماهيرية، ويستعيض
بجماهير هاتين الجماعتين المسلحتين عن الجماهير الوفدية.

ولما كان الوفد يقف إلى جانب الديمقراطية الليبرالية التى تؤمن بحكم
الشعب وتحتكم إلى الدستور وحده، فقد كان من الطبيعى أن يختار على ماهر
باشا الجانب الآخر الذى يعزز به سلطة القصر الأوتوقراطية، وهو السلطة الدينية
التي كان يرى أنها الوحيدة التى تستطيع مواجهة السلطة المدنية التى يقف إلى
جانبها الوفد.

ومن هنا فقد أخذ يذكى المطامع الملكية القديمة فى الخلافة الإسلامية،
التي بدأت مع الملك فؤاد وكان يطمع فى أن يكتسب لنفسه بها مهابة بين
ملوك العالم الإسلامى وشعوبه مما يكتسبه عادة خليفة المسلمين، وفى الوقت
نفسه يعزز بها سلطته العلمانية الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى.

وهذا الدافع قاد على ماهر باشا - بالضرورة - إلى فكرة أن مصر يمكن
أن تلعب دورا أكبر مما هى عليه إذا هى اتجهت إلى الشرق الإسلامى دون

الغرب المسيحي، وتستطيع بذلك أن تصبح قوة إسلامية رائدة، يمتد نفوذها في آسيا والمشرق العربي.

وقد اختلف على ماهر باشا في ذلك مع المفكرين المصريين الذين كان يعبر عنهم طه حسين، والذين كانوا يتجهون بأبصارهم إلى الغرب، وإلى حوض البحر المتوسط بالذات، ويرون أن العقل المصري منذ القدم مرتبط بشعوب «بحر الروم» (البحر المتوسط)، وأنه بعيد كل البعد عن حضارة الهند والصين واليابان، قريب كل القرب من حضارة اليونان والطلليان والفرنسيين، وأن لا فرق بين المصري والأوروبي في العقلية، وأن لمصر - من ثم - فراغا في البحر المتوسط يجب أن تملأه، ودورا يجب أن تقوم به. بل يرون أنه لم يكن على مصر شيء قدر انصرافها عن حوض البحر المتوسط!

على أن فكرة على ماهر باشا في تنصيب فاروق خليفة للمسلمين كان يقاومها الوفد بصلاية، فقد اعترض النحاس على إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء فاروق اليمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج، على اعتبار «أنه الإمام الذي ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة»! وقال النحاس بصراحة: إن الأخذ بهذا الاقتراح يتضمن «إقحاماً للدين فيما ليس من شأنه، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده».

وعندئذ كتبت جريدة القصر «البلاغ» تحتج بفائدة الحفلة الدينية في تثبيت مكانة مصر في البلاد الإسلامية. وكان هذا تعبيرا عن اختلاط المطامع الملكية في الخلافة بالدين بالوطنية!

على أن هذا الفشل الذى منى به على ماهر باشا لم يدفعه إلى اليأس، فقد انطلق رغم ذلك فى تنفيذ سياسته الإسلامية، واعداد عمامة الخلافة ليضعها على رأس فاروق. وكان من الطبيعى أن يستخدم فى تنفيذ ذلك الأزهر، وجماعة مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين.

وبالنسبة للأزهر فقد كان يخدمه فى ذلك علاقة التحالف التقليدية بين القصر والأزهر طوال عهد الملك فؤاد، وهى التى استمرت حتى وفاة الملك فؤاد. وعندما اعتلى فاروق العرش كان الشيخ مصطفى المراغى فى مشيخة الأزهر، وكانت صلة المراغى بالانجليز صلة وثيقة منذ كان موظفا كبيرا فى السودان، وقد توطدت صلاته بصفة خاصة، بعد عودته إلى مصر، بأكثر المندوبين السامين البريطانيين شراسة وتشددا، وهو اللورد جورج لويدي، حتى يذكر محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى أنه لم يكن يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ المراغى مدعوا أو زائرا فى دار المندوب السامى! وقد كان لذلك أثره فى فرضه على مشيخة الأزهر بدلا من الشيخ الظواهري، ولم يجد الملك فؤاد بدا من الاستجابة.

على أنه بعد أن انقلبت العلاقة بين القصر والانجليز من تحالف إلى خصومة بعد وفاة الملك فؤاد، بفضل سياسة على ماهر باشا، انقلبت العلاقة بين المراغى والانجليز إلى خصومه تبعا لذلك! ومن هنا لعب الشيخ المراغى دورا مهما فى الصراع بين القصر والوفد. فبالإضافة إلى مساندته فكرة الحفلة الدينية، فقد نزل بثقله فى محاربة الوفد على حساب الوحدة الوطنية! فلما كان مكرم عبيد باشا، سكرتير عام الوفد فى ذلك الحين، يقف إلى جانب

مصطفى النحاس ضد جناح أحمد ماهر والنقراشى المتواطئ مع القصر، فقد لجأ الشيخ المراغى إلى الدين سلاحاً في وجه الحكومة الوفدية، مدعياً وجود سيطرة قبطية على الحكم، ومؤججا الشعور ضد الأقباط، حتى لقد هدد بقيام «وردانى» جديداً وهو الذى قتل رئيس الوزراء بطرس غالى!

وقد استخدم على ماهر باشا والشيخ المراغى الطلبة والعلماء فى الترويج لفكرة خلافة فاروق علنا منذ الشهر الأول للانقلاب الدستورى على حكومة الوفد. فقد رثباً لفاروق أداء صلاة الجمعة فى الأزهر، حيث علت أصوات المصلين بالهتاف لفاروق بوصفه «خليفة المسلمين»! وكتبت جريدة «الايفنج ستاندارد» البريطانية لمراسلها فى القاهرة تحت عنوان: «مصر والخلافة الإسلامية» تقول:

«قد أصبح الشيخ المراغى ذا مركز وطيد الآن، وقوة يحسب حسابها وراء العرش، بل ربما كان هو الوحيد من بين المستشارين، الذين لهم اتصال دائم بالملك فاروق، والذى له نفوذ حقيقى لدى جلالته. وقد قيل لى إن فضيلته يطمع فى أن تعود مصر إلى احياء الروح الدينى».

واستطرد مراسل «الايفنج ستاندارد» يقول: «وقد سمع أول صوت صريح فى هذا الصدد وقت صلاة الجمعة الماضية فى الجامع الأزهر، عندما صاح المصلون: «ليحيى الخليفة»! ولاشك أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأمم الإسلامية، تستطيع أن تقوم بدور ناجح فى سبيل إحياء الخلافة الإسلامية».

أما حزب مصر الفتاة، وهو الحزب الآخر الذى كان يستند إليه على ماهر باشا فى الدعوة إلى الخلافة الإسلامية، فقد أخذ يعزف على وتر الخلافة بدوره

عزفا عاليا مضللا بذلك الجماهير المصرية! ففي الوقت الذي كانت فيه فتاة ايطالية تقوم «بتسليّة» فاروق في أثناء فترة نفاس الملكة فريدة، كان أحمد حسين (كما كتب السفير البريطاني إلى حكومته) يكتب في جريدة «هر. الفتاة» داعيا إلى خلافة فاروق، ويخاطب المصريين قائلا: «انظروا إلى التاج الذي يزين بلادكم! وإلى العرش الذي يفيض جلالا على أمّتكم! أنظروا إلى القائد الذي اجتمعت عنده الدنيا والدين! ملك في هذه السن الميكرة يتصرف كأمر للمؤمنين حقا، بل وكأمر ممن يعتز بهم المسلمون فعلا! إنها إرادة الله وكلمته، إنها دعوة من الله للمسلمين في مصر وفي جميع أنحاء الدنيا. إن الكلمة اليوم للدين، وإن نجاتهم في عودتهم لدينهم.. نحن ننادي بزعامة مصر للإسلام، وخلافة فاروق، وسيتم ذلك إن شاء الله برضا جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم!».

أما جماعة الإخوان المسلمين، وهي الحزب الثالث الذي استند إليه على ماهر باشا في محاربته للوفد، وفي دعوته إلى خلافة فاروق لتعزيز سلطته الزمنية بالسلطة الدينية، فلم يكن أقل حماسة. فقد سارع المركز العام للإخوان المسلمين بمناسبة قدوم فاروق إلى القاهرة من الإسكندرية لمباشرة سلطته الدستورية، باصدار أوامره إلى «فرقة العسكرية» - حسبما وصفتها جريدة الإخوان المسلمين - «بالزحف إلى القاهرة! وفي ساحة عابدين انتظم الإخوان على باب القصر، رافعين أعلامهم، يهتفون: «الله أكبر والله الحمد، الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، تباعك على كتاب الله وسنة رسوله!»

(٦)

نشاط الألمان في مصر قبل الحرب*

لعل القارئ العزيز قد لاحظ من قراءة مقالنا السابق كيف إن القوى الأوتوقراطية والفاشية المناصرة للقصر، والمعادية للوفد، استخدمت الدين في صراعها السياسى ضد القوى الديموقراطية التى يمثلها الوفد، وأرادت تعزيز السلطة الزمنية للملك فاروق بسلطة دينية يستمد منها من مبايعة مشايخ الأزهر له عند توليته العرش، أو من المناداة به خليفة للمسلمين، وذلك لخداع الجماهير، وحملها على القبول بحكمه الأوتوقراطى باسم الدين. وكل ذلك تحت إدارة «مايسترو» الانقلاب الدستورى على ماهر باشا، الذى كان يتأصب الوفد العداء.

* الوفد ٨ يناير ١٩٩٦ م.

وقد كان تأثير ذلك في إذكاء فكرة الحياد في الحرب تأثيراً كبيراً، بسبب صلات القصر بإيطاليا، ولاستخدامه الدين في الصراع السياسى مع الوفد، ولأن القوى الفاشية بالذات كانت هى التى تتاجر بالدين، وتعتمد عليه فى إثارة العداء ضد بريطانيا بسبب القضية الفلسطينية. فلم تكن فكرة القومية العربية فى ذلك الحين هى التى تحرك الشعور فى المنطقة العربية من أجل الفلسطينيين، وإنما كان يحركها الشعور الإسلامى بالدرجة الأولى.

فى ذلك الحين كانت الدعاية الإيطالية تلعب دوراً مهماً فى إذكاء فكرة الحياد فى الحرب، وقد كانت تمارس نشاطها منذ وقت مبكر، فقد قدرت الصحف الوفدية - التى كانت تتبعها - نفقاتها فى عام ١٩٣٥ م بمبلغ عشرين ألف جنيه، وهو ما يعادل ستمائة ألف جنيه بعملة هذه الأيام!

وقد نشرت مجلة آخر ساعة الوفدية برقية لمراسل وكالة الشرق العربى فى روما، ورد بها موافقة الحكومة الإيطالية على قرار مكتب الدعاية الفاشية فى الشرق، بإيجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، وتشجيع القائمين بمعارضتها فى مصر، لأن الدوائر الإيطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة إلى نفوذ إيطاليا فى الشرق والتوسع الاستعمارى الإيطالى. وقد ربطت المجلة الوفدية بين هذه المبالغ ونشاط جمعية مصر الفتاة ومعارضتها للمعاهدة.

وفى عام ١٩٣٨ م زار أحمد حسين رئيس مصر الفتاة إيطاليا، وعرض على موسولبنى فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع إيطاليا!

وقد كانت مصر الفتاة هى التى حاولت اغتيال مصطفى النحاس على يد أحد أعضائها، وهو عز الدين عبدالقادر فى نوفمبر ١٩٣٧ م، وكان اعتقاد

الحكومة الوفدية أن الإيطاليين هم الذين وراء الحادث، فقد كتب السير مايلز لامبسون إلى حكومته يقول إنه عندما زار مصطفى النحاس عقب الحادث لتبثته بنجاحه من محاولة الاغتيال، قال له إن «المسألة لها أبعاد عميقة متشعبة، وإن وزير العدل قد أخبره نوا بأن الإيطاليين وراء هذا الحادث»!

على أنه لما كانت سمعة إيطاليا في مصر سيئة، بسبب اقتطاعها واحدة جندوب من مصر وضمها إلى ليبيا التي كانت واقعة تحت الاحتلال، من جهة، ومن جهة أخرى، لأن عداء الوفد الأيديولوجي للفاشية كان يدفعه باستمرار إلى مهاجمة إيطاليا الفاشية، فقد كان ذلك ما دعا إيطاليا إلى التنسيق مع ألمانيا لتتولى الأعمال ذات المصلحة المشتركة في مصر، وتختص إيطاليا بالبلاد المجاورة.

وبطبيعة الحال فإن هذا النشاط الذي كان يبذله الألمان في مصر لم يكن يخفى عن عين السفارة البريطانية، التي كانت تنظر إليه بعين الخطورة.

فقد كتب السفير البريطاني مايلز لامبسون في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧م تقريراً مطولاً إلى حكومته ينبهاها فيه إلى حقيقة هذا النشاط وأبعاده. وقد جاء فيه:

«أتشرف بأن أقدم إليكم الأدلة التالية على زيادة اهتمام الألمان بمصر والسودان بصفة خاصة، وبالشرق الأدنى بصفة عامة.، وقد كثرت هذه الأدلة حتى أصبح من الواضح أنها تعبر عن أهداف أعمق من مجرد أنشطة تجارية وصحفية خالصة، كما يبدو أنها تمثل جزءاً من مخطط عام للنفاذ إلى هذه الأقطار، استعداداً لتطورات مقبلة محتملة».

وضرب مايلز لامبسون مثلاً لذلك بـ «الزيارة التي قام بها الهر بلدور فون شيراخ Baldur Van Shirach» مؤخرًا في وفد لـ سوريا والعراق وإيران. وكذا الزيارة التي قام بها «الهرشفارتس فون بيرك Schwarz Von Berk» إلى فلسطين، وقال إن «الغرض من هذه الزيارات هو... دون شك... إقامة علاقات مع التشكيلات شبه الفاشية وحركات الشباب في البلاد العربية، والاستعداد لعمل دعاية في الصحف على نطاق واسع».

وبالنسبة لمصر، ضرب لامبسون مثلاً آخر بالزيارة التي قام بها مؤخرًا زائر آخر أكثر شهرة من هذين الزائرين، وهو «الجنرال فرنر فون فريتش» Werner Von Fritsh، وقال: «ونحن الآن نتوقع وصول الهر جوبلز-Goebels يوم ٦ يناير (١٩٣٨ م)».

ثم ذكر أنه فيما يختص بزيارة فون فريتش «فلعلك قد علمت من المصادر السرية أن زيارة الجنرال فون فريتش ليست مقصورة على ما يديه سائح يبحث عن الصحة والمتعة! فمن الواضح أنه يتوق إلى دراسة المسائل التي تتعلق بإعادة تسليح الجيش المصري، وباستعدادات القوات البريطانية في مصر»

«وقد سافر هذا الجنرال إلى الأقصر وأسوان، بعد فترة قصيرة قضها في القاهرة. وقد تبين من مراقبة تحركاته أنه أبدى اهتمامه بعدد من الأمور ذات الأهمية الكبرى، فقد قام... على سبيل المثال... بزيارة إلى «القصير»، قد تكون مرتبطة بوجود مستعمرة إيطالية هناك. ومن المعتقد أيضا أنه مهتم باحتمالات وجود الحديد، ومشروع خزان أسوان»

«ومن المهم في هذا الصدد أن أسجل أن محادثة تليفونية قد سمعت في الاسكندرية تدور بين بعض كبار الايطاليين، أشار فيها المتحدثون إلى نشاط «أصدقاءنا» في مصر العليا! وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء «الأصدقاء» المشار إليهم هم: الجنرال فون فريتش وجماعته.

«كذلك فإنه في أثناء وجود الجنرال في مصر العليا، طار ياوره «هوتمان فون بوث» Hauptmann Von Both إلى روما، لإجراء بعض المقابلات. وعاد إلى مصر منذ بضعة أيام».

ثم قال لامبسون إنه «مما يدل على أن اهتمام الألمان ليس مقصورا على مصر وحدها، وإنما يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها! هو الزيارة المقترحة للبارون «فون - أو - فاخندورف» Von Ow Wachendorf، وزير ألمانيا المفوض في القاهرة، إلى السودان! وقد تأجلت هذه الزيارة مؤقتا لأسباب صحية، وأيضا بسبب توقع وصول الهر جوبلز. ولكن مما لاشك فيه أن الوزير الألماني سوف يجمع في هذه الرحلة بين المتعة والعمل! وهو عمل من الواضح أنه غير مرغوب فيه من وجهة نظرنا!»

وأضاف لامبسون قائلا: «كذلك يفكر البارون» فون جوسلر Gossler، وهو ممثل سكة حديد الحكومة الألمانية في القاهرة - وإن كان يشك منذ وقت طويل في قيامه بأعمال أخرى! - في زيارة السودان في المستقبل القريب! وقد علمت أيضا من عميلنا في السودان، أن البارون «فون ريشتر» Von Richter، وهو من بنك درسدن Dresdner، موجود في الخرطوم من قبل!».

ثم أبدى لامبسون رأيه في كل هذه الشواهد والأدلة، فأوضح أنه «ليس ثمة الا تفسير واحد لهذا الاهتمام الواضح، وهو أن برلين، بعد تقارب روما - برلين، متلهفة على معرفة المزيد - في أقرب وقت - عن المناطق التي ربما تلعب فيها دورا حيويا في أية حرب قادمة تشترك فيها ألمانيا وإيطاليا وتحققا لهذه الغاية يتلمس بعض رجالها القبايين الذرائع لزيارة مصر والسودان، للحصول على انطباعات أولية، في الشرق الأدنى، قبل أن يرتبطوا بالخطط العسكرية التي قد يود الطليان اجتذابهم إليها».

انتهت رسالة لامبسون السرية إلى حكومته عن نشاط الألمان في مصر قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن الوثائق تشير إلى أن اليهود المصريين لم يكونوا أقل اهتماما، بل كانوا يعتبرون هذه القضية قضيتهم الأولى، لأن وجود الألمان في مصر في أية حرب قادمة يعنى نفى الوجود اليهودي في مصر!

وهذا ما تكشفه المذكرة التي كتبها المستر كيلي Kelly عن مقابلة دارت بينه وبين عميد اليهود المصريين، وهو يوسف أصلان قطاوى باشا، الذي كان وزيرا للمالية المصرية بعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤م، يشكو فيها الأخير من النشاط الألماني في مصر. وقد ورد بها الآتي:

«زارني هذا الصباح يوسف أصلان قطاوى باشا، للتحديث معي حول النشاط الألماني في مصر. وقد قدم لي أولا مذكرة تتضمن أن اتحاد الصناعات المصرية قد طلب إلى أعضائه، بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية، في يوم ٢٦ نوفمبر، بحث مشروع اقترحه نشأت

باشا، وزير مصر المفوض في برلين، لايفاد فتيين وعمال مصريين للتدريب في ألمانيا، وإيفاد خبراء ألمان إلى مصر بالتبادل».

وقال المستر كيلى إن قطاوى باشا قد أبلغه أن «الحكومة المصرية قد اتصلت به بخصوص زيارة الدكتور جوبلز المقبلة إلى مصر، والتي يعتقد أنها ستتم في أوائل يناير، وطلبت إليه اتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان عدم قيام اليهود في مصر بأية مظاهرات، وأنه اتخذ الاجراءات الممكنة اللازمة لضمان عدم حدوث ذلك. ولكنه - مع ذلك - أبلغ الحكومة المصرية بأنه إذا حدثت تصرفات استفزازية من جانب الدكتور جوبلز أو من أي أحد من كبار الزوار الآخرين، فإنه لن يكون مسئولاً عن ذلك!».

وقد شكّا قطاوى باشا للمستر كيلى من النشاط الألماني في المنطقة العربية، واستدل في هذا الصدد «بزيارة «بولدور فون شيراخ، وهو قائد الشباب، إلى سوريا وفي رفقته أربعون شخصا» وقال إن نشاط الألمان في مصر في ازدياد، على الرغم من أن جالياتهم لا تتجاوز عدة مئات، وإنه يعتقد أن هناك اتفاقا قد تم بين ألمانيا وإيطاليا، يختص الايطاليون فيه بالبلاد المجاورة لمصر، بينما يتولى الألمان الأعمال ذات المصلحة المشتركة في مصر، نظرا لأنهم أقل شبهة من الإيطاليين!»*.

Lampson-Eden, Dec. 18, 1937. *

(٧)

زيارة المارشال بالبو حاكم ليبيا لمصر وخطبة فاروق يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م*

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف كان المناخ السياسى فى مصر يتهاى قبل الحرب العالمىة الثانية لفكرة الحىاء؁ بسبب التشىكلات الفاشىة المتمثلة فى القمصان الملونة؁ التى كانت تتخذ لونا أسود للملىشيات الإطالىة التى كانت تستعرض نفسها تحت قىاءة وزىر إطالىا المفوض مانزولنى من جهة؁ واتخذت لونا أخضر لملىشيات أحمد حسىن رؤىس مصر الفتاة؁ من جهة أخرى؁ وبسبب النفوذ الإطالى فى القصر الملكى الذى كان على صلة ود تاريخىة مع إطالىا؁ ثم بسبب التعاطف الأىنىولوجى بىن الحكم المطلق للقصر والحكم الفاشى المعادى للديموقراطىة؁ وكلاهما يستخدما الدين سلاحا لتعزىز سلطته؁ ففى إطالىا وألمانىا يستخدما الدين سلاحا لمقاومة الشىوعية؁ وفى مصر يستخدما

* الوقد ١٥ يناير ١٩٩٦م.

الدين سلاحاً لمحاربة الليبرالية التي كان يمثلها الوفد، ولذلك رأينا كيف استخدم القصر كلا من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين سنداً يعزز به نظام الحكم المطلق في مواجهة الوفد، كما كان يستخدم الأزهر تحت رئاسة الشيخ مصطفى المراغي لتعزيز سلطته الزمنية بسلطة دينية، وكل ذلك في الوقت الذي كانت الدعاية الإيطالية تنفق فيه الأموال في مصر لإيجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، ويزداد نشاط الألمان في مصر لإقامة علاقات مع التشكيلات الفاشية وحركات الشباب وإيجاد جو متعاطف مع ألمانيا.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كانت فكرة الحياد تدفع بنفسها في السياسة المصرية حديثاً، فكما رأينا، فقد أعلن إسماعيل صدقي باشا، الوثيق الصلة بالقصر الملكي، في مجلس النواب في يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨م ضرورة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا لتأمين البلاد من كل عدوان، ووصف الخصومات الدولية الناشئة بأنها «بعيدة عن شئوننا ومصالحنا».

وبعد شهرين اثنين، أي في فبراير ١٩٣٩م، كان الملك فاروق يتخذ خطوات سرية جريئة نحو فكرة الحياد، وهو ما كشفته مذكرات وزير الخارجية الإيطالية وزوج ابنة موسوليني، وهو الكونت شيانو Ciano.

ففي يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م كتب الكونت شيانو في مذكراته يقول: إن نبأ مثيراً قد وصله عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا، وزير مصر المفوض في برلين، والسفير الإيطالي في ألمانيا، وهو «أتوليكو» Attolico، استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه - الذي وصفه بأنه «يناصب الإنجليز الكراهية» - عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت

مصر حيادها، وترتب على ذلك تدخل مباشر، أو غير مباشر، من جانب
بريطانيا العظمى ؟

وقد علق الكونت شيانو على هذا النبأ بقوله : إنه كان « من الخطورة
بحيث دفعه إلى تقبله ببعض التحفظ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان
موثوقا به، وهو السفير الإيطالي نفسه. ولكنه، بناء على اتفاقه مع موسوليني،
أرسل إلى السفير الإيطالي يفوضه في الاستمرار في محادثاته مع وزير مصر
المفوض في برلين، وأن يوضح له أن أى جهد يبذل لإضعاف العلاقات بين
مصر ولندن، سوف يقابل بالتأييد في إيطاليا !

وبعد شهرين آخرين، أى في أوائل مايو ١٩٣٩ م، عاد الكونت
ماتزولينى، وزير إيطاليا المفوض في مصر، إلى القاهرة من إيطاليا يحمل
تأكيدات شفوية بحسن نية إيطاليا !

وقد نشرت هذا النبأ جريدة «الدبلى تلغراف» في ٥ مايو لمكاتبها في
روما. وقد جاء فيه أن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور
عمانويل، ملك إيطاليا، أرسل خطابا إلى الملك فاروق، يؤكد فيه الاحترام
المتبادل لسلامة الأراضي المصرية والأملاك الإيطالية الإفريقية.

وفي يوم ٩ مايو، أى بعد أيام قليلة، زار المارشال بالبو Marshal Italo
Balbo، حاكم ليبيا الإيطالي، القاهرة، زيارة خاصة، ومع ذلك فقد استقبلته
السلطات المصرية استقبالا حافلا !

وفي اليوم التالي لوصوله تمت مقابلة بين المارشال بالبو والملك فاروق،
حضرها معه الكونت ماتزولينى وحدها وخرج بعدها المارشال بالبو يمدى

إعجابه بما شعر به «بما فى نفس جلالته من الحرص الصادق على ذكرى والده، وكيف تنمو هذه الذكرى فى قلبه، محاطة بالعناية والحفاظة على تقاليد والده النبيلة فى محبته لشعبه». وكان بالبو يقصد باحترام فاروق ذكرى والده، صلة الملك فؤاد السابقة بإيطاليا التى شب فيها فى البلاط الملكى الإيطنالى، وما سبقه من إيواء إيطناليا لوالده الخديو إسماعيل.

ومع أنه لم يذع شئ عما دار بين بالبو وفاروق فى تلك المقابلة، فإن الأقوال انتشرت فى مصر فى ذلك الحين - كما لاحظ مراسل الديلى تلغراف - عن عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإيطناليا، وقال: إن هذه الفكرة «تجد لها صدى فى بعض المقامات».

وقد نشرت الأهرام فى ذلك الوقت «نقلا عن مصادر مطلعة» أن الماريشال بالبو شرع مع الكونت ماتزولينى فى إجراء مباحثات مع الحكومة المصرية للاتفاق على تعيين الحدود المصرية الطرابلسية (الليبية)، وعقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطناليا. وقالت: إن الماريشال بالبو فاتح محمد محمود باشا فى هذا الشأن خلال زيارته له فى دار الرئاسة.

ومن الواضح أن زيارة ماتزولينى لإيطناليا، بعد اتصالات فاروق السرية بوزير خارجية إيطناليا عبر وزيره المفوض فى برلين مراد سيد أحمد باشا، ثم عودة ماتزولينى من إيطناليا إلى القاهرة ومعه خطاب الملك فكتور عمانويل إلى الملك فاروق، ثم زيارة الماريشال بالبو للقاهرة بعد أيام، وروايات المصادر المطلعة فى مصر عن عقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطناليا، كل ذلك يشكل حلقات

فى سلسلة من الاتصالات يقف القصر فى أحد أطرافها ويقف الطليان فى الطرف الآخر.

وبطبيعة الحال فلم تكن هذه الاتصالات تغيب عن عين السفارة البريطانية فى مصر التى كانت ترقب الموقف فى غضب عبرت عنه الرسالة السرية الآتية التى أرسلها مايلز لامبسون إلى حكومته يوم ٣ فبراير ١٩٣٩ م، وفيها يقول:

«لقد كان لابد للنظم السلطوية، أى النظم الشمولية، بما تنطوى عليه من احتقار للنظم الديمقراطية، أن تمارس فى الظروف الحالية تأثيرها على القصر، الذى يمارس الحكم ضد غالبية الشعب. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام ما تحدثت به صحيفة إيطالية مؤخرا عن «العناصر الأرستقراطية الشابة» فى مصر التى تميل بدرجة مرضية إلى إيطاليا الفاشية. وها هو ذا القصر يعمل فى الوقت الحاضر لتعزيز موقفه ضد الوفد، بل أيضا ضد العناصر الدستورية خارج الوفد، ولا تكاد إنجلترا بسجلها الدستورى والديموقراطى، تملك تأثيرا على القصر المنشغل بتدبير الخطط للحكم الدكتاتورى»!

ومع أنه وصف القوى الدستورية بأنها تميل طبيعيا إلى إنجلترا، باعتبارها «ربة هذا النظام» الأسطورية - أو على حد قوله باللغة اللاتينية - Deus ex china - فإنه اعترف بأنه يوجد، حتى بين العناصر التى لا تميل بطبيعتها إلى حكم القصر المطلق، «شعور متزايد بأن النظم الديمقراطية والبرلمانية قد أفلست، وأن مزيدا من الأساليب السلطوية قد أصبح ضروريا إذا أريد تخليص الإدارة من هذه الحزبية ومن الدسائس الشخصية، وتحقيق تقدم حقيقى

للبلاد، وهذا الشعور موجود حتى بين شباب الطبقة المثقفة المصرية الذين هم
سريعو الاستجابة لوسائل التأثير الإيطالية الألمانية البارعة.

ونبه السفير البريطاني في هذه الرسالة إلى ما سبق أن كتب به إلى
حكومته من وقوع القصر والبلاط الملكي والدوائر الاجتماعية العليا في مصر،
تحت تأثير الدعاية الإيطالية الألمانية الواسعة الانتشار، وقال: إنه يجب الاعتراف
- مع ذلك - بأن الأرض كانت مهددة بالفعل لهؤلاء الذين يقومون بالدعاية
ضد البريطانيين!

وقد كتب السفير البريطاني في برقيته يوم ١٦ يناير ١٩٣٩م يقول: إنه
«على الرغم من أن الأغلبية العظمى من المصريين ذوى الضمائر السياسية، قد
صدقت على التزامات الحرب التي أقرتها المعاهدة، باعتبارها ضرورية لحماية
مصر، فإن المصريين لا يزالون يتلمسون بقلق طريقاً ينقذهم من التورط في
الحرب المتوقعة! وإن الاتجاهات الحديثة للطبقة المثقفة تجد نفسها في صراع
مع صحوة الأفكار الإسلامية المبهمة المنتمة إلى العصور الوسطى، والمتولدة من
أطماع الملكية في الخلافة، ومن رغبة مصر الإمبريالية في السيطرة على العالم
العربي. ومع أن أغلبية المصريين مازالوا يحملون لإنجلترا شعوراً ودياً، فإن تورطنا
في السياسة الصهيونية التي تتبعها في فلسطين، ووضعنا العسكري المعروف في
البحر المتوسط، والأثقال المالية الناجمة عن المعاهدة، والتهديد الإيطالي، وأخيراً
الدعاية الإيطالية الألمانية - كل ذلك يدفع الكثيرين من المصريين إلى التساؤل
عما إذا كانت العلاقات مع بريطانيا لاتزال مفيدة لمصر كما كانت تبدو من
قبل».

وقد رأى الملك فاروق فى هذه الظروف فرصة مناسبة ليعلن فيها على الشعب حكم القصر سافرا، ويحسم قضية الخلاف حول ما إذا كان الملك يملك ويحكم، أو أنه يملك ولا يحكم؟ ففى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م، بعد اتصاله السرية بإيطاليا عن طريق وزير مصر المفوض فى برلين، ألقى خطبة بمناسبة العام الهجرى الجديد، أعلن فيها بجرأة أن الأمر فى شئون البلاد فى يده وحده وليس فى يد الحكومة الدستورية! فقد أعلن أنه يحتفظ بأبرز طباع والده، «فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر فى أحد إذا تبينت صواب أمر، واعتقدت بعد تقليب رأى أنه فى صالح شعبى أفرادا وجماعات. بيد أن هذا لا يمنع من أن أستمع لآراء ذوى الخبرة من الرجال، شأن كل إنسان يتحرى وجه الصواب».

وقد ادعى فى هذه الخطبة أنه يتلقى الوحى من الله فى تصريف الأمور، وعلى حد قوله: «إن ثقتى بنفسى، وتوكلى على الله، هو الذى يلهمنى تصريف الأمور، ويوجهنى الوجهة التى أختارها»!

وقد خرجت جريدة «مصر الفتاة» الفاشية لرئيسها أحمد حسين بشروحائها لهذه الخطبة، فقالت: إن هذه الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل فى الخلاف الذى ثار منذ إعلان الدستور، وهو الخلاف حول ما إذا كان الملك يملك ولا يحكم أو يملك ويحكم، فقد ذكر الملك أنه متى اعتقد فى صواب أمر، وقلب فيه رأى على وجهه، فإنه ينفذه دون أن يأبه لتأثير أحد. هذا هو الحواب على السؤال القديم!

ثم سأقت الجريدة مثالا تفسر به هذا الكلام، فقالت: إنه إذا حدث أن
رأت الوزارة رأيا، ثم وافق عليه البرلمان بأغلبية، ولكن الملك، بعد أن بحث
الأمر، رأى العكس، «فمن حقه أن يوقفه، ويوقفه بصفة أخيرة، ولو أدى الأمر
إلى التخلص من الوزارة المخطئة ومن البرلمان المخطئ»!

واستطردت الجريدة تقول: «إذن فقد بطل القول، وانتهى الجدل، ووجد
النظام الدستوري محكمة استئناف أعلى منه، يرجع إليها في كل ما يتعلق
بتقدم الشعب»!

على هذا النحو كانت الجريدة المتحدثة باسم القصر تروج لذكائورية
فاشية بشعة، يحتل فيها فاروق نصف المتعلم، مكان هتلر وموسوليني في
الفاشية الألمانية والإيطالية!

(٨)

القصر الملكي وقضية فلسطين*

رأينا في مقالنا السابق كيف أن ميول الملك فاروق الأوتوقراطية، فضلا عن صلات أسرته التاريخية بإيطاليا، قد قادت إلى التعاطف مع إيطاليا الفاشية، إلى حد الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شيانو لمعرفة ما إذا كان المحور على استعداد لمساندته إذا أعلن حياد مصر في الحرب. وقد حدث ذلك بينما كانت الدوائر الوثيقة بالقصر تروج لفكرة عقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا، وكان إسماعيل صدقي باشا، الذي كان على صلة نسب مع القصر، يطرح في مجلس النواب المصري فكرة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، ويروج لفكرة أن الخصومات الدولية بعيدة عن شئون مصر ومصالحها

* الوفد ٢٢ يناير ١٩٩٦ م.

- وهى نفس الفكرة التى عر عنها الشيخ مصطفى المراغى الذى كان يعمل لحساب القصر، فيما بعد، بعبارة أن الحرب «لا ناقة لمصر فيها ولا جمل».

كانت خطورة هذا الاتجاه للقصر إلى حياد مصر فى الحرب العالمية الثانية، لا تقتصر - بالنسبة للانجليز - على القصر فى حد ذاته، وإنما كانت تتعدى القصر إلى العالم العربى والإسلامى الذى كان القصر يسعى لأن يلعب دورا مؤثرا فيه.

وكانت القضية الفلسطينية تقدم للقصر الملكى الذى كان يحركه على ماهر باشا ذريعة يظهر بها اهتمامه بالشئون الإسلامية. فقد كات القضية الفلسطينية فى ذلك الحين تدخل فى دائرة الشئون الإسلامية العربية، نظرا لأن الفكرة العربية لم تكن قد تبلورت وتطورت إلى ما أصبحت عليه بعد ذلك.

ولم يكن القصر فى ذلك هو رائد الاهتمام بالقضية الفلسطينية فى مصر، وإنما كان الوفد، ولكن وجود القصر فى الحكم فى ذلك الحين كان يتيح له لعب الدور الأساسى.

فقد كان أول اهتمام رسمى بالقضية الفلسطينية على يد مصطفى النحاس فى وزارة ١٩٣٦م / ١٩٣٧م بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م، عندما حصلت مصر على استقلالها الخارجى بالمعاهدة، فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبية الأمم، معارضا مشروع تقسيم فلسطين الذى قدمته بريطانيا، وكان الحل الذى اقترحه هو عقد معاهدة بين إنجلترا وفلسطين على غرار المعاهدة المصرية البريطانية تضمن مصالح المسلمين واليهود، الذين يصبحون حينئذ فلسطينيين كغيرهم من المسلمين والمسيحيين.

ومعنى ذلك أن القضية الفلسطينية كانت أول قضية تعلن فيها حكومة الوفد استقلال مصر الخارجى عن بريطانيا التى كانت ترتبط معها برباط المحالفة، دون أن تتقيد فيه برأى حليفتها. وبذلك أسست حكومة الوفد القاعدة التى سارت عليها مصر فيما بعد، وهى أنها تستطيع أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة عن سياسة حليفتها إنجلترا، وهوما فعلته فيما بعد عندما أعلنت حكومة الوفد حياد مصر فى الحرب الكورية.

وعندما قام القصر بالانقلاب الدستورى الذى أسفر عن إقالة حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، استخدم قضية فلسطين لخدمة مآربه الخاصة فى الخلافة الإسلامية، التى كان على ماهر باشا يرى أنها تتحقق عن طريق لعب دور مؤثر فى الشرق الإسلامى بدلا من العرب المسيحي. ومعنى ذلك أنه فى حين كان الوفد ينطلق فى اهتمامه بالقضية الفلسطينية من منطلق علمانى عربى، كان القصر ينطلق من منطلق إسلامى دينى!

وعلى كل حال فقد كان تحت هذا المنطلق الإسلامى الدينى أن أخذ القصر يظهر اهتمامه بالقضية الفلسطينية. وهذا يفسر عقد المؤتمر البرلمانى للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، فى مصر، فى أكتوبر ١٩٣٨م، بتأييد من الملك فاروق، الذى أظهر تأييده عن طريق دعوة أعضاء المؤتمر إلى حفلة شاي فاخرة بسرأى رأس التين، وجه فيها إلى المؤتمرين عبارة التهئة بنجاح المؤتمر.

وقد تبدت رغبة فاروق فى نسبة الاهتمام بقضية فلسطين لنفسه عندما أرسل على ماهر باشا إلى لندن لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة لبحث

قضية فلسطين ، فى أوائل عام ١٩٣٩م. فلم يكن على ماهر باشا فى ذلك الحين رئيسا للوزراء، ولم يكن وزيرا للخارجية، ولم يكن يشارك فى المسئولية الوزارية، ولم تنتدبه الحكومة فى ذلك الحين لتمثيل مصر فى المؤتمر، وإنما كان فقط رئيس ديوان الملك. وبهذه الصفة أرسله فاروق ممثلا لمصر فى المؤتمر، الأمر الذى كان يعنى نسبة الاهتمام بالقضية له شخصيا، بما ينعكس بالضرورة على مركزه فى العالم العربى والإسلامى!

وقد كان هذا إرهابا بما جرى فى حرب فلسطين بعد عشر سنوات، عندما أصدر فاروق أوامره للقوات المصرية باجتياز الحدود إلى فلسطين، دون علم رئيس الوزراء، دون انتظار قرار البرلمان، أو قرار مجلس الوزراء!

على كل حال فإن تصرفات فاروق لم تكن مما يحفى على عين السفارة البريطانية التى كانت توليها عناية فائقة، لارتباطها بتأثيرها على العالم العربى والإسلامى.

ففى ذلك الحين كتب السفير البريطانى مايلز لامبسون إلى حكومته بعد انتهاء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م العالمية، وهى التى هددت بحرب عالمية ثانية لولا الاستسلام الإنگليزى الفرنسى فى لقاء ميونخ الثانى يوم ٢٨ سبتمبر الذى أجّل الصراع إلى حين، يقول:

«لم يكد الفرع الناشئ عن نذر الحرب ينتهى، حتى أخذت المسألة الفلسطينية تحتل مكان الصدارة وتحجب المسائل الداخلية. ولا شك أن كلا من القصر والحكومة قد بشجعا الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التى ترمى إلى بسط سيطرة مصر الإسلامية فى الشرق الإسلامى الأدنى

والأوسط. وفي الوقت نفسه فإن الجماعات الإسلامية المختلفة التي ازداد عددها في السنة الماضية، والتي تصطبغ بلون موال للقصر، قد اشتد عنفها في استنكار الصهيونية وضد بريطانيا التي تساندها.

«وعلى الرغم من أن الوفد قاطع المؤتمر البرلماني العربي بسبب تنظيمه على يد نظام القصر، فإن استغل المسألة الفلسطينية ليظهر بريطانيا في مظهر العدو، وليظهر الحكومة في مظهر الفتور نحو القضية العربية، لاعتمادها على التأيد البريطاني.

«ونظرا لأن المصريين متعاطفون عن بكرة أبيهم مع عرب فلسطين، فإنه ما لم تحل المشكلة الفلسطينية، فإنها سوف تظل مادة يستغلها المهيجون السياسيون، سواء في القصر أو في الوفد، لمهاجمة بريطانيا، والحاق الضرر بالعلاقات المصرية الإنجليزية.

«ومن دواعي التشاؤم في الموقف أن تزداد علاقة الود بين صدقي باشا الذي يستعد لحملة جديدة، وعلى ماهر باشا.

«وبهذه المناسبة فقد شرف الملك فاروق إسماعيل صدقي باشا بزيارة مفاجئة، بمناسبة عقد قران أحد أبنائه بأميرة من الأسرة المالكة.

«ولا يزال الملك فاروق، بارشاد على ماهر باشا، يواصل السياسة الإسلامية التي كان والده يسير عليها، ولكن دون أن يتمتع ببصيرته. وهذه السياسة في الداخل تزعج الأقباط الذين يشكون من ازدياد التفرقة بينهم وبين المسلمين في التعيين في الوظائف الحكومية.

«ولكن هذه السياسة الإسلامية في الخارج تميل إلى تعزيز نفوذ مصر في البلاد الإسلامية الواقعة تحت حماية بريطانيا وفرنسا. وسواء استمر هذا التمسك الأخرق بقيام الخلافة في مصر، أو كان الهدف هو الوصول إلى نوع من الزعامة الدينية في الإسلام، فإن هذه السياسة الملكية تنطوي على خطر إثارة البغض للأجانب في مصر.

وفي الوقت نفسه فإنها تؤدي إلى التعاون بين الدول الإسلامية الساخطة على سياستنا وسياسة فرنسا. وسوف يتضح الموقف في هذه المسألة الحيوية المهمة عما قريب، فإما أن يواصل العالم الإسلامي صداقته التقليدية لنا، وإما أن يميل إلى إيطاليا وألمانيا، ومن هنا فإن السياسة الإسلامية التي ينتهجها ملك مصر تعتبر ذات أهمية مباشرة لنا، ويجب من ثم مراقبتها بعناية فائقة».

على كل حال فإن هذا الاندفاع نحو إيطاليا من قبل فاروق، لم يلبث أن تعرض لصدمة كبيرة عندما استولت إيطاليا على ألبانيا، مسقط رأس أسرة محمد علي، فأحدثت انقلاباً طارئاً في علاقات القصر بالقوى الدولية. فقد تغيرت مشاعر فاروق نحو إيطاليا، وتحسنت علاقته ببريطانيا، وإن كان هذا الموقف لم ينعكس على وضع الإيطاليين في القصر الملكي، لأنه كان مرتبطاً بحياة فاروق الخاصة ولذاته الشخصية.

على أن تأثير استيلاء إيطاليا على ألبانيا على الشعب المصري لم يكن يقل عن تأثيره على فاروق، فقد شعر الشعب أكثر من أي وقت مضى بزحف الخطر الفاشي الداهم، واستعداد في ذاكرته ذكرى غزو إيطاليا للحبشة في ٢

أكتوبر ١٩٣٥م، بما مثله في ذهن المصريين من خطر من ناحية الصحراء الغربية من جانب، ومن ناحية السودان من جانب آخر، حيث كان استيلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل، وهي بحيرة تانا التي تمتد النيل الأزرق بمياهها.

وفي الوقت نفسه فإن اندفاع فاروق نحو الفاشية كان قد دفع به إلى مساندة كامل البنداري باشا، وكيل الديوان الملكي الذي كان يسعى لأن يحل محل علي ماهر باشا في النفوذ لدى فاروق بدلا من علي ماهر باشا. وقد ساحت للبنداري الفرصة عندما خلا له الجو بسفر علي ماهر باشا إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة حول فلسطين، لتخليص فاروق من تأثير علي ماهر باشا، عن طريق اقناعه بأن الأخير يردد أنه الحاكم الفعلي في القصر!

على أن نابا أزرق مثل علي ماهر قلب المائدة على البنداري، عن طريق تحسين علاقاته مع الوفد من جهة، ومع الإنجليز من ناحية أخرى! وتقدم باستقالته إلى فاروق، الذي شعر بأنه لا يستطيع تحمل نتائج هذه المواجهة، فعين البنداري وزيرا مفوضا لمصر في بروكسل، وعاد علي ماهر باشا أشد قوة. وبذلك أصبح أقرب ما يكون من منصب رئيس الوزراء الذي يصبو إليه، وقد تصادف أنه حصل عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! ودخول المعاهدة المصرية البريطانية في دور التنفيذ.

(٩)

سقوط محمد محمود باشا وإعتلاء على ماهر باشا الحكم*

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تدفع بنفسها في الحياة السياسية المصرية بعد الانقلاب الدستوري الذي أحدثه القصر تحت تأثير على ماهر باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م وأقال به حكومة مصطفى النحاس، ولم يكن مداد معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى التي أبرمت في عام ١٩٣٦م قد جف بعد. ورسمنا صورة الحياة السياسية المصرية قبل الحرب بعد أن انتقلت مقاليد الأمور إلى يد القصر، عندما أخذ يشجع العناصر الفاشية الممثلة في جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين على مهاجمة الحكم الدستوري البرلماني، لضرب الوفد، والدعوة إلى حكم القصر تحت شعارات الخلافة الإسلامية، بعد أن روح

* الوفد ٢٩ يناير ١٩٩٦م

أحمد حسين، وهو يزور إيطاليا، لفكرة أن «الفاشية فيها الكثير من الإسلام»، وأخذ الإخوان المسلمون يسارعون الملك المعظم، وأخذت فكرة الحياد تستمد وقودها من القضية الفلسطينية التي استخدمها القصر لخدمة مآربه الخاصة في الخلافة الإسلامية ولعب دور مؤثر في الشرق الإسلامي.

في ذلك الحين كان الصراع بين علي ماهر باشا وكامل البنداري باشا داخل القصر الملكي قد دفع بعلي ماهر باشا إلى تحسين علاقاته مع السفارة البريطانية للمضغ على فاروق! وقد كان هذا التحسن المؤقت هو الذي مهد له الطريق إلى تولي رئاسة الوزارة بعد أن استفتدت وزارة محمد محمود باشا أغراضها، وتصادف أن كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! وكان من الضروري أن يترك هذا الموقف المعقد تأثيره على موقف مصر من الحرب العالمية الثانية.

فلم يكن في وسع علي ماهر باشا إلا أن يضم إلى وزارته العناصر التي تتفق مع خطه السياسي، وخصوصا في وزارة الدفاع التي عين لها محمد صالح حرب باشا. وكان من الطبيعي أن يؤدي تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع إلى تعيين عزيز المصري رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وهو المعروف بميله إلى الألمان.

ولم يكن «مايلز لامبسون» وقت تأليف الوزارة في مصر، بل كان يقضي إجازته في بلاده، وكان المستر «بيتمان» Bateman، الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة، هو الذي يتولى إرسال المعلومات إلى لندن عن

التغيير الوزاري الجديد وآثاره، ونتائج اتصالاته مع على ماهر باشا والملك فاروق في هذا الشأن، وسياسة النظام الجديد.

وقد كتب إلى حكومته يوم ٢٥ أغسطس ١٩٢٩م يعلق على هذا التعيين بقوله:

«لقد سبب لي تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع بعض الهواجس، وذلك نظرا للتوتر الدولي الحالي الذي يجعل من المهم وجود وزير مناسب في هذا المنصب الحيوى.

«فقد كان صالح حرب باشا واحدا من المصريين الذين هربوا من الجيش أثناء الحرب العالمية الأولى، حين كان يعمل في خفر السواحل، للانضمام إلى جيش السنوسى. وعندما طرح اسمه، حرصت على تحذير على ماهر باشا رئيس الوزراء من تعيينه، نظرا لأننى كنت متأكدا - على وجه الخصوص - أن هذا التعيين سوف يؤدى إلى تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى!

«وعزيز المصرى، على الرغم من كونه ضابطا مصرية، فإنه أمضى طوال مدة خدمته بالجيش التركى، وينظر إليه باعتباره من كبار المطلعين فى الشؤون العسكرية، ولكنه منذ اللحظة التى حاول فيها - منذ بضعة أشهر - أن يبرهن لى على أن الألمان لم يهزموا فى معركة المارن*، لم أعد أميل إلى اعتماد رأيه،

* يقصد معركة المارن الثانية فى الحرب العالمية الأولى، التى بدأت فى ١٨ يولية ١٩١٨م، وانتهت بانتصار الحلفاء على الألمان، وانتهاء الحرب.

انظر: د. عبدالمعظم رمضان تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، الجزء الثانى.

إن لم أقل: سلامة عقله! فضلاً عن ذلك قلدى من الأسباب ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن تعيينه لن يقابل بالرضا في الجيش المصرى أو من جانب البعثة العسكرية البريطانية.

«ولعل الجمع في وزارة الدفاع الوطنى بين هارب سابق من الجيش، وشخص يعد في اعتبارى ألماني النزعة، لا يبدو من الأمور المثالية! على أنى - على أثر محادثة جرت بينى وبين الأدميرال سيرج. ويلز، مدير الموانئ والمتنائر، الذى كان على صلة عمل وثيقة بصالح حرب باشا، وقد أبدى فيها رأياً طيباً فيه، رأيت من الأوفق عدم إثارة هذه المسألة، خصوصاً وأن من المعروف أن الملك فاروق وعلى ماهر باشا مقتنعان اقتناعاً كبيراً بمعرفة كل من صالح حرب وعزيز المصرى للصحراء الغربية.

«وقد أكد لى رئيس الوزراء فى أول لقاء لى به بعد تسلم مهام منصبه، حين أبديت له تخوفى من ناحية عزيز المصرى باشا، ما طمأننى، فقد أكد لى أنه إذا إتضح - مع الممارسة - أن عزيز المصرى ليس صالحاً للمنصب الذى يشغله، فإنه سوف يتحججه عن منصبه.

«وأستطيع أن أقرر، من واقع ما جمعت من معلومات كافية عن الوزارة، أن أية قرارات فى السياسة العسكرية، لن تتخذ قبل أخذ نصيحة وزير الأوقاف عبدالرحمن عزام بك، الذى استدعى من أنقرة لتولى منصبه الجديد. فمعرفة بلبياء، التى حارب فيها ضد الإيطاليين لسنوات عديدة، لا يباريه فيها أحد، وهو صديق شخصى لى منذ فترة طويلة، وأثق فيه ثقة تامة.

«ويمكننى الإطمئنان إلى أن على ماهر باشا مقتنع بضرورة العمل مع السفارة والتعاون معها تعاوناً قلبياً، وخصوصاً فى مسألة الدفاع، وأنه مصمم

على ذلك. وقد عبر لى رئيس الوزراء بنفسه عن هذه المشاعر فى وقت مبكر. ويمكننى الحكم، من واقع محادثائى اليومية معه، بأنه يبدو مخلصا. وقد تم التفاهم بيننا فى كثير من مطالبنا الدفاعية بصورة مرضية فى ساعات قليلة.

«وقد تأكد لى بحق أن على ماهر باشا يعتزم، بمساعدة الملك، الدخول فى منافسة مع الوفد والقضاء على سيطرته على الجماهير تماما إذا أمكن، عن طريق ما سوف يحققه من إنجازات. وعند اختفاء الوفد فعليا عن المسرح السياسى، سوف يزاح عنصر من عناصر الإنقسام!

«وقد قال لى الملك، بينما كان يبدى بعض الإعجاب بالكتاتوريات الأوروبية، إنه لا يمكن الادعاء بأن النظم الديمقراطية تحظى بكل الفضائل، وإنما لكل من النظامين محاسنه. ولكن فى الأوقات العصيبة، كما هو الحال فى الوقت الحاضر، فمن الأوفق لمصر على وجه التأكيد أن تتخلى عن بعض جوانب النظام الديموقراطى التى ثبت عدم جدواها أو عدم إمكان تطبيقها، وأن تستبدل بها جوانب أخرى أكثر واقعية بحيث تؤدى إلى دفع البلاد إلى الأمام! وقال: إن البرلمان (ويقصد به بدون شك مجلس الشيوخ حيث توجد به أغلبية وفدية) قد أصبح لا يزيد على جمعية للمناظرات، بها ميل واضح إلى إثارة العقبات، وبها عدد من الموظفين الدائمين الذين لا يعملون شيئا إلا تقاضى مرتباتهم، وإن على ماهر باشا قد صمم على أن يذيقهم جرعة من شرابه. على أن الملك طلب منى ألا أصدق الإشاعات التى تقول بأن هناك دكتاتورية تقوم فى مصر، فسوف يكون أمام البرلمان الفرص الكثيرة للمناقشة عندما يستأنف دور انعقاده، ولكن على أعضائه أن يتذكروا أن الوقت المتاح لهم لم يعد بلا حدود!»

على كل حال فإن هذا التحالف غير المقدس بين السفارة البريطانية من جانب، وكل من الملك فاروق وعلى ماهر باشا من جانب آخر، سرعان ما أثبت أنه تحالف هش عندما تعرض للاختبار عندما عاد السفير «مايلز لامبسون» إلى القاهرة من إجازته في بلده في أواخر أغسطس، ونفذ هتلر في أول سبتمبر ١٩٣٩ م وعيده بغزو بولندا والاستيلاء على ممر «دانزج».

فقد قابل «لامبسون» على ماهر في نفس اليوم وطلب منه إعلان الحرب على ألمانيا في حالة إعلان بريطانيا الحرب عليها. وقد أجاب على ماهر باشا بأن إعلان الحرب يستدعى دعوة البرلمان، أما إعلان «حالة الحرب» فلا يستدعيه.

وقال: إن الحكومة سوف تسير تدريجاً حسب الظروف والضرورات، حتى تصل إلى «حالة الحرب». وأثار مسألة ترك الألمان في مصر يسافرون بدلاً من اعتقالهم، وطلب منه أن يعرفه برأى القادة العسكريين.

ولما أبلغه السفير بأن الحكومة البريطانية يهملها أن تعلن مصر رسمياً «حالة الحرب» ضد ألمانيا، أرسل إليه يوم ٢ سبتمبر ١٩٣٩ م كتاباً سرياً يتضمن استعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا. وكانت عبارة الكتاب كما جاءت في كتاب سري آخر أرسل للسفارة في ٩ سبتمبر ١٩٣٩ م على النحو الآتي:

«عندما أبلغتكموني أنه مما يرضى الحكومة البريطانية - بصفة خاصة - أن تعلن مصر أنها في حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت في خطاب بتاريخ ٢ سبتمبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا».

فى ذلك الحين كان دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا قائما فى ذهن العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب. فقد كتب اللورد ولسن فى مذكراته المعروفة باسم «ثمانية أعوام وراء البحار» يقول بالحرف الواحد:

«لقد كان من المتوقع فى حالة قيام الحرب، أن تشترك مصر فيها إلى جانب بريطانيا كحليفة، وتعلن الحرب على المحور». كما كتب أيضاً يقول: «إنه كان من المتوقع - طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ م - أن يشترك الجيش المصرى فى الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية».

على كل حال ففيما يبدو أن على ماهر باشا لم يكن متحققاً من إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بسبب غزوها لبولندا، وفى مذكرة خاصة أرسلها على ماهر باشا إلى القصر يوم الغزو، ورد بها الآتى:

«حادثنى من برلين بالتليفون سعادة مراد سيد أحمد باشا فى الساعة واحدة بعد الظهر، وأخبرنى أن هتلر خطب وقال: إنه أعلن الحرب على بولوبيا (بولندا) للحصول على مدينة دانترز والمصر، وقال: إن الحرب بدأت الساعة الخامسة صباحاً، ثم ذكر أنه لا يشكو شيئاً من إنجلترا أو من فرنسا، ولذلك لا يعلن عليهما حرباً، وسيبقى السفيران لتلقى تعليمات حكومتيهما».

«وقد أعلن هتلر أنه، فى حالة وفاته، فقد أوصى بأن يخلفه «جورج» Goering، ثم «هيس» Hess يخلف «جورج»، وبعد «هيس» يترك الأمر للرايشتاغ والأمة».

«وقد قلت لمراد باشا أن ينتظر تعليمات الحكومة المصرية، فلا يغادر مكانه إلا بأمر».

الفصل الثاني

معركة تجنب مصر ويلات الحرب

(١٠)

وزارة على ماهر توافق على إعلان حالة الحرب*

وأينا في مقالنا السابق كيف تولى على ماهر باشا، عدو الوفد اللدود، رئاسة الوزارة خلفا لوزارة محمد محمود باشا في ١٨ أغسطس ١٩٣٩م - أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين - وكيف استقبلت بريطانيا هذه الوزارة بدون اعتراض، على الرغم من سياسة على ماهر باشا المناوئة لها في القصر الملكي، بعد أن أدى الصراع داخل القصر الملكي بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا إلى اتجاه على ماهر باشا إلى بريطانيا لتحسين علاقته بها لكي يمارس ضغوطه على الملك فاروق. وقد كان هذا الحلف غير المقدس هو الذى راجه قيام الحرب العالمية الثانية.

* الوفد ٥ فبراير ١٩٩٦م.

وتشير الوثائق إلى أنه كان حلقا مضادا للوفد. فقد ثبت لنا في مقالنا السابق، من رسالة «بيتمان» الذي كان يقوم بعمل مايلز لامبسون في السفارة البريطانية في مصر، أن تأليف وزارة علي ماهر باشا كان محل تشاور بينه وبين السفارة البريطانية، حيث أورد «بيتمان» في رسالته أنه حذر علي ماهر من تعيين صالح حرب وزيرا للدفاع، ومن تعيين عزيز المصري رئيسا لأركان حرب الجيش المصري، ولكنه سحب هذا التحذير بعد أن طمأنه مدير الموانئ والمناشر البريطاني إليه، كما طمأنه علي ماهر باشا إلى أنه إذا اتضح أن عزيز المصري ليس صالحا لمنصبه فسوف يقيله - وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما نشرت صحف الوفد خبرا بأن علي ماهر باشا استشار السفارة قبل تقديم مرشحيه للملك، تعرض الوفد منذ ذلك الحين لإجراءات عنيفة من الحكومة، لدرجة أن رئيس تحرير المصري قبض عليه يوم ٢٢ أغسطس، ثم فتشت الشرطة في اليوم التالي منزلي كل من النحاس باشا ومكرم عبيد باشا. وقد تعلل علي ماهر باشا، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في ذلك الحين، بأن جريدة المصري قد تجاوزت الحقوق المشروعة لحرية الصحافة، باتهامها الحكومة والصحافة والسفارة بالتخطيط عمدا لخراب مصر الاقتصادي وتعريض مصر للدمار في حرب مروعة.

على كل حال فقد رأينا كيف طلب السفير البريطاني مايلز لامبسون من علي ماهر باشا إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، في مقابلته

معه يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ م، أى بعد نشوب القتال بين ألمانيا وبولندا، ولم تكن بريطانيا قد أعلنت بعد الحرب على ألمانيا، وعندما أبلغه على ماهر باشا أن الحكومة تدير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب، أجابه السفير بأن الحكومة البريطانية يهملها أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب! وعندئذ أبلغه على ماهر استعداد الحكومة المصرية لإصدار هذا الإعلان بمجرد دخول بريطانيا العظمى الحرب ضد ألمانيا. وأرسل إليه خطابا فى نفس اليوم (٢ سبتمبر ١٩٣٩ م) ترجمته - كما ورد فى كتاب سري آخر ١٩٣٩/٩/٩ م - كالآتى:

«عندما أبلغتمونى أنه مما يرضى الحكومة البريطانية - بصفة خاصة - أن تعلن مصر أنها فى حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت فى خطاب بتاريخ ٢ سبتمبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا، فى الوقت الذى تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا».

فى ذلك الحين كان على ماهر يتخذ بالفعل الإجراءات التنفيذية للالتزامات الواقعة على مصر، والتي فرضتها المعاهدة بالمعنى الوارد فى المادة السابعة من المعاهدة الخاصة بقيام «حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما» - وذلك بناء على إخطار رسمى من السلطات البريطانية فى يوم ٢٤ أغسطس ١٩٣٩ م.

فى يوم ٢٥ أغسطس أصدر على ماهر باشا المرسومين رقمى ٩٥ و ٩٦ لسنة ١٩٣٩ م، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ

لتأمين سلامة البلاد، والثاني خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين. وفي ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩م، بحماية الأسرار العسكرية. وفي يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩م بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية لحماية الميناء. وفي يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بإنشاء «القوات المربطة» من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة إلزامهم بالخدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال. وفي الوقت نفسه دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين إلى الانضمام لفرق الجيش العامل!

وهذا هو السبب في أنه أجاب على السفير البريطاني مايلز لامبسون، عندما طلب منه إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، بأن الحكومة المصرية تسير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب. فلما أجاب السفير بأن الحكومة البريطانية يرضيها أن تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا، رد على ماهر باستعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا.

وعلى ذلك فلم تكذب إنجلترا تعلن الحرب هي وفرنسا على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، حتى اجتمع مجلس الوزراء في بولكلبي بالإسكندرية لمناقشة هذه المسألة، وكانت جلسة طويلة استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل.

ويفهم من المصادر الرسمية أن التحالف بين علي ماهر باشا والسفارة البريطانية كان له تأثيره في موقف الوزارة من إعلان حالة الحرب، فقد انعقد إجماع الوزراء على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضوا واحدا هو مصطفى الشوريجي بك الذي ينتمي للحزب الوطني، الذي كان من رأيه أن ما اتخذته الوزارة من إجراءات حتى ذلك الحين هو «فوق الكفاية»، وأن «المعاهدة لا تلزمنا بشئ أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن. وأنه - بصفته من أعضاء الحزب الوطني - لا يوافق حتى يعرف ما تستفيده مصر من وراء ذلك».

أما بقية الوزراء، فقد وافقوا على إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، وكانوا فريقين: فريق الوزراء المنتسبين إلى الحزب السعدي، وفريق المستقلين من أنصار علي ماهر باشا. وكان فريق الوزراء السعديين يتكون من محمود فهمي النقراشي باشا، ومحمود غالب باشا، والدكتور حامد محمود، وسابا حبشي بك، وإبراهيم عبدالهادي. أما فريق المستقلين فكان يتكون من محمد علوية باشا، وعبدالرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا، وعلى رأسهم علي ماهر باشا.

وبالنسبة لفريق الوزراء السعديين، فإنهم كانوا مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا بدون تحفظ. وكان هذا الحزب قد أعرب عن رأيه أثناء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م إلى جانب دخول الحرب، وقد حذر بعض شباب السعديين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في فرنسا من أن تقف

مصر «موقفا سلبيا فسي الحرب كما حدث في سنة ١٩١٤م»، بل ينبغي - في حالة اشتراك مصر في الحرب، كحليفة لإنجلترا - أن يكون اشتراكها فيها كدولة محاربة. وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعلن التعبئة العامة! وكان اعتقاد السعديين أن الحرب لو قامت فسيكون النصر للمعسكر الديمقراطي، «لأن هذا المعسكر أقدر على مواصلة الحرب من المعسكر الدكتاتوري، فأين هذه القوة التي تضارع فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين، في إتساع آفاقها ووفرة مواردها، ومعهم أم كثيرة متوسطة أو صغيرة في العدد والعدة؟»

أما فريق الوزراء المستقلين أنصار على ماهر باشا، فقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً مسألة فلسطين، وبالتالي فقد كانوا من العناصر الساخطة على إنجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وكان المتوقع أن يكون موقفهم ضد فكرة إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، ولكن هذا الموقف تأثر بالتحالف بين على ماهر باشا والسفارة البريطانية، فكانوا مع إعلان حالة الحرب، وإن رأى عبدالرحمن عزام بك، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة، الانتظار حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية، لأن في رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء مادامت مصر ليست في حالة حرب مع أية دولة أخرى. أى أن عبدالرحمن عزام بك كان يرى إعلان حالة الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية.

على أن محمد صالح حرب باشا، وزير الدفاع الوطنى، كان مع إعلان حالة الحرب، وكذلك محمد على علوية باشا وزير الدولة للشئون البرلمانية. وكانت حجة محمد صالح حرب باشا، بوصفه وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلقى صعوبات كثيرة فى تفتيش السفن المحايدة، بسبب عدم إعلانها حالة الحرب. وضرب مثلا لذلك بياخرة رومانية لم تقف للتفتيش إلا أن بعد أن صويت النار نحوها. وقال: إن هذه الحالة سببها الموقف الحالى وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا.

أما محمد على علوية باشا، فقد ذكر أنه «مادامت قد قُطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داع للانتظار، ويجب إعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير إنجلترا، ومادامت إنجلترا مشغولة عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنبا إلى جنب معها، أما البواخر المصرية فإنجلترا تحميها بأسطولها كما تحمى بواخرها سواء بسواء».

وقد كتب مايلز لامبسون السفير البريطانى إلى حكومته يوم ٤ سبتمبر يقول: إنه كان يوجد فى البداية أربعة وزراء مترددون، لعدم اقتناعهم بأن مصر فى وضع يسمح لها بمواجهة الهجمات الإيطالية، نظرا لقلّة عدد القوات البريطانية التى كانت موجودة فى ذلك الحين.

وقد ذكر على ماهر باشا للسفير مايلز لامبسون أنه «وإن كان شخصياً مستعدا لإعلان حالة الحرب»، فإنه يريد أن يصدر القرار بالإجماع، لأن هذه أول حالة من نوعها تواجهها مصر وهى دولة

مستقلة، ولذلك فقد أصر على ضرورة إزالة مخاوف زملائه المترددين. وقد وافق على أن يطلب إلى عزام بك مناقشة اعتراضاته مع المستر بيتمان فى السفارة البريطانية، وعلى أن يقابل وزير الحرية محمد صالح حرب باشا القائد العام للقوات البريطانية لبحث مسألة عدد القوات والموقف الاستراتيجى.

على هذا النحو، كان هذا هو موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، وقد كلف على ماهر باشا الأستاذ محمد كامل سليم، السكرتير العام للمجلس، بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى المجلس. وبدا أن الأمور قد استقرت على هذا القرار لولا أن تدخل القصر ليقرب الموقف رأسا على عقب!

(١١)

تدخل فاروق لمنع إعلان حالة الحرب على ألمانيا ودور عبدالوهاب طلعت باشا*

رأينا في مقالنا السابق كيف أثر التحالف الطارئ بين على ماهر باشا والسفارة البريطانية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية على الموقف السياسى فى مصر من ناحيتين: الناحية الأولى تقلل السفارة البريطانية تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة، على الرغم من اتجاهاته العدائية التى نحت بالقصر إلى جانب دول المحور. والناحية الثانية، تعاون وزارة على ماهر باشا مع بريطانيا عند توتر المرقف الدولى وقيام ما حددته معاهدة ١٩٣٦م فى المادة السابعة بعبارة: «قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها»، حيث اتخذ على ماهر باشا جميع الاجراءات التنفيذية للالتزامات التى كان على مصر القيام بها تحت هذه المادة. وعندما أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م

* الوعد ١٢ فبراير ١٩٩٦م

اجتمعت وزارة علي ماهر باشا وقررت باجماع آراء وزرائها، ما عدا عضو الحزب الوطنى مصطفى الشورىجى، اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا. وقد شارك فى الموافقة على إعلان حالة الحرب الوزراء الأربعة الذين عرف عنهم اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية وخصوصا فلسطين، وكانوا من العناصر الساخطة على إنجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وعلى رأسهم محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى.

وقد كان هذا هو موقف وزارة علي ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، حين كلف علي ماهر باشا محمد كامل سليم، السكرتير العام لمجلس الوزراء بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى مجلس الوزراء، وعندئذ تدخل القصر الملكى ليمع صدور هذا القرار.

فما هى أسرار هذا التدخل؟

يقول عبدالوهاب طلعت باشا، الذى كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكى وقت نشوب الحرب العالمية الثانية بعد انتقال علي ماهر باشا إلى رئاسة الوزارة، إنه حينما علم بقرار مجلس الوزراء، «توجهت فورا إلى قصر المنتزه، وعرضت الأمر على الملك، بكل ما يترتب على إعلان حالة الحرب من خير أو شر، وأن من مصلحة بريطانيا، ولها قوات كبيرة فى مصر، وقوف مصر على الحياد، إذ تستطيع بريطانيا أن تتلقى أية مساعدات تأتى لها عن طريق مصر، دون المساس بها.

«وقد وافق الملك على ذلك، وطلب إلى مقابلة رئيس الوزراء لتبليغه هذا التوجيه، وكان الليل قد انتصف، فلما اتصلت به تليفونيا قال إنه أوى إلى فراشه، واستحسن مقابله في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي.

«فلما قابلته في الموعد المحدد، وعرضت عليه ما عرضته على الملك، اقتنع بأفضلية هذا الموقف.

«وكانت الساعة قد اقتربت من التاسعة المحددة لمقابله السفير، فسألني إذا كنت أرغب في الانتظار حتى أقف على نتيجة المقابلة، لتبليغها إلى الملك، فقلت: انى أرى التعجيل بمغادرة الفندق، حتى لا يعرف السفير أن عدولكم عن رأى الأول موحى به من القصر. فوافقتنى على ذلك، وانصرفت.

«وإذا بالسفير لامبسون آت على عجل للمقابلة الموعودة، فصادفنى في «الطريقة» الطويلة الموصلة للجناح الذى يقيم فيه على ماهر، فحياتى، ورددت عليه التحية.

«فلما تمت المقابلة على غير النتيجة التى كان ينتظرها، طار صوابه، وقال للمرحوم على ماهر إنى متحيز للألمان!

«وتأييدا للعدول عن رأى الأول، بعث رئيس الوزراء للسفير البريطانى بكتاب سرى يشرح له فيه الأسباب التى لا تدعو لاعلان حالة الحرب، ترجمته العربية كما يلى:

«كتاب سرى رقم ٤ - ٩/١ من على ماهر باشا رئيس الوزراء فى

١٩٣٩/٩/٩ م

«السيد السفير:

«لقد منحت لى الفرصة من قبل لأعلن أن الحكومة المصرية تعتزم بذل أقصى مساعدة فعالة للحكومة البريطانية بروح التعاون التام. وإنى أعود فأؤكد لكم ذلك.

«ومع أن التحالف المنصوص عليه فى المعاهدة لا يسرى مفعوله إلا فى حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا العظمى، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر، الذى بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، مما قد يثير صعوبات داخلية من الوجهة الدستورية، فإن الحكومة المصرية لم تتردد فى اتخاذ التدابير التى طلبتها الحكومة البريطانية للتسهيل أو المعاونة، المنصوص عليها فى المادة ٧ من المعاهدة.

«وفضلا عن ذلك، فإنه لما أبلغتمونى أن الحكومة البريطانية تود - بوجه خاص - أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب ضد ألمانيا، أجاوبكم الحكومة المصرية بكتاب فى ٢ سبتمبر الحاضر بأنها على استعداد لاجراء هذا الإعلان، بمجرد دخول بريطانيا الحرب.

«إلا أنه، فى المحادثات التى سبقت ارسال هذا الكتاب، كان فى تقديرنا: حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا، ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات خيرية ضد القطر المصرى.

«بهذا المعنى، وتفاديا لكل الاحتمالات، اتصلت الحكومة المصرية بالحكومة العراقية، لتتشارك فيما تقوم به مصر، ولترسل بعض الوحدات التى تعاون فى الدفاع عن القطر المصرى.

«ولهذه الاعتبارات ألححت في تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش المصري على وجه السرعة، الذخائر والأسلحة التي كان في أشد الحاجة إليها.
«لكن ما قدرناه وفتننا لم يتحقق. فايطاليا احتفظت بحيادها، فأصبحت الحالة لها وجه آخر.

«على أنه قبل أن تعلن ألمانيا الحرب، اتخذت الحكومة المصرية على وجه السرعة، التدابير الاستثنائية التي تقتضيها الحالة. فقد أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر، ووضعت رقابة عامة، وقررت إجراء تفتيش إجباري على كل السفن الموجودة في ميناء الإسكندرية أو الموانئ على قناة السويس، لأن التفتيش خارج الموانئ لا يمكن إجراؤه بالوسائل العادية.

«كما اتخذت الحكومة تدابير ضد البلاد التي لا تثق ببريطانيا في معاونتها في الحرب، وكذلك بعض الممتلكات البريطانية.

«ومادامت ألمانيا لم تبادئ بإعلان الحرب على مصر، كرد على هذه الإجراءات التي اتخذتها ضدها الحكومة المصرية أو ضد رعاياها، فإنه يجب الاستفادة من هذا الموقف.

«وفي انتظار هذا الإعلان من جهتها، يكون من غير الملائم، ولغير أسباب خطيرة، صرف النظر عن هذه المزايا.

«وعلى كل حال، إذا ما تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنني لن أتردد في القيام بالأجراءات التي تقتضيها القواعد الدستورية في هذه الحالة.

«وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديري».

هذا هو الكتاب السرى الذى أرسله على ماهر باشا إلى السفير البريطانى فى ١٩٣٩/٩/٩ م. ولكن ماذا جرى فى المدة من ٥ سبتمبر إلى ٩ سبتمبر ١٩٣٩ م؟

لقد كان السفير مايلز لامبسون مقتنعا تماما بضرورة اعلان الحكومة المصرية حالة الحرب مع ألمانيا، ولذلك لم يكذب يسمع من على ماهر باشا - فى أعقاب مقابلة عبدالوهاب طلعت باشا - بعدول الوزارة عن قرار إعلان حالة الحرب، حتى أخذ يمارس ضغوطه، فتكررت زيارته لرياسة مجلس الوزراء يومى ٦ و ٧ سبتمبر لكى تعلن الوزارة حالة الحرب. وأمام هذا الضغط المتواصل، وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء يوم ٧ مارس ١٩٣٩ م على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ولكنه علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطانى إلى على ماهر باشا، يقول فيه «إن اجراءات إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا، لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، وإن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب».

وفى نفس اليوم أوفد على ماهر باشا محمد كامل سليم، سكرتير عام مجلس الوزراء، لإبلاغ هذا القرار إلى السفير البريطانى، وليوضح له أن الخطاب المشار إليه يعنى عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ أنه فى هذه الحالة يعتبر تنفيذا للمعاهدة التى سبق أن أقرها البرلمان.

وقد عرض السفير البريطاني الأمر على حكومته، التي وافقت على توجيه الخطاب المشار إليه، وسارع السفير إلى مقابلة على ماهر باشا لابلأغه بذلك، ولكنه فوجئ بأن الموقف قد تغير مرة أخرى!

ففى ذلك الحين كان الملك فاروق قد أخذ يمارس من وراء ظهر السفارة البريطانية فى مصر جهودا فى لندن، لاقتناع الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا، وذلك من خلال السفير المصرى فى لندن حسن نشأت باشا، الذى كان يتبعه بشكل مباشر حيث كان الجهاز الدبلوماسى المصرى فى الخارج يتبع الملك من الناحية الفعلية ولا يخضع للحكومة المصرية إلا اسميا.

وقد قام السفير حسن نشأت باشا بالمهمة خير قيام، فقد قابل المستر بتلر Butler، الوكيل الدائم بوزارة الخارجية البريطانية، وأوضح له المزاي التى تترقب على وقوف مصر على الحياد، إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل شراء بريطانيا السلاح والعتاد ومواد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر. وقد أبدى المستر بتلر ارتياحه للفكرة، ووعد بعرضها على اللورد هاليفاكس Halifax، وزير الخارجية البريطانية.

وبناء على ذلك أرسل حسن نشأت باشا إلى على ماهر باشا برقية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٩م بخصوص مقابلته مع المستر بتلر فى وزارة الخارجية فى ٦ سبتمبر، جاء فيها: «وقد اقترحت عليه شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة بوساطة مصر، اذ ييسر القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة. وقد سر مستر بتلر باقتراحى، وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس».

وفي الوقت الذي أرسل فيه السفير المصري هذه البرقية إلى علي ماهر باشا، كان فاروق يبعث إليه «برسالة عاجلة في هذا المعنى» ! موضحا أن برقية السفير المصري تؤثر على قرار الوزارة الذي اتخذ بشأن إعلان حالة الحرب على ألمانيا إذا وصل خطاب من السفير بضرورة إعلان قيام حالة الحرب.

وبناء على ذلك عندما قابل السفير البريطاني علي ماهر باشا يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩م ليبلغه موافقة حكومته على توجيه الخطاب الذي اشترطته الوزارة لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان موقف علي ماهر باشا قد تغير إلى النقيض !

(١٣)

معركة الوفد في مجلس الشيوخ ضد مرسوم إعلان الأحكام العرفية*

رأينا في مقالنا السابق كيف تطور موقف وزارة علي ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية. فلم تكذب إنجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م حتى اجتمعت وزارة علي ماهر في نفس اليوم وقررت باجماع آراء وزرائها إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضو الحزب الوطنى مصطفى الشورىجى، ولكن عبدالوهاب طلعت باشا، الذى كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكى، سارع إلى الملك فاروق فى قصر المنتزه ليقتعه بأفضلية وقوف مصر على الحياد، وقد وافق فاروق على الفور وطلب إليه ابلاغ علي ماهر بذلك، فعدل علي ماهر عن قرار الوزارة، وأبلغ السفير البريطانى مايلز لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر، ولكن السفير أخذ يمارس ضغوطه

* الوفد ١٩ فبراير ١٩٩٦م.

على على ماهر يومى ٦ و ٧ سبتمبر لكى تعلن الوزارة حالة الحرب، ولم تجدد الوزارة مفرا من الإذعان، ولكنها علقت موافقتها على وصول خطاب إليها من الحكومة البريطانية يطلب إليها إعلان حالة الحرب على ألمانيا تحت ذريعة أن الإجراءات التى اتخذتها وزارة على ماهر من إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع ألمانيا غير كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، واعتبر على ماهر باشا هذا الخطاب ضروريا لأنه يبنى عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ يعتبر تنفيذنا للمعاهدة التى سبق أن أقرها البرلمان. على أنه فى الوقت الذى كان فيه السفير البريطانى يستصدر من حكومته هذا الخطاب، كان الملك فاروق يمارس جهوده فى لندن من خلال سفيره حسن نشأت باشا، الذى كان يتبعه بشكل مباشر، لاقتناع الحكومة البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد فى تسهيل شراء بريطانيا السلاح وموارد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر. وعلى ذلك لم يكده السفير البريطانى يحصل من حكومته على خطاب مطالبة على ماهر باشا باعلان حالة الحرب ضد ألمانيا حتى كان فاروق يحصل على خطاب مضاد من سفيره يفيد باقتناع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بفكرة الحياد وعزمه على عرضه على اللورد هاليفاكس. وهكذا لم يكده السفير البريطانى يقدم إلى على ماهر باشا خطاب المطالبة باعلان حالة الحرب حتى كان على ماهر باشا يقدم له خطاب السفير المصرى الذى يفيد باقتناع الخارجية البريطانية بمزايا الحياد وفى اليوم التالى ٩ سبتمبر كان على ماهر باشا يوجه للسفير البريطانى خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب.

ونلاحظ على خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب الذى قدمه على ماهر باشا، أنه صيغ بمهارة فائقة، واستند إلى أسباب وجيهة. وكان أول هذه الأسباب أن التحالف المنصوص عليه فى معاهدة ١٩٣٦م لا يسرى مفعوله إلا فى حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر، الذى ذكر على ماهر باشا أنه بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، الأمر الذى قد يشير صعوبات داخلية فى مصر من الوجهة الدستورية. ثانياً، أنه كان فى تقدير الحكومة المصرية عندما اتخذت قرارها الأول باستعدادها لإعلان الحرب على ألمانيا بمجرد دخول بريطانيا الحرب، أن هذه الحرب هى حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات حربية ضد القطر المصرى، ولكن هذا التقدير لم يتحقق، إذ احتفظت إيطاليا بحيادها فأصبحت الحالة لها وجه آخر (ونلاحظ أن هذه الحجة سوف تزول عندما تدخل إيطاليا الحرب، الأمر الذى سوف يترتب عليه موقف آخر وأزمة أخرى!) ثالثاً، أنه نظراً لأن فكرة تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية كانت وراء قرار الحكومة الأول بإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فقد كان ذلك ما دعاها إلى طلب وحدات عراقية للمشاركة فى الدفاع عن القطر المصرى، كما دعاها إلى الالتحاق فى تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش المصرى الأسلحة والذخائر التى كانت فى أشد الحاجة إليها. أما السبب الرابع فى عدول الحكومة المصرية عن إعلان حالة الحرب على ألمانيا - كما ذكر على ماهر باشا - فهو أنه على الرغم مما اتخذته الوزارة من تدابير ضد ألمانيا وضد رعاياها، فإن هذه التدابير لم تدفع الحكومة الألمانية إلى الحرب على مصر، ومن ثم يكون من غير الملائم، من قبل إعلان ألمانيا الحرب على مصر، أن تعلن مصر

حالة الحرب عليها. وعلى ذلك - كما قال على ماهر باشا - «إذا تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإننى لن أتردد فى القيام بالاجراءات التى تقتضيها القواعد الدستورية فى هذه الحالة».

فى الوقت الذى كانت فيه فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا تتخذ شكل شد وجذب بين الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا والحكومة البريطانية، بعد تدخل القصر الملكى ضد فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان هناك شد وجذب آخر فى البرلمان المصرى حول فكرة إعلان الأحكام العرفية.

ذلك أن على ماهر باشا كان قد سارع إلى فرض الأحكام العرفية على البلاد، وعين نفسه حاكما عسكريا، وذلك من قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا! ففى يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م كان السير مايلز لامسون قد عاد إلى مصر من زيارته لوطنه بسبب تدهور الحالة الدولية، وفى مساء ذلك اليوم زار وفى رفقته المستشار القانونى للسلطات البريطانية، على ماهر باشا، وطلبا منه إعلان الأحكام العرفية، فاستجاب على ماهر باشا على الفور، وأصدر فى اليوم نفسه مرسوما بفرض الأحكام العرفية على مصر!

وقد أثار إصداره مرسوم إعلان الأحكام العرفية دهشة المراتبين السياسيين، لأن إنجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية فى بلادها أو فى مستعمراتها! فكيف استجاب على ماهر بهذه السرعة لإعلان الأحكام العرفية؟

فى الواقع أن السبب الأساسى يرجع إلى أن مطلب إعلان الأحكام العرفية يتفق مع سياسة وزارة قصر تحكيم البلاد رغم ارادة الشعب الذى كان يولى ثقته للموند، وكان طلب السفير البريطانى يقدم لها - فى الحقيقة - الذريعة التى تتوق إليها لفرض حكمها الدكتاتورى على البلاد.

على أن المشكلة هى أن المادة ٤٥ من الدستور كانت تنص على وجوب عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان فوراً ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها، وأنه إذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد، وجب دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة لاتخاذ القرار.

ولما كان البرلمان عند نشوب الحرب فى غير دور الانعقاد، فقد كان من الواجب على وزارة على ماهر باشا دعوته على وجه السرعة، على أن على ماهر باشا تباطأ تباطؤاً مريباً، فلم يجتمع البرلمان لاستفشة المرسوم إلا بعد شهر كامل، أى فى يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٦م. وفى الوقت نفسه أراد على ماهر باشا أن يسلب من البرلمان حقه فى اقرار استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها، وهو ما تفضى به المادة ٤٥ من الدستور، فنص فى مرسوم دعوة البرلمان للانعقاد غير العادى على أن الغرض هو «إبلاغ» البرلمان بإعلان الأحكام العرفية وليس «عرض» مرسوم الأحكام العرفية عليه كما فعل مع المراسيم الأخرى التى صدرت بعد فض الدورة العادية!

ولتمير هذه الخدعة، صرح عبدالحميد بدوى باشا (رئيس لجنة قضايا الحكومة) بأن مرسوم الأحكام العرفية إنما صدر «تنفيلاً لقانون المعادة»، ولم يصدر تنفيلاً لقانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ٢٣ الذى صدر تنفيلاً

للمادة ٤٥ من الدستور.

وقد استند في تمرير هذه الخدعة إلى أن قانون نظام الأحكام العرفية الذى صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور، إنما يتعلق بحالة ذاتية لمصر تنشأها الحكومة بمحض إرادتها، ولكن المرسوم الذى أصدره على ماهر باشا يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام، فهذه الأحكام العرفية التى أعلنت إنما أعلنت تطبيقا لقانون المعاهدة، وهى تقوم وتسقط بصفتها تنفيذا للمعاهدة ولا تقوم لتعنى قرارا بالاستمرار أو الإلغاء من البرلمان!

فى ذلك الحين كانت الأغلبية فى مجلس الشيوخ لحزب الوفد، وبطبيعة الحال لم تمر هذه الخدعة بسهولة، فقد أعلن رئيس مجلس الشيوخ أنه تلقى اقتراحا بتأليف لجنة للنظر فى المرسوم الخاص بالأحكام العرفية، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس، على أن تؤلف اللجنة من أربعة من الوفديين، وواحد من السعديين، وواحد من الدستوريين، وثلاثة من المستقلين، وأسندت رئاسة اللجنة إلى عبدالفتاح يحيى باشا. وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح.

وقد أخذت اللجنة فى دراسة موضوع الأحكام العرفية، وانتهت «بالاجماع» إلى أن الدستور صريح فى ضرورة عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان، سواء أكان تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ م أم لقانون المعاهدة، وذلك لإصدار رأى قاطع بالاستمرار أو الإلغاء.

وإزاء هذا الاجماع لم يجد على ماهر باشا بدا من الإذعان، فأعلن أن الموضوع المطروح، هو «عرض» مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره.

وعند ذلك أخذت اللجنة تتوافر على بحث الموضوع، فاستفسرت أولا

من الحكومة عن الكيفية التى طلب بها إعلان الأحكام العرفية، وحدود الطلب. وقد أجاب عبدالحميد بدوى باشا بأن الطلب «جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية نطلب فيه من الحكومة المصرية، بصفة المعونة المنصوص عليها فى المادة السابعة من المعاهدة، إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف، وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن».

عندئذ رأى بعض أعضاء اللجنة أنه نظرا لأن الأمن والنظام مستحيان فى البلاد، فإن إعلان الأحكام العرفية يجب أن يقتصر على «التدابير التى تقتضيها حماية المصالح العسكرية».

على أن على ماهر باشا رفض هذا رأى، بحجة أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعى السرعة، ولا يمكن تجزئة الاجراءات العسكرية عن غيرها، حفاظا لسلامة الجيش وسرعة تموينه وما يتعلق بهذا من اجراءات كثيرة متنوعة!

وإزاء هذا الرفض من جانب على ماهر باشا لقصر الأحكام العرفية على الاجراءات العسكرية، كان على اللجنة أن تقرر استمرار الأحكام العرفية بالصورة الشاملة التى يريد على ماهر باشا، أو عدم الموافقة على استمرارها. ولما كان الوفد هو صاحب الأغلبية فى مجلس الشيوخ - كما ذكرنا - فقد وقفت الأغلبية من أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، بينما وقفت الأقلية إلى جانب استمرارها مع بعض التحفظات، وكان فى وسع على ماهر باشا الإذعان لما تقررره اللجنة، ولا تشريب عليه من جانب الإنجليز، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية فى المجلس لصالح استمرار الأحكام العرفية!

(١٣)

على ماهر ينجح فى فرض الأحكام العرفية على مصر*

انتهينا فى مقالنا السابق إلى قرار وزارة على ماهر باشا بعدم إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا بعد نجاح سفير مصر فى لندن فى اقناع وكيل الخارجية البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد، وكيف قامت المعركة داخل مجلس الشيوخ المصرى، الذى كان يسيطر عليه حزب الوفد، حول مرسوم اعلان الأحكام العرفية الذى سارع على ماهر باشا باعلانه قبل نشوب الحرب، عندما أرادت وزارة على ماهر باشا سلب البرلمان حقه فى اقرار المرسوم أو الغائه تحت ذريعة صدوره تنفيذا لقانون المعاهدة، ولكن الوفد تصدى لهذا الزعم، واستطاع الحصول على اجماع اللجنة المشكلة لهذا الغرض على خضوع مرسوم

* الوفد ٢٦ فبراير ١٩٩٦ م.

الأحكام العرفية لموافقة البرلمان، كما حصل على أغلبية أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية.

كانت وجهة نظر الوفد التي أفتت بها أغلبية أعضاء اللجنة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية نخول الحاكم العسكري سلطات متنوعة، لا يستطيع العقل أن يحدد مداها مهما أوتى من قوة التصور، وهي سلطات شاملة للمسائل التشريعية والإدارية، بل حتى بعض الأمور القضائية، في حين أن ظروف طلب إعلان الأحكام العرفية من قبل الجانب البريطاني وأسباب هذا الطلب لا تبرر أن تكون هذه الأحكام بهذا النطاق الواسع المدى، خصوصا أن الأمن والنظام مستتبان في البلاد، ولم يقع فيها أي اضطراب داخلي. وفي الوقت نفسه، فإن «مصر التي أظهر شعبها في كل الظروف والمناسبات أنه يدين بمبادئ الحرية والديمقراطية، لتأبى أن تجعل مصائر أمورها... أمة وأفرادا... في يد أسنغ عليها مثل هذا السلطان، وأن من الخير ألف مرة للقضية المشتركة التي تحالفت مصر وإنجلترا في الدفاع عنها، أن تدافع عنها هذه البلاد وهي حرة طليقة، من أن تدافع عنها وأمورها تحت إمرة سلطان مطلق. ثم إن البلاد لا تطمن إطلاقا أن يجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضاء عنها». ثم قال التقرير: إن الأحكام العرفية أمر خطير، ويكفي تصور ما عانته البلاد في الحرب الماضية من جرائمها، للوقوف على ما قد يصيب المصالح العامة والخاصة من الضرر من جرائمها إذا ما أسىء استعمالها.

على أن الأقلية في اللجنة رأت الموافقة على استمرار الأحكام العرفية بشروط. وقد استندت في ذلك إلى أن القيود والشروط التي شرعت لإعلان

الأحكام العرفية، قد توافرت عند الإعلان، ولا تزال متوافرة. فقد اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى، وهي لا تزال مشتبكة في هذه الحرب، ولهذا الدولة الأخرى في مصر رعايا، ولها فيها «مصالح»، فهل مستطاع تحت ظل الأحكام العادية أن تقوم مصر بالوفاء بعهدتها الذي قرره المادة السابعة من المعاهدة؟ فإن كان ذلك مستطاعا وجب ألا تكون الأحكام العرفية، أما إذا لم يكن ذلك مستطاعا، وجب أن تكون الأحكام العرفية، على ألا تتجاوز الغاية الموجودة من إعلانها، وهي تسهيل السبل لقيام مصر بتعهداتها التي قطعتها لاجلئنا. ولكنها ترى أن توجه نظر الحكومة إلى الأمور الآتية :

١- العمل على حصر تطبيق هذه الأحكام جهدا الطاقة عند الضرورات العسكرية التي تقتضيها سلامة البلاد، وتقضى بها المعاهدة.

٢- الرجوع إلى البرلمان في الشؤون الخطيرة، مراعاة لحرص الموقف.

٣- تخفيف الرقابة على الصحف، بحيث تقتصر على الأنباء التي يترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد والقوات المصرية والقوات الحليفة والصديقة.

كان على ماهر التزول على رأى أغلبية اللجنة الذي يقضى بعدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية الوطيس في المجلس لحمله على الموافقة على استمرار الأحكام العرفية لصالح إنجلترا، ودافع دفاعا بليغا عن بقاء الأحكام العرفية، حتى استطاع الحصول على موافقة أغلبية المجلس على استمرارها (٦٨ صوتا ضد ٥٩). وقد أعلن عبد الفتاح يحيى باشا، رئيس اللجنة، رأيه في المجلس بأن استمرار الأحكام

العرفية واجب، وفاء للعهد، وأن لاغضاضة على الحكومة أن تنزل على إرادة المجلس بالرجوع إليه في كل ما ليس له مساس بالمسائل العسكرية البحتة.

على هذا النحو تجسدت بريطانيا في فرض الأحكام العرفية على مصر، على الرغم من أنها لم تفرضها في إنجلترا أو في مستعمراتها، وبقيت معركة إعلان حالة الحرب التي كان يخوضها السفير البريطاني السير مايلز لاميسون، على الرغم مما صرح به وكيل الخارجية البريطانية للسفير المصري حسن نشأت باشا من اقتناعه بمزايا حياد مصر في شراء العتاد العسكري من الولايات المتحدة بواسطة بريطانيا.

وفي هذه المعركة نلاحظ اختلاف المواقف، ففي المعركة الأولى - معركة الأحكام العرفية - كان فاروق يساند استمرارها لمصلحة هيمنته على الحكم، ولكن في معركة إعلان حالة الحرب، كان فاروق يقاوم هذا الإعلان بسبب ميوله الثورية التي سبق أن تحدثنا عنها في مقالاتنا السابقة، فقد ساند وجهة نظر رئيس ديوانه بالنيابة عبد الوهاب طلعت في وقوف مصر على الحياد في مصر.

وسرعان ما أخذت الانتصارات الألمانية في بداية الحرب تعزز اقتناعه بصواب هذه السياسة، خصوصاً عندما وصلت الأخبار في الاذاعة الفرنسية بدخول القوات الألمانية مدينة (وارسو).

وكان من الضروري في ذلك الحين إدخال مسألة إعلان حالة الحرب على ألمانيا إلى البرلمان المصري لزيادة الصعوبة، بعد أن كان رأى على ماهر باشا الذي عبر عنه للسفير البريطاني أن وصول خطاب من الحكومة البريطانية

بطالب مصر باعلان حالة الحرب، للمحافظة على أمن رسالة القوات البريطانية، يغنى عن دعوة البرلمان للانعقاد.

ولهذا الغرض طلب القصر إلى عبد الحميد بدوى باشا، رئيس لجنة قضايا الحكومة، إعداد مذكرة تؤيد ضرورة عرض الأمر على البرلمان، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية. وقد وضعت هذه المذكرة بحضور الملك فاروق شخصيا - كما ذكر على ماهر باشا للسفير البريطانى - الأمر الذى أطار صواب السفير البريطانى! فعندما أبلغه على ماهر باشا بأن فاروق أرسل إليه برسالة عاجلة فى هذا الشأن، علق السفير على ذلك بقوله: إنه يأمل ألا ينزل جلالته إلى عمل قد لا تحمد عقباه!.

وقد سارع لامبسون بالكتابة إلى حكومته يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩م بعد ما سمع من على ماهر باشا بتراجعه عن قرار اعلان حالة الحرب على ألمانيا، يقول: (أما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء، فقد قلت له: إتنى فى حيرة تامة، كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله فى الوفاء بما عاهدنى عليه كتابة وشفاهة؟ فتحليمانكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقتها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر (وكيل الخارجية البريطانية). وعلى أى حال فقد تمت هذه المواجهة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع).

ثم قال السفير: (هل كان على ماهر يريد حقا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذى طلب أن توجهه إليه؟ فليضع نفسه فى مكان مساعدكم ويتصور الأثر الذى لابد أن يحدثه تقريرى هذا لديكم).

«لقد أجاب رئيس الوزراء على هذا السؤال بأنه يقدر كل هذا، لكنه
لإزاء رسالة الملك فاروق، وإزاء موقف زملائه الوزراء، لا يسعه إلا أن يشرط
حتى ينجلى الخلاف بين تعليماتى وتقرير سفير مصر فى لندن.

«ولم أحاول أن أخفى شعورى، وحذرته مرة أخرى من أثر ذلك على
الحكومة البريطانية. لقد أصبح الموقف لا يحتمل، وقد يكون لأخبار الإذاعة
الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة (وارسو) بعض الأثر فيه،
ولو أنى لا أملك دليلا عليه.

«وإذا ما تلقيت ايضاحا يبدد سوء الفهم الذى وقع فيه سفير مصر (فى
لندن) فانى سأعاود الكرة فى شأن مطالبنا» .

على أن الحكومة البريطانية لم تصر على ضرورة إعلان مصر حالة
الحرب كما كان يلح بذلك السير مايلز لامبسون، الذى كان يقف فى هذه
المسألة موقفا لا يلى، ويرى فيها مسألة «ضرورية وحيوية»، على خلاف
حكومته التى كانت ترى فيها مسألة «مرغوبا فيها جدا ومهمة»، وهو ما يبين
الفارق فى وجهتى النظرا

وعلى كل حال فإن هذه المعركة توضح هذه المفارقة، فقد كان رئيس
لجنة قضايا الحكومة عبد الحميد بدوى باشا هو الذى أفتى بعدم عرض مرسوم
الأحكام العرفية على البرلمان لأخذ موافقته على أساس أن المرسوم صدر تنفيذا
لقانون المعاهدة، ثم عاد وأفتى بضرورة عرض إعلان حالة الحرب على البرلمان،
على الرغم من مطالبة السفير بذلك تنفيذا لقانون المعاهدة والسبب - كما

ذكرنا ... هو أن اعلان الأحكام العرفية كان يندم الحكم المطلق لفاروق، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا لم يكن يخدم ميوله المحورية.

والمهم هو أن الفتوى بضرورة عرض مسألة اعلان الحرب على البرلمان كانت حاسمة في تعزيز موقف فاروق المعارض للحرب، وهو ما أوضحه السفير المصري حسن نشأت باشا للورد هاليفاكس، فقد ذكر له أنه لا يمكن ضمان الموافقة على اعلان الحرب في البرلمان بالاجماع، وأن الاعتراض عليه حتى لو كان بنسبة ١٠٪ من الأعضاء سيكون أمرا مؤسفا، كما أنه لا يمكن ضمان الموافقة عليه بالأغلبية، لأنه ليس لعلی ماهر باشا نفوذ على المستقلين، لأنهم في الحقيقة وفديون لا يكشفون عن وفديتهم!

على أن السفير البريطاني كان ينظر إلى المسألة من زاوية أخرى، هي زاوية التأثير الأدبي الكبير لاعلان مصر حالة الحرب في العالم العربي، إذ كان مفروضا أن تضرب مصر بذلك المثل للعالم العربي، وتقوده في هذا الطريق، ولكن امتناعها عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا كان له تأثير سييء على العراق، الذي تردد هو الآخر، ولم يعلن حالة الحرب، بل إنه لم يعلن الأحكام العرفية! وكان السفير يخشى أن يؤدي احراز ألمانيا بعض الانتصارات في المستقبل إلى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات لا تتفق مع مصالحها، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا يقطع الطريق على ذلك .

(١٤)

عزيز المصري باشا يبرز موقع العلمين للقيادة البريطانية ويرفض إخلاء سيوة*

لم ينته النزاع بين السفير البريطاني السير مايلز لامبسون وحكومة القصر برئاسة علي ماهر باشا حول إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا. لقد أفلح السفير البريطاني فقط في اقناع علي ماهر باشا بإعلان حالة الأحكام العرفية في مصر لأن هذه الأحكام كانت تخدم الحكم الأتوقراطي للقصر، ولكنه عجز عن حمل علي ماهر على إعلان حالة الحرب على ألمانيا، لأن فاروق صاحب الميول المحورية كان وراء عدم إعلان حالة الحرب، وكانت آخر اجتتهاداته إخضاع إعلان حالة الحرب على ألمانيا لموافقة البرلمان المصري، وذهب في ذلك إلى حد أنه حضر شخصيا أعداد عبد الحميد سليمان باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة للمذكرة التي تزيد ضرورة عرض الأمر على

* الوفد ٤ مارس ١٩١٦م.

البرلمان، للحصول على موافقته، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وهو ما أثار ثائرة السفير البريطاني الذي حذر على ماهر قائلاً: إنه يأمل «ألا ينزل جلالته إلى عمل قد لا تحمد عقباه».

ولم يأس السفير البريطاني، لقد كان يعرف أن اعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا سوف يكون له صدهاء وتأثيره في العالم العربي، فيحذو حذو مصر، ولكن امتناع مصر عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا سوف يجعل البلاد العربية تحجم عن اعلان حالة الحرب، وهو ما بدت بشائره في امتناع العراق عن اعلان حالة الحرب، بل المضي في ذلك إلى حد الامتناع عن اعلان حالة الأحكام العرفية.

ولذلك لم يغفر السير مايلز لامبسون لعلی ماهر باشا امتناعه عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا. فقد كان يرى أنه أفلت فرصة كانت متاحة عند نشوب الحرب لا اعلان الحرب، ابان الشعور الشعبي الذي كان سائدا في الأيام الأولى من شهر سبتمبر، خصوصا أنه كان في يده سلاح الأحكام العرفية التي يستطيع بها أن يخمد أنفاس المعارضة! ولكنه أفلت هذه الفرصة. وهذا ما كتب به إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩م.

فقد كتب إليه يقول: إن شعور غالبية الشعب المصري في ذلك الحين كان متجها إلى جانب الدول الديموقراطية وضد النازية، ولو سار على ماهر باشا وراء هذا التيار الشعبي وألقى بثقله بانخلاص إلى جانب الحلفاء وأعلن حالة الحرب على ألمانيا، لكان هذا كفيلا بالقضاء على تلك المؤامرات التي جرت بعد ذلك من جانب الدوائر العليا لحساب ألمانيا، وأدت إلى تدهور

الموقف وأثرت على مصير رئيس الوزراء نفسه. ذلك لأن دعوة البرلمان بصفة عاجلة إبان الشعور الشعبى الموالى فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر، لإعلان الحرب والأحكام العرفية، كان من الممكن أن يؤدى بسهولة إلى حصول رئيس الوزراء على أغلبية أكيدة فى المجلسين، نظرا لأن الوقت لم يكن قد انفسح بعد لكى تفصح المؤامرات الحزبية عن معارضتها لرئيس الوزراء شخصيا، ونظرا للقوة التى سيكون على ماهر باشا قد أحرزها نتيجة تأييد البرلمان وثقة حكومة صاحب الجلالة، ولأنه كان يستطيع عن طريق استخدام السلطات المخولة له بموجب الأحكام العرفية بذكاء، أن يمضى فى سياسته شبه الدكتاتورية بحيث يصبح قادرا على كتمان أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الإدارى لصالحه!

ومعنى هذا الكلام أن الغرض الأساسى الذى تغياه السفير البريطانى من مطالبة على ماهر باشا بإعلان الأحكام العرفية فى اليوم السابق على نشوب الحرب، تحت ذريعة المعاهدة، هو إعطاؤه السلطات التى تخولها الأحكام العرفية لكتم أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الإدارى لصالح حكمه الدكتاتورى ولصالح بريطانيا!

لكن على ماهر باشا - كما يقول السفير البريطانى - «ملك الطريق المضاد، وأراد أن يستغل عمله هذا لإظهار نفسه أمام الشعب فى مظهر حاميه من المحاولات التى تقوم بها بريطانيا لجر مصر إلى حرب عالمية كريمة، فظفر بتأييد ومجبة رخيصة»!

ثم أعلن لامبسون لوزير خارجيته أن «بعض الأمراء والأميرات، فضلا عن بعض الأرستقراطيين من الأتراك المنتمصرين، وإسماعيل صدقى باشا وأنصاره،

وجميع الذين يعادون بريطانيا ويوالون ألمانيا - وهؤلاء جميعا متحدون في الجول مع القصر - انتهزوا فرصة الموقف الذى اتخذته على ماهر باشا، وانغمسوا فى الدعاية لصالح ألمانيا، أو فى شعور انهزامى ليس فى صالحنا!

كان رفض على ماهر باشا إعلان حالة الحرب على ألمانيا، بكل ما ترتب على ذلك من النزاع الذى تحدثنا عنه، سببا دعا السفير البريطانى والخارجية البريطانية إلى إعادة تقسيم بعض الاجراءات التى اتخذها على ماهر باشا فى أعقاب تأليف وزارته، والتى تقبلتها السفارة بدون تشكك كبير فى إطار التحالف المؤقت الذى جرى بينها وبينه قبيل نشوب الحرب وأدى إلى عدم الاعتراض على تشكيله الوزارة. وعلى رأس هذه الاجراءات، احالة أمين عثمان باشا إلى المعاش، وتعيين عزيز المصرى باشا فى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

وبالنسبة لأمين عثمان باشا، الذى كان صديقا لبريطانيا وصديقا فى نفس الوقت للوفد، فإن على ماهر باشا كان قد سارع بعد أيام قليلة من توليه الحكم، إلى احالة عدد كبير من وكلاء الوزارات إلى المعاش لكى يستبدل بهم وكلاء وزارات من أنصاره. وهو تقليد جرت عليه الحياة الحزبية قبل ثورة يوليو، اذ كانت كل وزارة حريصة على التخلص من كبار الموظفين المواليين لسابقتها وتعيين آخرين من المواليين لها، ضمانا لسرية العمل وسلاسته وعدم تسريب أسرارها لخصومها السياسيين.

وقد كان على رأس هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش أمين عثمان باشا، الأمر الذى أثار الهواجس فى قلب السلطات البريطانية، التى نظرت إليه من ناحية تأثيره على النفوذ البريطانى. على أن على ماهر باشا أقنع السلطات

البريطانية في ذلك الحين بأن طرد أمين عثمان باشا ليس موجها ضدها، وإنما هو موجه ضد الوفد، وأن الغرض منه حرمان الوفد من عين له داخل الوزارة.

وقد ساعد على اقتناع السلطات البريطانية بهذا السبب ثورة الصحف الوفدية لهذا الطرد، وما نشرته من مقالات مطولة تندينا به، حتى كتبت جريدة «المصرى» الوفدية تقول: ان على ماهر باشا بفتح أعماله باحالة هذا الموظف الممتاز الكفاء إلى المعاش، فيضرب بذلك الرقم القياسى فى شهوة الانتقام، ويأتى بما لم يستطعه أخوه وزير المالية السابق (تقصّد الدكتور أحمد ماهر الذى كان وزيرا للمالية فى الحكومة السابقة التى كان يرأسها محمد محمود باشا).

أما بالنسبة لعزير المصرى باشا فإن على ماهر باشا كان قد سارع فى اليوم التالى لتشكيله الوزارة إلى تعيين عزير المصرى باشا فى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى يوم ١٩ أغسطس ١٩٣٩م، بدلا من اللواء محمود شكرى، الأمر الذى أثار ذعر السلطات البريطانية، ولم تجد له مبررا غير ميوله الألمانية! فقد كان عزير المصرى باشا فى ذلك الحين فى الستينات من عمره، وكان قد فقد صلته بالجيش المصرى لعدة سنين، كما أن سجل خدمته - كما يذكر الجنرال ولسن - كان حافلا بالمؤامرات والمشاغبات مع رؤسائه، وكان يعترف بأنه يعرف كل شيء عن أساليب الألمان التكتيكية على يد البعثات الألمانية فى تركيا، وعن طريق زيارته لألمانيا.

وبطبيعة الحال لم يكن غرض على ماهر باشا من تعيين عزير المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى، فى ظروف الوفاق الذى كان قائما

بينه وبين السلطات البريطانية وقتذاك، هو مبوله الألمانية، وإنما كان لأنه كان أكفأ ضابط مصري في تلك الظروف العالمية الخطيرة، وكان تعيينه في هذا المنصب مطلباً قومياً، إذ كانت الصحف المصرية لا تفتأ تتساءل عن سبب حرمان البلاد من كفاءاته الممتازة في وقت تبنى فيه جيشها! وكان على ماهر باشا يبغي من وراء تعيينه في هذا المنصب كسب ود الرأي العام الذي صدم لتوليهِ رئاسة الوزارة بدلاً من إجراء انتخابات عامة حرة تأتي بحزب الأغلبية وهو الوفد، كما كان يأمل في أن يؤدي تعيينه إلى النهوض بالجيش المصري لينافع عن البلاد في حالة نشوب الحرب، وخدمة قضية الحلفاء بالتالي.

ومن الثابت أن عزيز المصري قد تعاون بالفعل مع السلطات العسكرية البريطانية إلى أقصى حد في ذلك الحين كما كان يبغي على ماهر باشا، فقد اشترك مع هذه السلطات في وضع خطط الدفاع عن مصر، وكان صاحب الفضل في إبراز موقع العلمين للقيادة البريطانية، وفقاً لما كشفه على ماهر باشا من أسرار هذه الحرب في بيانه الذي أذاعه أمام مجلس الشيوخ بعد انتهاء الحرب في عام ١٩٤٦م.

قد ذكر أن القيادة البريطانية كانت قد قررت اتخاذ مرسى مطروح أساساً للدفاع البريطاني، وكانت، بسبب قلة الجنود، قد قررت إخلاء سيوة، ولكن نظراً لأن سيوة كانت هي التي تحمي الجناح الأيسر لمرسى مطروح، فقد رأى على ماهر باشا أن تركها يحد «عورة» في الدفاع عن مرسى مطروح، وبالتالي عن مصر. وقد أبدى استعداده لأن يجعل الجيش المصري عبء الدفاع عنها.

ولهذا اجتمع هو واللواء صالح حرب باشا، وزير الدفاع، والفريق عزيز المصري، والجنرال ولسن، والجنرال أوكونور، والجنرال هيسرت، على ظهر الطراد فوزية، وذلك فى أثناء زيارة الملك فاروق لمرسى مطروح لتفتيش الجيش المصرى فى أكتوبر ١٩٣٩م، وذلك لبحث الموضوع.

وقد ظهر من استطلاع الخرائط أن الدفاع عن مرسى مطروح لا يمكن معه إخلاء سيوة، ولهذا اقترح عزيز المصرى باشا أنه إذا لم تكن مرسى مطروح وسيوة، فليكن موقع العلمين بين البحر المتوسط ومنخفض القطارة، ولكن الجنرال ولسن لم يأخذ بفكرة العلمين فى ذلك الحين، ولكنه زار وبصحبه صالح حرب باشا سيوة، واتفقا على المنشآت اللازمة لمراقبة قوة مصرية بهذه النقطة الأمامية.

(١٥)

صدام عزيز المصرى مع البعثة البريطانية، وزيارة على ماهر للسودان*

رأينا فى مقالنا السابق كيف فشل السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) فى حمل على ماهر باشا على إعلان حالة الحرب على ألمانيا بعد تدخل فاروق الموالى للمحور فى الموقف بناء على تنبيه عبدالوهاب طلعت باشا القائم بأعمال رئيس الديوان، وكيف أدى هذا الموقف من جانب على ماهر باشا إلى إنهاء التحالف المؤقت بينه وبين السفارة البريطانية، وهو التحالف الذى قاد السفارة إلى عدم الاعتراض على تعيينه رئيسا للوزراء بعد إبعاد محمد محمود باشا من الحكم، وأدى بالتالى إلى إعادة تقويم السفير البريطانى لعدد من الإجراءات التى اتخذها على ماهر فور توليه الحكم، وعلى رأسها إحالة أمين عثمان باشا، صديق بريطانيا وصديق الوفد فى الوقت

* الوفد ١١ مارس ١٩٩٦م.

نفسه، إلى المعاش، وتعيين عزيز المصرى باشا، ذى الميول الألمانية، رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى.

فعلى الرغم من أن عزيز المصرى باشا قد تعاون مع السلطات البريطانية إلى أقصى حد، واشترك فى وضع خطط الدفاع عن مصر مع القادة العسكريين البريطانيين، وكان صاحب الفضل فى إبراز أهمية موقع العلمين للقيادة البريطانية، والدفاع عن سيوة، فإنه لم يلبث أن أصبح موضع سخط السلطات البريطانية التى ساءها اعتراض عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية. فلم تكن السلطات البريطانية تتحمل فى ذلك الحين أى مظهر من مظاهر الاستقلال المصرى.

وكانت هذه السلطات قد اتفقت مع الحكومة المصرية على أنه فى حالة اشتراك مصر فى الحرب، فإن الجيش المصرى سوف يخضع للقائد العام للجيش البريطانية فى مصر، فلما لم تعلن مصر الحرب، استمر الاتصال بين القوات البريطانية والقوات المصرية فى يد البعثة العسكرية البريطانية التى نصت معاهدة ١٩٣٦م على وجودها فى مصر لكى تنتفع الحكومة المصرية بمشورتها للمدة التى تراها ضرورية.

وقد لعبت هذه البعثة دوراً فى إعادة تسليح الجيش المصرى بعد ظهور خطر الحرب العالمية الثانية فى أعقاب أزمة سبتمبر ١٩٣٨م، حتى قررت وزارة محمد محمود باشا فى مايو ١٩٣٩م إعادة تنظيمها وزيادة أعضائها ليصلوا إلى ١١٩ عضواً بدلاً من ٩٣. وقد ترتب على ذلك أن قطع الجيش المصرى شوطاً فى تسليحه حتى كتبت «النيويورك تايمز» تقول: إن مصر قد أصبحت لديها

ثلاثون ألف جندي، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز، ووحدات ميكانيكية وقوة جوية.

وهكذا عندما تسلم على ماهر باشا الحكم في سبتمبر ١٩٣٩ م كان الجيش المصري يعد للاشتراك في الحرب إلى جانب بريطانيا. ومع أن مصر لم تعلن حالة الحرب فإن التعاون بين الجيشين المصري والبريطاني في عهده قد بلغ مدى لا يتحقق إلا بين جيشين يقاتلان جنبا إلى جنب فعلا!

وفي الواقع أن الجيش المصري اشترك مع الجيش البريطاني في كل شيء تقريبا، عدا الهجوم! فقد اشترك في المناورات الحربية على جميع الأسلحة، واشترك في التدريب، كما اشترك في أعمال الدفاع، وبعد مضي شهرين تقريبا من ابتداء الحرب، أعلن رئيس البعثة العسكرية البريطانية، وهو الجنرال مكريدي، أن الدفاع الساحلي كله قد أصبح في أيدي الوحدات المصرية، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة، كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام جنبا إلى جنب مع الوحدات البريطانية في الصحراء الغربية. كما كتب الجنرال أوكنلوك Auchinleck، الذي تولى قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، إلى وزارة الحربية البريطانية، يبلغها أنه إلى جانب حراسة المرافق الداخلية، فقد أرسل الجيش المصري حامية مصرية إلى واحة سيوة في وقت كان فيه الجيش البريطاني عاجزا عن توفير قوات كافية في الصحراء الغربية، كما تولى الجيش المصري أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات في القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس!

وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٩ م نوه الفريق عزيز المصرى باشا بمجهود البعثة العسكرية البريطانية فى تنظيم الجيش المصرى وتسليحه وتدريبه، لدرجة أنه فى أول ديسمبر ١٩٣٩ م أصدرت القيادة البريطانية أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية العسكرية للضباط المصريين! كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا!

على أن السلطات البريطانية - مع ذلك - لم تتحمل اعتراضات عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية. كما اتهمه الجنرال ولسن بأنه كان فى أثناء زيارته لبعض مواقع الجيش المصرى يتحدث أمام الضباط مشيداً بعظمة الجيش الألمانى، ومصفراً من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية! كما كتب السير مايلز لامبسون إلى الخارجية البريطانية فى ٨ نوفمبر ١٩٣٩ م عن عزيز المصرى باشا يشكو من أنه كان معجبا بقوة العسكرية الألمانية ونظامها وتفوقها، وكان يعبر عن هذه الأفكار فى أحاديثه مع ضباط الجيش المصرى، ويصغر من شأن الجيوش البريطانية!

وعلى ذلك، ولما كانت نية السفير البريطانى قد انعقدت على ضرورة التخلص من على ماهر باشا، فقد رأى أن يسبق ذلك بالتخلص من عزيز المصرى باشا، فطلب إلى على ماهر باشا إخراجه من الجيش باعتباره شخصية غير مرغوب فيها. ولم يملك على ماهر باشا سوى الإذعان، فاستجاب ومنحه إجازة مرضية مدتها ثلاثة أشهر ونصف فى ٥ فبراير ١٩٤٠ م. ثم جددت بعد ذلك لمدة أخرى.

وقد نسبت السلطات البريطانية إلى عزيز المصرى، بعد طرده من الجيش، تهمة الاتصال بالطليان وتسريب مذكرة خاصة بالدفاع عن سيوة كان قد

وضعها الجنرال ولسن وأبلغها لوزير الدفاع صالح حرب باشا فى خطاب سرى مؤرخ ١٠ أكتوبر ١٩٣٩ م. وقد تبين من التحقيقات التى أجرتها السلطات المصرية وأخذت فيه أقوال على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصرى باشا، فساد هذه التهمة، إذ ثبت أن الوثيقة خاصة بالمنشآت الخاصة بالقوات المصرية الصغيرة فى سيوة، ولم تكن تتضمن أية تصميمات بريطانية. ولم يكن معقولا أن يعرض عزيز المصرى موقعا مصرية للخطر، كما أن احتمال تسرب هذه المذكرة عن طريق الجانب المصرى لم يكن هو الاحتمال الوحيد، إن لم يكن هو أبعد الاحتمالات - كما قرر عزيز المصرى باشا - فقد لاحظ أنه لو كان التسرب قد وقع عن طريق الجانب المصرى، لتناولت المذكرة تأشيرته عليها، وقد كان لها وزنها، لأنها كانت تقضى بتعديل المشروع.

والمهم هو أن إبعاد عزيز المصرى باشا فى فبراير ١٩٤٠ م كان مقدمة لإبعاد على ماهر باشا نفسه، بعد أن وصلت العلاقات بينه وبين السفير البريطانى لامبسون من سوء إلى درجة لا تحتل فى نفس الشهر (فبراير ١٩٤٠ م) بسبب زيارة على ماهر باشا للسودان.

وكان على ماهر باشا قد زار السودان فى النصف الأخير من شهر فبراير ١٩٤٠ م، ومعه صالح حرب، زيارة رسمية. وكانت أول زيارة لمسئول سياسى كبير مصرى للسودان بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ م.

وفى البداية أرادت السلطات البريطانية أن يسافر على ماهر باشا بوصفه «سائحا» ولا يسافر بصفته الرسمية كرئيس لوزراء مصر، وهو ما لم يقبله على ماهر باشا بطبيعة الحال، فقد أبلغ السفير البريطانى أنه سوف يزور السودان

بوصفه رئيسا للوزراء، كما أنه لن ينسب عنه أحدا، لأنه يعتبر نفسه في أرض
مصرية! ولما كانت الزيارة تمت بدعوة من الحاكم العام للسودان، فلم يملك
السفير البريطاني إلا السكوت. وبالفعل كانت الأعمال ترسل إلى على ماهر
باشا هو وصالح حرب في السودان بالطائرة، فيتولى تصريحها!

على أن ما زاد في حق السفير البريطاني ما استقبلت به الصحافة المصرية
زيارة على ماهر باشا للسودان من ترحيب وتهليل، فقد اعتبرتها تأكيداً للوحدة
الوطنية بين مصر والسودان. وجاءت التصريحات التي أدلى بها على ماهر باشا
وصالح حرب في السودان، والبرقيات المثيرة للحماسة التي بعثا بها إلى مصر،
لتزيد في حق لامبسون.

فيقول «كيرك» Kirk إن صالح حرب طلب إلى الموظفين المصريين في
بورسودان الدفاع عن مياه النيل إلى آخر قطرة من دمائهم، ولكنه لم يحدد
ضد من يقومون بهذا الدفاع! ولم يكذ على ماهر باشا يصل إلى مصر حتى
قارن في مجلس النواب بين زيارته للسودان وزيارة محمد على عام ١٨٣٩م!
ولذلك لم يكن غريبا أن تطالب إحدى المجلات المصرية، وهي مجلة «المصور»،
بتغيير وضع السودان «بالامتزاج الكامل» مع مصر، وإزالة «الغموض» من جو
العلاقات السودانية المصرية!

ولم يكذ يمضى شهر واحد حتى وقعت أزمة أخرى عندما طلبت
السلطات البريطانية من على ماهر باشا طلبات تهدر السيادة المصرية، وهي
تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية وقناة السويس
والإسكندرية. وكان هذا الطلب قد عرض من قبل على محمد محمود باشا،

ثم عرض على علي ماهر باشا، واتفق الأخير مع الجنرال ولسن على أن يكون
حكام هذه المناطق مصريين. ولكن السلطات البريطانية عادت فذكرت أن هذا
الاتفاق مع علي ماهر باشا إنما كان اتفاقاً مؤقتاً، لأن الحرب كانت بعيدة،
ولكنها أصبحت قريبة، واقترحت لهذه المناطق الأميرال «فرنك ميت»
للاسكندرية، والبريجادير «بروك» لقناة السويس، والجنرال «ولسن» للصحراء
الغربية.

على أن علي ماهر باشا رفض هذا الطلب لأنه ينتهك السيادة المصرية،
وهو ما نظرت إليه السلطات البريطانية على أنه عدم تعاون في وقت كانت
الظروف الحربية تضغط فيه على يدها ضغطاً قاسياً.

ذلك أنه في يوم ١٠ مايو ١٩٤٠م كانت ألمانيا النازية قد قررت وضع
حد للركود في الجبهة الغربية، فقامت بهجومها الكبير على جبهة عريضة
تشمل هولندا وبلجيكا وفرنسا. وقد سقطت هولندا بعد أربعة أيام، ونجحت
القوات الألمانية في اختراق شمال فرنسا والوصول إلى الساحل عند مصب نهر
السوم، كما احتلت بلجيكا وشرطت بذلك جبهة الحلفاء إلى قسمين: قسم
شمالي يشمل بلجيكا وجزءاً من شمالي فرنسا، وقسم جنوبي يشمل بقية
فرنسا. وفي ٢٥ مايو ١٩٤٠م أجبرت القوات الإنجليزية والفرنسية على الجلاء
عن القطاع الشمالي، وبدأ انسحاب «دنكيرك» Dunkirk الشهير في ٢٨ مايو
الذي انتهى في ٢ يونيو بإجلاء من نجا من القوات البريطانية، وفي نفس
الوقت سحبت بريطانيا قواتها من النرويج بعد بدء الهجوم الألماني، فاكتملت
سيطرة ألمانيا على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية، وأخذت تواجه بريطانيا
عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي!

وقد دفع هذا الموقف بخطر الحرب على الحدود المصرية، فأعلن
موسوليني في ١٣ مايو أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدا عن صراع يقرر
مصير أوروبا، وجعل بذلك مسألة تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق
الصحراء الغربية أمرا ضروريا لبريطانيا، وأكثر من ذلك أنه أعاد بقوة مسألة
إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا إلى الساحة السياسية.

(١٦)

مذكرة الوفد المصرى فى أول أبريل ١٩٤٠ عن استغلال بريطانيا لظروف الحرب*

رأينا فى مقالنا الماضى كيف أنه على الرغم من أن على ماهر باشا رفض الإذعان لضغط السفير البريطانى السير ما يلز لامبسون لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإن الجيش المصرى فى عهده اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا، عدا الهجوم، كما أرسل حامية مصرية للدفاع عن سيوة فى وقت كان فيه الجيش البريطانى عاجزا عن توفير قوات كافية فى الصحراء الغربية، وهو ما دفع جريدة «أوزيرفاتورى» الايطالية إلى القول بأن هذه السياسة قد مكنت إنجلترا من الانتفاع بمزايا التعاون الكامل بين الدولتين من الوجهتين العسكرية والاقتصادية، فلم تعلن مصر الحرب على ألمانيا، ولم تعلن فى الوقت نفسه حيادها، ولكن تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية على هذا النحو يعد عملا

* الوفد ١٨ مارس ١٩٩٦م.

عدائيا لألمانيا من شأنه أن يؤدي إلى أعمال أخرى لا تقوم بها في الواقع إلا دولة تعد نفسها في حالة حرب مع ألمانيا.

على أن السفير البريطاني لامبسون كان ينظر إلى مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا من زاوية أخرى، هي زاوية تشجيع الدول العربية على إعلان الحرب بدورها، بعد أن شجع موقف مصر المحايد العراق على أن يحذو حذوها. ومن هنا لم يكف السفير البريطاني عن الضغط على علي ماهر باشا لإعلان حالة الحرب، خصوصا بعد أن توالى انتصارات ألمانيا على الجيوش البريطانية والفرنسية في أوروبا. وعندما أخذ عزيز المصري باشا، رئيس أركان الحرب الجيش المصري، في ابداء إعجابه علانية أمام الضباط المصريين بالجيش الألماني ونظامه، لم يتردد السفير البريطاني في أن يطلب من علي ماهر باشا اخراجه من الجيش في فبراير ١٩٤٠م، وهو ما أذعن له علي ماهر باشا.

ثم جاء الدور على علي ماهر باشا عندما فجر مسألة السودان بزيارته للسودان في فبراير ١٩٤٠م، التي أصر فيها على القيام بهذه الزيارة بوصفه رئيسا للوزراء يزور أرضا مصرية، وأحيا آمال المصريين في الامتزاج الكامل بين مصر والسودان. وجاء التهديد الإيطالي بدخول الحرب ليحمل معه إلحاح الجانب البريطاني على تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية والإسكندرية وقناة السويس، وهو ما رفضه علي ماهر باشا لأنه يهدر السيادة المصرية، في الوقت الذي كانت ألمانيا تسيطر فيه على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية وتواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي، وكل ذلك جعل بريطانيا لا تقبل من علي ماهر باشا بأقل من الإخلاص التام والإذعان الكامل، فإذا فشل في ذلك تختم خروجه من الوزارة.

في تلك الأثناء كان الوفد يوجه لطمة قاسية لبريطانيا. فعلى الرغم مما قدمته وزارة على ماهر باشا من معونات حربية لبريطانيا وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى كل شىء ما عدا الهجوم، فإن وجود وزارة قصر فى الحكم لا تحظى بتأييد الأغلبية الشعبية جعل بريطانيا تستهين بمصالح الشعب المصرى وتغفل مراعاتها كلية فى سباقها المحموم للنجاة من الهزيمة الساحقة على يد ألمانيا، وتعمل على الاستفادة من ظروف الحرب فى السيطرة الاقتصادية فى مصر، وتجاهل مقتضيات التحالف. وهو ما كان الوفد يراقبه فى غضب وتامل باعباره معبرا عن الشعب المصرى ومدافعا عن مصالحه.

وقد تمثل استغلال بريطانيا لظروف الحرب العالمية الثانية فى مسألة القطن، التى ضربت الطبقة الوسطى والعليا والفلاحين. فقد كان بسبب قيام الحرب أن توقف بيع كميات القطن التى كانت تصدرها مصر إلى ألمانيا، وفيما بعد إلى الدول التى احتلتها، الأمر الذى أدى إلى تكديس بالات القطن بلا بيع فى مصر وتهديد البلاد فى محصولها الرئيسى.

وقد توقع الشعب المصرى فى ذلك الوقت أن تبادر بريطانيا بشراء كميات القطن التى كانت مصر تصدرها إلى بلاد الأعزاء، فى مقابل التعاون العسكرى الكبير الذى بذلته حكومة على ماهر باشا، والذى اشتمل على كل شىء ما عدا الهجوم، ولكن الحليفة الكبيرة آثرت فى تلك الظروف أن تكون هى المستفيدة من الكساد الذى أصاب تجارة القطن. فقد مهدت أولا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى البلاد المحايدة، بحجة «عدم المساس بالضغط

الاقتصادى أو الحصار التجارى ضد ألمانيا، ولم تقبل الا تصدير مقادير القطن التى صدرت فى العام السابق إلى تلك الدول، حتى لا تذهب بطريق غير مباشر إلى أيدي الأعداء. وفى الوقت نفسه تركت عمدا مقادير القطن المصرى فى الموانئ مدة طويلة دون أن تسمح بتصديره إلا بإذن من الأدميرالية البريطانية. ولم تقتصر هذه التصرفات على القطن، بل تعدته إلى المحاصيل الأخرى مثل الأرز والعدس والذرة، الأمر الذى أدى إلى أن فقدت مصر أسواقها الخارجية، وهبطت أسعار القطن إلى ما دون العشرين ريالاً بكثير، وكسدت سوقه وسوق الأصناف الأخرى بعد أن استغنت عنها البلاد المحايدة.

وقد زاد فى غضب الوفد أن هذه السياسة الاستغلالية اقتضرت على مصر دون غيرها من الدول المحايدة، مثل أمريكا وإيطاليا وتركيا، التى انتهزت فرصة ظروف الحرب ووقوفها على الحياد للإثراء وتصريف كل ما لديها بأحسن الأسعار.

وعلى سبيل المثال فقد انتهزت الولايات المتحدة ظروف حيادها فى تلك المرحلة الأولى من الحرب فى مضاعفة صادراتها من القطن إلى البلاد المحايدة، فتضاعفت صادرات القطن الأمريكى إلى السويد فى المدة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩٣٩م أربعة أضعاف، وزادت فى النرويج إلى الضعف، وفى هولندا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وفى يوغوسلافيا إلى ما يقرب من خمسين فى المائة، وفى المجر إلى عشرين ضعفا. وفى الوقت نفسه ارتفعت أسعار القطن فى الأسواق الخارجية مثل سويسرا إلى ٣٥ ريالاً، بينما كانت أسعاره فى مصر تنخفض إلى ٢٠ ريالاً!

وبما زاد في حق الوفد ما رآه من سياسة إنجلترا تجاه الدول المحايدة في نواح اقتصادية أخرى. فقد رآها تعاون رومانيا، ولم تكن حليفة لها، بقرض قيمته ٦٠ مليوناً من الجنيهات، كما عاونت تركيا قبل أن تتعاهد معها بمثل هذا المبلغ، وعاونت الهند بقرض قيمته ٣٧ مليوناً من الجنيهات، وقد فعلت ذلك مع تلك الدول في الوقت الذي اتخذت فيه سياستها السالفة الذكر في مسألة القطن في مصر، فلا هي اشترت، ولا هي تركت الآخرين يشترون!

ولم تلبث الاحتكارات الإنجليزية أن أخذت تعتصر الفرصة التي أتت لها بمقتضى الحرب، لتتحكم في ثروة مصر الرئيسية لا شريك لها. فقد لاحظ الوفد أن إنجلترا بعد أن أخذت تتباطأ تباطؤاً مؤلماً في شراء كميات القطن التي أوقفت تصديرها إلى بلاد الأعداء والبلاد المحايدة، أظهرت نياتها الواضحة في انتزاع مصر، فقد أعلنت استعدادها لشراء حوالي مليون ونصف مليون قنطار من القطن بأسعار تقل عن الأسعار العالمية بنسبة النصف أو يزيداً فقد حددت ١٢٢٧ ريال للأشموني، و١٣٢٩ ريال للجيزة سعة، و١٤٤١ ريال للسكلاريدس، بحجة أن هذه الأسعار هي أسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ م! متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع كبير في الأسعار. ولم تكتف بذلك بل اشترطت لكي تشتري بهذه الأسعار أن توافق مصر على نظام الحصص، وهو النظام الذي رفضته مصر من قبل لما يكبلها ويكبل اقتصادها القومي بأغلال من حديد.

وقد كان من الطبيعي أن تسبب هذه السياسة البريطانية الاستغلالية أرهاقا شديدا لقطاعات عريضة من الشعب المصري، تتدرج من كبار الملاك الزراعيين والتجار المصدرين، إلى الفلاح المصري الذي كانت ترتفع تكاليف انتاج

محصولاته وأسعار حاجاته في الوقت الذي كانت تنخفض فيه أسعار أقطانه ومحاصيله بفعل السيطرة الإنجليزية الاقتصادية.

فإذا أضفنا إلى ذلك خضوع البلاد لوطأة الأحكام العرفية، وانتعاش الإحساس بوطأة الاحتلال بسبب تدفق القوات البريطانية والاسترالية والنيوزيلندية والهندية المستمر على مصر، فقد كان ذلك ما دعا الوفد إلى التدخل بمذكرته المشهورة إلى الحكومة الإنجليزية التي قدمها في أول أبريل ١٩٤٠ م، والتي أحدثت - كما يقول الراقى - رجة كبرى في البلاد، لأنها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦ م من أهم الأحزاب التي وقعتها واعتزت بها وحشت الناس على قبولها، وهو حزب الوفد.

ففي هذه المذكرة تعرض الوفد لما قدمته مصر من مظاهر التعاون مع بريطانيا منذ إبرام المعاهدة، وقال إن هذا التعاون يعطى مصر الحق في مطالبة بريطانيا بالقيام بنفس النصيب الذي تقوم به من المحاربة، وأن تقدر لمصر ما حملته من أعباء الحرب عن حليفتها مما كاد يودى بمرافقها وينقض ظهرها، وذلك بالاستجابة للمطالب الآتية التي قررها الوفد وقررتها هيئته البرلمانية.

وقد حدد الوفد هذه المطالب في ضرورة أن تصرح بريطانيا (من الآن) بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، وأن تشترك مصر اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح «للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية»، وأن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح «تعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان، لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً». كما طالب الوفد

بريطانيا بالتنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلبها، وخطر الحكومة المصرية بهذا التنازل، وحل مشكلة القطن، بعدم الوقوف في وجه تصديره إلى البلاد المحايدة، أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة.

وقد اعتبر الوفد مطالبته إنجلترا بجلء القوات البريطانية بعد الحرب «نتيجة منطقية وحتمية للظروف القائمة، لأن ما تنفقه مصر من ملايين الجنيهات على الاستعدادات الحربية الهائلة لمساعدة بريطانيا، وما تنفقه على شراء الأسلحة الحربية للجيش المصري والتدابير العسكرية بمشورة العسكريين البريطانيين أنفسهم، يجعل من المستحيل تنفيذ نص المعاهدة بناء الثكنات التي تنقل إليها القوات البريطانية، كما أن ما أنفق على الجيش المصري لتقويته وزيادة عدده واستكمال أسلحته قد جعله في حالة يستطيع معها «منذ الآن، إلى نهاية المدة المحددة في المعاهدة»، أن يقوم مقام القوات البريطانية في وقت السلم، وهي قوات حددت المعاهدة عدد رجالها بما لا يزيد على عشرة آلاف. ثم إن ما ظهر من تعاون الجيشين المصري والبريطاني في أعمالهما العسكرية، وكذا تعاون الأمتين على تنفيذ المحالفة، يجعل بقاء القوات البريطانية في مصر بعد الحرب مظهرا لانعدام الثقة بين الحليفين بعد أن وضعت المحالفة بينهما موضع التجربة، فنجحت.

ثم هاجم الوفد في مذكرته الأحكام العرفية المفروضة على مصر، وقال إنه لا معنى لها، لأن إنجلترا نفسها لم تعلنها في بلدها أو في مستعمراتها، ولا يوجد مبرر لتنفيذ المعاهدة في ظل الأحكام العرفية التي لا ضابط لها، ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية لتشتمل على كل الشؤون

المصرية، وحتى أصبح المصريون في عهد الاستقلال، كأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شؤون بلادهم!

وتعرض الوفد لمسألة القطن فصور الأحوال الاقتصادية في داخل البلاد تصويرا خطيرا، وقرر أنها تطورت تطورا سريعا لتتحول إلى «خراب شامل في الأموال العامة والخاصة، كما تدهورت الثروة الأهلية إلى ما دون الحضيض»، الأمر الذي يحمل الوفد على أن يلفت نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا التصرف، وغيره من التصرفات الأخرى التي ترمى إلى استغلال ظروف الحرب لقرض نظام كنظام الحصص على حكومة مصرية غير ممثلة للشعب المصري، أو لكي تقيم من بنك انجليزى بنكا مركزيا للدولة، إلى غير ذلك من المشاريع الخطيرة التي للحليفة فيها كل الفهم، وعلى مصر كل الغرم، والتي نودى بثروة البلاد الأهلية واستقلالها الاقتصادى خصوصا بعد أن فقدت الميزانية توازنها، ونقد الاحتياطي الحكومى، بل الاحتياطي الأهلى، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة مالية تكاد تقترب من الكارثة التي لا تبقى ولا تذر.

(١٧)

ثورة على ماهر باشا واللورد هاليفاكس على مذكرة الوفد*

رأينا فى مقالنا السابق كيف أثبت الوفد أنه الأمين على مصالح الشعب المصرى فى أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما انتهزت بريطانيا فرصة وجود حكومة قصر فى الحكم برئاسة على ماهر باشا، فأخذت تستهين بمصالح الجماهير المصرية، وتستغل ظروف الحرب فى السيطرة الاقتصادية على مصر، وتجاهل مقتضيات التحالف. ففى الوقت الذى كانت فيه الدول المحايدة ترفع أسعار قطنها فى ظروف الحرب وتضاعف صادراتها، مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وتركيا، عمدت بريطانيا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى الدول المحايدة بحجة عدم المساس بالضغط الاقتصادى على ألمانيا، وتركت مقادير القطن المصرى عمداً فى الموانئ مدة طويلة دون تصديره إلا بإذن من الأدميرالية

* الوفد ٢٥ مارس ١٩٩٦م.

البريطانية، حتى فقدت مصر أسواقها الخارجية وهبطت أسعار القطن المصرى وكسدت سوقه وتدهورت الأحوال الاقتصادية فى مصر تدهورا خطيرا إلى ما سماه الوفد: «خرابا شاملا فى الأموال العامة والخاصة»!

وقد واجه الوفد ذلك بمذكرته الشهيرة فى أبريل ١٩٤٠م، التى فضح فيها السياسة الاستغلالية البريطانية، وبين نتائجها الفادحة على مصر، وتناقضها مع ما قدمته وزارة على ماهر باشا لبريطانيا من مساعدات عسكرية وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا، علنا الهجوم.

وقد كان تأثير هذه المذكرة فى مصر وبريطانيا خطيرا، خصوصا عندما نشرتها جريدة الأهرام يوم ٢ أبريل قبل أن تمنع الحكومة نشرها، وقد سارعت الحكومة بفرض حظر على نشر ردود أفعال هذه المذكرة فى الشعب المصرى. وقد كشفت أمر هذا الحظر المناقشة التى دارت فى مجلس الشيوخ حول هذه المذكرة، إذ تبين أن برقيات التأييد للمذكرة انتهالت على الصحف من مختلف طبقات الشعب، ولكن الحكومة منعت نشرها، كما أراد عبدالقادر حمزة أن ينشر مقالا فى جريدة «البلاغ» يقول فيه إن ما فات مصر عمله فى أثناء الحرب العالمية الأولى استدركه الوفد فى المذكرة التى تقدم بها للسفير البريطانى ليسلمها إلى حكومته، ولكن الحكومة منعت نشر هذا المقال، بل منعت نشر رد الحكومة البريطانية على المذكرة، كما عمدت إلى منع نشر رد الوفد على الرد البريطانى، وذلك للحد من تأثير هذه الحركة. ولولا أن تقدم الشيوخ الوفديون باستجواب إلى الحكومة حول هذا المنع، لما عرف فى ذلك الحين شىء عن الرد البريطانى أو رد الوفد عليه.

والمهم هو أن رد على ماهر باشا على مذكرة الوفد كان عتيفا للغاية، فقد وصف المذكرة بأفحش الأوصاف، ووصف ما فعله الوفد من دفاع عن مصالح الشعب ومهاجمة بريطانيا بأنه «خروج على الدستور، خروج على قوانين البلاد، خروج على النظم القائمة، هو ثورة، هو خروج على العرش» (!) خروج على الحكومة وعلى البرلمان!

وتساءل في ثورة: «كيف يسمح فريق لنفسه بأن يتقدم للدولة أجنبية، ويدعى أنه يتكلم باسم الأمة؟ بأي وجه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم في تقديم هذه الأوراق قائلين إنهم هم الذين يمثلون الشعب، وإن الحكومة لا تمثله؟ أؤكد لحضراتكم أن هذا هو أشنع صور الأزدراء بالاستقلال!»

وانتهم على ماهر باشا الوفد بأنه لم يراع الظروف التي تمر بها بريطانيا في ذلك الحين، فعلى حد قوله، فإن «ضربة الألمان في شمال البحر الشمالى كانت تجهز في ذلك الحين، ولو أن تلك الضربة نجحت، فربما كانت الضربة الثانية في البحر الأبيض المتوسط، فهل يجوز لمن يقدر العواقب أن يدخل في مناقشات بيزنطية في هذا الوقت المخوف بالأخطار؟».

والغريب ما اتفق عليه رأى حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين من عدم مناسبة الوقت لما طلبه الوفد من إنجلترا من التصريح بأنها سوف تجلى القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، واشترك مصر في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها، والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان وحل مشكلة القطن!

فقد كان رأى قطب الأحرار الدستوريين عبدالسلام عبدالغفار بك أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب لإنجلترا فى هذه الظروف «فستحاسب معا حساب الكرام» ! وأن عناية اللورد هاليفاكس فى هذا الوقت «تتجه إلى أعمال أخرى أهم وأعظم» !

وقد أثار هذا القول عضوا غير وفدى، هو وهيب دوس بك، فقال: «أنا لا أقبل أن يقول عبدالسلام عبدالغفار بك أن اللورد هاليفاكس ليس لديه من الوقت ما يسمح له بأن يعير مطالبنا اهتماما يا سيدى لو تتبعنا ما يرد من الأخبار، لعلمت أن اللورد هاليفاكس يؤدى عمله، ومن حوله أعوان تفرغ كل منهم لجميع ما هان من الأمور وما عظم. وهم الآن يفاوضون سفير السوفيت فى لندن لعقد اتفاق تجارى، كما يتفاوضون مع الطليان بعد أن وجهوا لهم الإنذار الأخير لتحديد موقفهم من الفريقين المتحاربين، وكان لديهم من الوقت أيضا ما يسمح لهم بأن يعيشوا البعوث إلى رومانيا وتركيا ودول الشرق الأدنى ليفاضوهم فى مختلف الشئون. بعد هذا لا يجوز مطلقا أن نقول إن الاعتماد على شرف الحليفة يمنعنا من السعى بالطريق المشروع لتحقيق مطالبنا. أقول لحضراتكم إن هذه المطالب يجب أن تكون محل عناية الحكومة الآن، وألا تنتظر حتى تنتهى الحرب، ويجب أن تأخذ العهود الآن بكل ما فى طاقتنا، فهو الوقت الذى نطالب فيه بتحمل أعباء ما كانت تخطر على بال سنة ١٩٣٦م، ولا فى أى سنة من سنى المفاوضات».

ولم يخرج رد الحكومة البريطانية فى كثير من المواقف عن موقف حكومة على ماهر باشا وأحزاب الأقلية! فقد ورد فيه: «أبلغوا النحاس باشا فى

الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا، قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية. وتعتبر الحكومة البريطانية هذه القرارات التي اتخذها الوفد بمثابة محاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية (١) في الوقت الذي تشتبك فيه بريطانيا في صراع لن يكون أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها.

«وفيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس باشا، فمن المحقق أنها تؤدي إلى إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية، وإلى تدخل من حاسنا في السياسة الداخلية المصرية، والظعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا.

«ولما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر، ولما كان النحاس باشا يعرف بالتأكيد أنه لو انتصر العدو لم يبق أقل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية، فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسؤولين عن مصير الشعب المصري، ومنهم النحاس باشا، سوف يواجهون المسئوليات التي تجابههم في هذه الساعة الخطيرة من تاريخ العالم.

«إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة (١) واحترام العهد المقطوع. فقل للنحاس باشا إنه يبدو لي - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية! ومن هنا فإنه ليسعدني أن أتأكد أن النحاس باشا سوف يعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد».

وقد لوحظ أن اللورد هاليفاكس لم يكتف بشدة لهجة رده، بل إنه تجاهل ذكر اسم النحاس باشا بلقبه، وهو: «صاحب المقام الرفيع»، وإنما باسمه متعمدا بذلك إهانة النحاس باشا.

وقد ظهر من اجابة لحسين الجندى على ملاحظة أبديت في مجلس الشيوخ حول هذه النقطة، أن الوفد كان يتوقع اجراءات شديدة تتخذها الحكومة البريطانية صده قد تصل إلى حد الاعتقال. فقد قال حسين الجندى «إننا كما نتوقع أكثر مما حدث، وإذا كانت الحكومة البريطانية تتعمد إهانة النحاس باشا، فنعمت هذه الإهانة في سبيل الدفاع عن المطالب الوطنية القومية».

مع ذلك فلم يكن رد الوفد على رد اللورد هاليفاكس أقل شدة! فقد أكد ما ورد في مذكرته الأولى من قرارات ومطالب، واصراره عليها، واستند في ذلك إلى أنه «ما من قرارات» - حسب قوله - «صورت ما استقر في قرارة نفس الأمة من إحساس، وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء بل حماسة، مثل هذه القرارات». بل إنه أكد أن هذه القرارات «جاءت في مناسبتها وحينها»!

ورد على التهديد البريطاني الذي يقول إن قرارات الوفد «تدعو للتدخل في الشؤون الداخلية المصرية» ردا ساخرا. فقد ذكر أن التدخل في الشؤون الداخلية المصرية واقع بالفعل! وأن قرارات الوفد تستهدف رفع هذا التدخل - أو على حد قوله: «إن قرارات الوفد - على العكس من ذلك - قد اتخذت للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له، سواء في مسألة الأحكام العرفية، أو

فى مسألة القطن التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها، فتمتتع
عن إقامة العراقيل دون تصديره أو دون إيجاد أسواق حرة له، وأثمان تتناسب
وتكاليف إنتاجه» .

بل كان رد الوفد على اللورد هاليفاكس أكثر سخرية حين استنكر
الأخير مطالبة الوفد بتعديل المعاهدة، فقد قال: «إن الحكومة البريطانية هى آخر
من يصح له الاعتراض على فكرة التعديل فى ذاتها، بعد أن لجأت هى إلى
تعديل نص عام من نصوص المعاهدة فى اتفاقها الأخير مع محمد محمود
باشا، وورد فى صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لأحدى مواد المعاهدة المصرية
الإنجليزية!»

واستطرد الوفد قائلاً : «ليس مفهوماً - إذن - أن تسمح الحكومة
البريطانية بتعديل المعاهدة عند ما يكون التعديل فى مصلحتها، وفى غير ما
ضرورة ماسة، بينما يكون ما نطالب به من تعديل غير مسموح به، رغم أن
الظروف القاهرة تدعو إليه، ومصلحة البلدين تركز عليه» !

كذلك أبدى الوفد تعجبه من وصف الحكومة البريطانية مطلبه الخاص
بتصريف الأقطان المصرية بأنه «يتضمن مساساً بالضغط الاقتصادى والحصار
التجارى ضد ألمانيا» ، قائلاً : «إننا طالبنا - ومازلنا نطالب - بأن تشتري الحليقة
منا هى بنفسها، أو تترك غيرها من المحايدين يشترون، وحسبنا أن تتخذ الحليقة
فى هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا، وأن تعامل أقطاننا
ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التى تضاعفت صادراتها
واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها، بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا

وانخفضت أسعارنا، بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفى بمصاريف انتاجها، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقي أنواع الوقود والواردات، مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقصم ظهره.

أما الأحكام العرفية، فقد استشهد فيها الوفد بموقف الحكومة العراقية (حكومة الكيلانى)، التى ذكر أنها ألغت الأحكام العرفية فى أرجاء العراق، دون أن ترى بريطانيا مبررا لمطالبتها باستمرارها! وقال إن بريطانيا وقفت هذا الموقف رغم ارتباطها مع العراق بمصالح جوهرية وحربية كارتباطنا، وبمحالفة كمخالفتنا! «فلا معنى - اذن - لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية فى مصر، وهى تعلم أن المصرى يأبى أن يساق إلى واجبه سوقا، وأن يناضل عن الديمقراطية والحرية، فيخنى فى جوهما خنقا!». .

(١٨)

لامبسون يسعى لطرد على ماهر من الحكم ويصف حكومته بأنها «نبت ضار»*

لعله اتضح لنا مما ورد في مذكرة الوفد الشهيرة في أول أبريل ١٩٤٠ م، وما جاء في رده على رد الحكومة البريطانية، حجم الثمن الذي كان يدفعه على ماهر باشا لبريطانيا للبقاء في الحكم. فقد ترك في يدها التحكم في ثروة البلاد الأولى وهي القطن وفي غيره من الصادرات، على النحو الذي أدى إلى «كساد أسواقنا وانحطاط صادراتنا وانخفاض أسعارنا» - كما وصفت مذكرة الوفد - في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعامل الدول الأخرى معاملة تسمح لها بالاستفادة من ظروف الحرب في تحسين اقتصادها. وفي الوقت نفسه فانه سهل ورحب بفرض الأحكام العرفية على مصر لما تتيحه له من سهولة الحكم وإحكام قبضته على البلاد، في الوقت الذي لم تتردد فيه حكومة الكيلاني في

* الوفد ١ أبريل ١٩٩٦ م

العراق فى إلغاء الأحكام العرفية فى أرجاء العراق ووضع بريطانيا أمام الأمر الواقع. وهو ما يوضح الفرق بين حكم يعمل لمصلحة القصر، كحكم على ماهر باشا، وحكم يعمل لمصلحة الوطن، كحكم الكيلانى فى العراق.

فقد رأينا كيف ندد على ماهر باشا بشراصة بمذكرة الوفد التى يدافع فيها عن مصلحة البلاد، ووصفها بأنها «خروج على العرش» و خروج على الدستور وعلى قوانين البلاد! وأنها «ثورة»! كما رأينا كيف وقف زعماء أحزاب الأقلية وقتذاك نفس الموقف، لشراء بقائهم فى البرلمان، واتفقوا على عدم مناسبة تقديم الوفد مذكرته فى وقت «تتجه فيه عناية اللورد هاليفاكس إلى أعمال أخرى أهم وأعظم»! ورأوا أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب فى هذه الظروف التى تخوضها بريطانيا «فستحاسب معا حساب الكرام»!

مع ذلك فإن هذا الموقف المتخاذل من جانب على ماهر باشا لم ينقذه من بطش بريطانيا عندما رأت أن تعاونه ليس بالدرجة الكافية التى تؤمن لها احتياجاتها وقت الحرب! فكما رأينا فى مقالاتنا السابقة، فقد أزعجت بريطانيا زيارة على ماهر باشا للسودان، التى أصر على أن يقوم بها بوصفه رئيس وزراء مصر، ورفض أن يقوم بها بوصفه «سائحا»، وزاد فى حنقها ما استقبلت به الصحافة المصرية هذه الزيارة من ترحيب، وما أثارته من مطالب تغيير الوضع فى السودان عن طريق الامتزاج الكامل مع مصر، وإزالة الغموض فى العلاقات المصرية السودانية.

كذلك غضبت بريطانيا لرفض على ماهر باشا إهدار السيادة المصرية على الأراضى المصرية وتنفيذ طلب بريطانيا بتعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق

الصحراء الغربية وقناة السويس والاسكندرية. وعندما ذُكر على ماهر باشا السلطات البريطانية باتفاقه مع الجنرال ولسن على تعيين حكام مصريين، ردت بأن هذا الاتفاق حدث عندما كانت الحرب بعيدة عن مصر، ولكنها أصبحت قريبة، وهو ما يتطلب تعيين حكام عسكريين بريطانيين!

وهذا هو ما جعل لامسون يرى في ٢ أكتوبر ١٩٣٩م أن حكومة على ماهر باشا إنما هي - على قوله - «نبت ضار»، وأن استمرارها في الحكم سيؤدي إلى تزايد ضعف نفوذنا في مصر! وصحيح أنه حفظ لعللى ماهر باشا جميله عندما أصدر تشريعات الطوارئ بسرعة تفوق ما كان يمكن توقعه من أية حكومة مصرية أخرى! يقصد إعلان الأحكام العرفية الذى ذكرنا أنه كان يوافق هوى القصر، ولكنه لم يسترح لما يشيعه على ماهر باشا علانية من خلافاته مع السفارة البريطانية، وما ينسب لنفسه من مقاومة مطالب بريطانيا غير العادلة، ومحاولاتها إقامة شبه حماية على مصر، لكسب ود الجماهير المصرية. كذلك «محاولته» - كما يقول السفير البريطانى - «دق اسفين بين السفارة البريطانية والسلطات العسكرية البريطانية، عن طريق اظهار السفارة بمظهر المتشدد بشكل غير معقول، وإظهار العسكريين بمظهر من يقومون بالتهدة!»

وقد كان رأى لامسون هو أنه «إذا وضعنا المصالح البريطانية فى الاعتبار فإنه يتعين على على ماهر أن يخرج من الحكومة عاجلا أو آجلا»!

على أن المشكلة فى إخراج على ماهر باشا من الحكم فى ذلك الحين تمثلت فيما ذكره لامسون لحكومته من أنه سيكون على بريطانيا فى هذه الحالة الاصطدام بفاروق! وعلى حد قوله: «يجب أن يكون فى بالنا أننا لن

نستطيع التخلص من على ماهر باشا دون الدخول فى معركة كبرى مع الملك فاروق! وعلينا أن نواجه هذا الاحتمال بتصميم إن عاجلا أو آجلا. وشكا أنه «فى الوقت الحالى لا يوجد مصرى يجزؤ على أن يتحدث إلى الملك فاروق بصراحة، فإن ما انتابه من جنون العظمة، بالإضافة إلى نفوذ على ماهر باشا، قد جعله جموحا! ولذلك حين نعتزم إخراج على ماهر باشا من الحكم، فسيكون من الضرورى أن نواجه الملك فاروق بوضوح، وإذا قاومنا بعناد فانا نقول له إنه اذا لم يسلم لنا بما نريد، فيكون عليه هو نفسه أن يخرج! ولكن يجب علنا فى هذه الحالة أن نأخذ فى اعتبارنا اتجاه رأى العام وموقف الجيش!»

والطريف هو ما رآه السفير البريطانى لامبسون من أنه إذا تعين على بريطانيا التدخل لإخراج على ماهر باشا وتعيين وزارة أخرى، فإن الحجة التى تقدمها للشعب المصرى هى أن حكومة على ماهر «غير جديرة بالسلطات شبه الدستورية التى يقتضيها قيام الأحكام العرفية»!

فكان لامبسون أراد أن يشنق على ماهر باشا بنفس الحبل الذى شنق به الأخير الشعب المصرى، وهو الأحكام العرفية! «فحين يتزايد الشعور المعادى لعللى ماهر باشا بسبب الأخطار التى تترتب على استمرار نظام كهذا فى زمن الحرب (أى النظام الذى يستند إلى الأحكام العرفية) فستأتى اللحظة المناسبة التى تجعل تدخلنا يندو للشعب أمرا مطلوبا، ومن هنا فخير ما نفعله أن نرخصى له الحبل حتى يقضى على نفسه»!

على أنه - مع ذلك - سوف تبقى المشكلة الأولى، وهى أنه اذا قرر على ماهر باشا، بعد خروجه، أن يعود إلى رئاسة الديوان الملكى - ومن الصعب منه

من ذلك كما يقول لامبسون فى رسالته يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩ م - فسيعود الحال إلى ما كان عليه وهو رئيس للوزراء! لأن على ماهر باشا فى موقعه فى القصر سوف يجعل وضع أى رئيس وزراء مستقل فى حكم المستحيل! وسيواصل عزل الملك عن أى نفوذ آخر غير نفوذه، الأمر الذى سوف يلحق الضرر بأية حكومة صالحة، بل ربما بالعلاقات المصرية البريطانية!!

أما المشكلة الثانية، فتتمثل فى فاروق نفسه! فعلى حد قول السفير البريطانى، فإن «استهتاره، وطبعه الاستبدادى، وتأثير على ماهر باشا عليه، سوف يجعل من المتعذر قيام حكومة مناسبة فى مصر إلى أن تحل مشكلة الملك: إما بتحسين سلوكه وإما بوجود قيد رادع على استبداده»!

ومن هنا فقد رأى لامبسون أن العلاج الحقيقى للمشكلة برمتها تتمثل فى الآتى، وهو «أن نفرض على الملك رئيس وزراء مناسب، كما نفرض عليه رئيس ديوان مناسب، وأن نجبر الملك على العمل بنصائحهما، ولكن هذا قد يجرنا فى النهاية إلى تنصيب ملك جديد على عرش مصر يحظى برضاء الجميع»!

ونظرا لخطورة مثل هذا التدخل فقد رأى لامبسون أن بريطانيا لا تستطيع القيام به إلا إذا قامت ظروف تهدد مصالحها وتهدد مركزها فى مصر تهديدا خطيرا.

على كل حال، ففى الوقت الذى كان فيه مركز على ماهر باشا فى الحكم يهتز على هذا النحو، أراد أن يسند حكمه بتأييد حزب الوفد! فأخذ

يخطب ود الوفديين عن طريق دعوة النواب والشيوخ الوفديين إلى المناسبات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسهم يوسف الجندى! ولكن زعماء الوفد أدركوا أن مثل هذا التعاون لن يكون فى صالح الوفد، وإنما هو فى صالح على ماهر باشا، فقررت الهيئة التنفيذية للوفد أنه يجب على الوفديين عدم حضور أى حفل اجتماعى يقيمه على ماهر باشا أو يشتركوا فى مناقشات اللجان البرلمانية مع على ماهر باشا خلف الكواليس. فقد اعتبر الوفد مثل تلك المناقشات خلف الكواليس مما يحد من سلطات البرلمان.

مع ذلك واصل على ماهر باشا تودده للوفد، ووصل فى ذلك إلى حد السماح بحرية نسبية فى التصويت فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى إحدى دوائر الاسكندرية، مما أدى إلى فوز مرشح الوفد، الذى اكتسح منافسيه من السعديين والأحرار الدستوريين.

وقد كان فشل على ماهر باشا فى خطب ود الوفد والحصول على تأييده ومساندته فى الحكم، وراء رد فعله المبالغ فيه لمذكرة الوفد الشهيرة فى أول أبريل ١٩٤٠ م.

وفى ذلك فمن الغريب حقاً أن ما ذكره الوفد فى مذكرته من تعسف السلطة البريطانية فى ممارسة الضغط الاقتصادى على مصر، والوصول بالوضع الاقتصادى المصرى إلى حد يقرب من الكارثة، كان يحذر منه السفير البريطانى نفسه فى رسائله السرية إلى حكومته! ولم يثر رد فعل مضاداً من جانب حكومة على ماهر باشا!

فبعد شهرين فقط من قيام الحرب، نبه السفير البريطانى حكومته إلى المشاكل الخطيرة التى يعانى منها مركز مصر المالى والاقتصادى، بسبب عدم

التناسب بين أسعار سلع التصدير التي لم ترتفع قيمتها، والواردات التي ارتفع ثمنها كثيرا! وحذر من تأثير ذلك على وضع بريطانيا في مصر، قائلا «إن العدو سوف يستفيد من ذلك في إقناع المصريين بأن البريطانيين هم سبب شقائهم، وأنهم يتجهزون فرصة الحرب لتخفيض أسعار القطن لفائدتهم الخاصة».

وكان رأى السفير بصراحة هو أن «تتدخل الحكومة البريطانية، وتشتري القطن المصرى بأسعار ترتفع قليلا عن الأسعار السائدة فى الوقت الحاضر، لأن المسألة ليست مسألة حق المصريين فى طلب المساعدة الاقتصادية منا، وإنما هى ضرورة سياسية، اذ يجب علينا - من باب العدل - أن نتأكد من أن الحرب التى تورطت فيها مصر بسبب تحالفها معنا، لم تجلب الشقاء على الشعب المصرى نتيجة عدم التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات كما سبق أن أشرت، ولأن من الخطر ترك المصريين تحت هذا الشعور بالظلم»!

بل إن السفير البريطانى لامبسون عاد بعد ثلاثة أشهر، أى فى فبراير ١٩٤٠م، إلى تنبيه حكومته إلى أن الشعب المصرى أصبح لزاما عليه - بسبب ارتباطه ببريطانيا العظمى - أن يتحمل بعض المصاعب، بعد أن زادت تكاليف المعيشة وبخاصة أسعار بعض السلع الأساسية، مثل الكيروسين الذى يلعب دورا فى الرى والأمور المنزلية. كما أن معالجتنا لمشكلة القطن قد أثارت نقدا قاسيا حتى من أعز أصدقائنا من المصريين الذين يشكون من أننا نفرق تفريقا ظالما بين مصر والولايات المتحدة فى موضوع رقابتنا على السلع الممنوع تصديرها. وإذا أردنا ألا تصبح هذه مشكلة خطيرة حقا، فيجب علينا أن نصفى لتلك الشكايات.

وقد استطرد السفير لامبسون قائلا في تقريره لحكومته: إن أى هبوط فى أسعار القطن لن يثير فقط دعاية ضد البريطانيين، وإنما سوف يسبب أيضاً مصاعب حقيقية يتحملها الشعب المصرى، فالميزانية غير متوازنة، نظرا لازدياد النفقات العسكرية، التى ترتبط فى أذهان المصريين بالالتزامات التى فرضتها المعاهدة مع بريطانيا. وقد فرضت ضرائب جديدة، لسد العجز، ولكن تلك الضرائب انصبت على السلع الضرورية للشعب المصرى! ومن هنا، فإنه يوجد بالفعل فى مصر أساس حقيقى لاستياء وضييق شعبى يعد فى حد ذاته أكبر مساعد لدعاية العدو. وإذا حدث أن حاولت الحكومة المصرية إثارة شعور العداء ضد بريطانيا، وعدم الثقة بها، فمن الواضح أن ذلك سوف يعد مسرح الأحداث لتاعب قد تثور عاجلا أو آجلا!.

على أن حكومة على ماهر باشا لم تفكر فى إثارة المتاعب ضد بريطانيا! وذلك حتى لا تغامر بفرصتها فى الحكم! والأغرب من ذلك بكثير أنها لم تفكر فى مطالبة الحكومة البريطانية بما كان يطالبها به السفير البريطانى لامبسون نفسه مما ذكرنا! وعلى العكس من ذلك، فعندما تحرك الوفد، باعتباره ممثلا لغالبية الشعب المصرى، لمطالبة الحكومة البريطانية برفع ضغطها الاقتصادى على مصر، ومهاجمة تصرفاتها الاستغلالية، غضب على ماهر باشا أكثر من غضب السفير البريطانى! فقد هاجم مذكرة الوفد فى أول أبريل هجوما شرسا، ووصفها بأنها «خروج على العرش» و«خروج على الدستور وقوانين البلاد»... إلى آخر ما ساقه مما سبق ذكره، ووجد التأييد فى ذلك من أحزاب الأقلية التى كان يتكون منها البرلمان!

(١٩)

دخول إيطاليا الحرب ومطالبة لامبسون بطرد ماتزولينى وتحديد إقامة إسماعيل صدقى وابنته*

بعد أن وصلنا إلى الحلقة التاسعة عشرة من هذه الدراسة التاريخية، يجب علينا أن ننبه إلى أن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب قد مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى، مرحلة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ولم تكن إيطاليا قد دخلت بعد الحرب. والثانية بعد دخول إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية ١٩٤٠ م.

وقد دارت مقالاتنا السابقة حول فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مع ألمانيا. وقد رأينا كيف أن موقف حكومة على ماهر باشا كان فى البداية مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ويعيدا كل البعد عن تجنيب مصر ويلات الحرب، فقد اجتمعت وزارته يوم نشوب الحرب فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ م، وقررت باجماع رأى وزرائها، ما علنا وزيرين، إعلان حالة الحرب على ألمانيا.

* الوفا ١٥ أبريل ١٩٩٦ م.

ولكنها لم تلبث أن عدلت عن هذا القرار بعد تدخل الملك فاروق بناء على ملاحظة عبدالوهاب طلعت باشا، وأبلغت السفير البريطاني لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر. على أن السفير البريطاني أخذ يمارس ضغوطه على علي ماهر باشا يومي ٦ و ٧ سبتمبر حتى أذعن لفكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ولكن على شرط وصول طلب بذلك من الحكومة البريطانية. على أنه لم يكده السفير يحصل من حكومته على هذا الخطاب حتى كان فاروق يحصل من خلال سفيره في بريطانيا حسن نشأت باشا على خطاب مضاد يفيد اقتناع وكيل الخارجية البريطانية الدائم بفكرة حياد مصر، وبناء على ذلك اعتذر علي ماهر باشا للسفير البريطاني عن عدم إعلان حالة الحرب على ألمانيا.

على أنه يلاحظ أنه كان من أهم الأسباب التي استند إليها علي ماهر باشا في عدم إعلان حالة الحرب على ألمانيا، أن الحكومة المصرية عندما اتخذت قرارها الأول بإعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان في اعتقادها أن إيطاليا سوف تدخل هذه الحرب إلى جانب ألمانيا، بما يعنى تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية بسبب مجاورة إيطاليا لمصر في ليبيا، أما وقد احتفظت إيطاليا بحيادها في الحرب، وفي الوقت نفسه لم تعلن ألمانيا الحرب على مصر، فإنه لا يكون ثمة مبرر لإعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا.

وفي هذا الخطاب وعد علي ماهر باشا بأنه «إذا تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنني لن أتردد في القيام بالاجراءات التي تتطلبها القواعد الدستورية في هذه الحالة».

ولم يدر على ماهر باشا أن هذه المتغيرات سوف تحدث سريعا. ففي يوم
نية أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا، وبذلك أصبحت الحرب
بواب مصر، ودخلت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مرحلتها الثانية!

وكان دخول إيطاليا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا منذ حققت ألمانيا
رها الساحق على فرنسا وبريطانيا بهجومها الكبير في ١٠ مايو ١٩٤٠م
احتلت به هولندا وشمالي فرنسا واضطرت القوات الإنجليزية والفرنسية
٢ مايو إلى القيام بعملية انسحاب دنكرك الشهيرة، كما سلمت بلجيكا
طت الترويج والدانمارك في يد الألمان، وفي ١٠ يونيو أعلنت إيطاليا
، على فرنسا بعد أن تحققت من نتيجة الحرب. وفي ١٤ يونيو سقطت
، وطلب المارشال بيتان الهدنة في يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠م.

ولقد كانت هذه هي نقطة التحول الثانية في الحرب العالمية الثانية، التي
ت على يد مصر للدخول في الحرب. ذلك أن دخول إيطاليا الحرب إلى
، ألمانيا كان يعنى، بالنسبة لبريطانيا، فتح ثلاث جبهات جديدة في مصر
دان والصومال، وتهديد مواصلاتها في البحر المتوسط. وبالتالي كان من
مى أن يتغير موقفها من فكرة إعلان مصر الحرب على ألمانيا. فإذا كانت
لمت فكرة عدم دخول الحرب وقبول فكرة الحياد على أساس ابتعاد مسرح
ب عن مصر في أوروبا، فإن دخول إيطاليا الحرب قد نقل مسرح الحرب
حدود مصر مباشرة.

ومن الطبيعي في وضع على هذا النحو، أن تبدو فكرة تجنيب مصر
ت الحرب فكرة خيالية غير قابلة للتنفيذ. فمن ناحية بريطانيا فقد كان من

الطبيعى أن تتخذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية، وهو ما يعنى أن تصبح مصر خطرا على إيطاليا. ومن ناحية إيطاليا فقد كان من الطبيعى أن يدفعها هذا العمل إلى مهاجمة القوات البريطانية فى مصر، وهو ما يعنى أن تصبح مصر بالضرورة مسرحا للحرب أرادت أم لم ترد. وعندئذ كيف يمكن تجنب مصر ويلات الحرب بينما هى نفسها مسرح الحرب؟

على أنه فى الوقت نفسه فإن الانتصارات المدوية التى حققتها ألمانيا على الحلفاء قد جعلت مسألة سقوط بريطانيا بعد فرنسا مسألة وقت لا غير، وعندئذ كيف يمكن لمصر دخول الحرب إلى الجانب الخاسر، بكل ما يشترط على ذلك من آثار تلحق بوضعها السياسى بعد الحرب، تقضى على النصيب الذى حصلت عليه من الاستقلال بصعوبة وتضحيات بالغة من بريطانيا؟

هنا أصبح واضحا فى ذلك الحين لبريطانيا أن وقوف مصر إلى جانبها فى هذه المحنة التاريخية، التى لم تتعرض لها منذ أيام نابوليون، يتطلب اقتناعا بالنظام الليبرالى، وإدراكا بما يتهدده من خطر على يد الفاشية الألمانية والإيطالية، واستعدادا للقتال إلى جانب بريطانيا لدحر الفاشية باعتبارها تمثل خطرا على مصر أكبر من الخطر الذى تمثله القيود على الاستقلال الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ م.

ولم يكن هذا الاقتناع بالنظام الليبرالى متوافرا فى حكومة على ماهر باشا التى تستمد قوتها من ثقة القصر وليس من ثقة الشعب، كما لم يكن متوافرا فى القصر الذى رأينا فى مقالاتنا السابقة كيف كان على صلة تاريخية بإيطاليا، وكيف كان يسوده النفوذ الإيطالى بفضل الحاشية الإيطالية التى

تحيط بفاروق، وكيف كان يروج لفكرة الحياد في الحرب على يد إسماعيل صدقي باشا في البرلمان، كما أجرى اتصالا مباشرا بوزير الخارجية الإيطالي شيانو من خلال وزير مصر المفوض في ألمانيا والسفير الإيطالي في ألمانيا يستفسر عما إذا كانت إيطاليا سوف تساند فاروق إذا ترتب على إعلان مصر حيادها تدخل مباشر من جانب بريطانيا!

وفي الحق أنه كان في ظروف محنة بريطانيا أثناء انسحاب دنكرك الشهير، أن عاود فاروق الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شيانو من خلال وزير مصر المفوض في روما مراد سيد أحمد باشا، الذي قابل شيانو يوم ٣٠ مايو ١٩٤٠م، وتحدث إليه عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، وقد شجع الكونت شيانو هذا الاتجاه.

ولم يخف نشاط مراد سيد أحمد باشا عن عين بريطانيا، فقد سارع السفير البريطاني لامبسون إلى مقابلة علي ماهر باشا في ٥ يونية ١٩٤٠م، وسأله دون موارد عما إذا كان يتبع معه سياسة ذات وجهين؟ وقد أنكر علي ماهر هذا الاتهام بحرارة. فأشار لامبسون إلى ما كتبتته جريدة «البلاغ» الحكومية مما يبدو واضحا منه أنها تقصد تهيئة الرأي العام المصري لفكرة عدم دخول الحرب! وطلب إلى علي ماهر باشا أن يتذكر ما سبق أن قاله الأخير له من أنه لا يتصور ألا تصل الحرب إلى مصر مع وجود الأسطول والجيش البريطاني فيها، فلم إذن يضلل الرأي العام بالسماح، إن لم يكن بتشجيع الآراء المخالفة؟

وانتقل لامبسون إلى مسألة السياسة ذات الوجهين لعللي ماهر باشا، فسأله عما إذا كان يعرف ما يفعله وزيره المفوض في إيطاليا؟ وعندما أجابه علي ماهر

باشا بالايجاب، سأله: إذن فهل يعرف ما وصل إليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير فى روما يعمل من أجل حياد مصر، ويظهر عدم ولائه للمعاهدة؟ ويقول لامبسون إن على ماهر أخذ عند سماع هذا القول، وأنكر إمكانية حدوث ذلك، على أساس أن الوزير المقوض ليست لديه سلطة للكلام فى مسألة الحياد، وعندئذ رد لامبسون قائلا: إنه فى هذه الحالة ينصح على ماهر باشا بأن يكبح جماح وزيره فى روما!

فى الوقت نفسه تقريبا (٢ يونية ١٩٤٠م) كان لامبسون يفعل المثل مع الملك فاروق. فقد انتهز فرصة تقديم مارشال الجو الجديد إليه ليختلى به، ويشير معه الاستعدادات لمواجهة الهجوم الإيطالى، ثم يمضى مباشرة إلى هدفه، منددا بما سمعه فى ذلك الوقت عن مسألة الحياد المصرى التى كانت تتردد فى الدوائر المطلعة!

وقد تخلص فاروق من هذا الموقف بالحديث عن الأمر الذى أصدره بتحديد إقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش، واستدل بهذا الأمر على أنه مستعد لاتخاذ أشد الخطوات فيما يختص بأعضاء الأسرة المالكة.

على أن لامبسون فاجأ بالسؤال عما إذا كان فى وسعه أيضا أن يواصل هذا العمل الطيب، ويطبقه على إسماعيل صدقى باشا وابنته، باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان؟

فى ذلك الحين كان الترويج لفكرة امتناع مصر عن دخول الحرب قد أخذ يتزايد، ولم يتم ذلك سرا بل ظهر على صفحات الصحف، ومن هنا كان تحذير لامبسون لعللى ماهر باشا، ومطالبته بمنع نشر تلك الفكرة الخطرة

والمضلة، بل العمل على أن تظهر في الصحف المقالات التي نخدم فكرة إعلان الحرب.

وقد لقي تحرك لامبسون تأييد وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس، الذي كتب إليه يطالبه ألا يدع لدى رئيس الوزراء أى وهم بخصوص فكرة حياد مصر فى الحرب، باعتبارها فكرة مضللة، «حيث أننا سوف نجعل مصر قاعدة للعمليات الحربية. وإن حكومة صاحب الجلالة سوف تؤيدك فى أية مباحثات لجعل هدفها واضحا للحكومة المصرية».

وقد أرسل هاليفاكس هذه البرقية يوم ١٠ يونية، وهو يوم إعلان إيطاليا الحرب. وفى اليوم التالى قابل لامبسون على ماهر باشا بينما كان فى طريقه إلى اجتماع مجلس الوزراء، ليعيد عليه الصعط بشأن دخول مصر الحرب. فقد سأله عما سوف يقوله أمام النواب فى تلك الليلة؟ وعندما أراد على ماهر التهرب من الإجابة عن طريق القول بأنه لم يرتب ذهنه بعد، واجهه لامبسون بالقول بأنه فى هذه الحالة عليه أن ينعش ذاكرته بما دار بينهما من أحاديث فى هذا الشأن، وذكر على ماهر باشا بما سبق أن قاله الأخير له من أنه إذا وقع هجوم على مصر من أى نوع، فيمكنه الاعتماد على أن مصر سوف تصبح فى حرب مع إيطاليا، وأنه إذا كانت الحرب خارج الأراضى المصرية فإن الحكومة المصرية يجب أن تحصل على موافقة البرلمان.

وقال لامبسون إن هذا الكلام قد أبلغ لوزير الخارجية البريطانية واعتبره كافياً، «ومن هنا فإننا ثقة منا فى هذه التأكيدات، نشق فى أن مصر سوف تقف بجانب حليفتها، وسوف تدخل الحرب مباشرة».

وهنا رد على ماهر باشا بأن الناس يتساءلون قائلين: إذا كانت مصر لا تستطيع أن تدفع إلى الميدان بأكثر من خمسة آلاف جندي، فما الذي يدعوها إلى أن تجلب كارثة باعلان الحرب؟. وقد أجاب لامبسون قائلاً بأن على ماهر باشا يتناسى أمرين: أولهما أن القوات البريطانية موجودة، ثانياً، أن الجيش المصرى أكبر عدداً من ذلك بكثير، وإن كان جزء كبير منه ليس على خط الجبهة. وقال إنه، على كل حال، فإن القيادة العامة والحكومة البريطانية تعلقان أهمية على مساعدته.

ولم يلبث لامبسون أن فاجأ على ماهر باشا بأن طلب منه أن يسلم الوزير الايطالى المفوض فى مصر جواز سفره فوراً، وأن يتم التنفيذ فى اليوم التالى. كما طلب لامبسون احاطة المفوضية الايطالية والقنصليات الايطالية فى مصر بالكردون، وعدم السماح بأى اتصال بها!

(٢٠)

مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية*

لعله اتضح لنا من المقالات السابقة كيف أن الخلاف حول تجنب مصر ويلات الحرب كان يفرق بين نوعين من الحروب: حرب هجومية وحرب دفاعية، وفي حين كان السفير البريطاني مايلز لامبسون (كيلرن فيما بعد) يلح على حكومة علي ماهر منذ بداية الحرب العالمية لإعلان حالة الحرب - وفي هذه الحالة تكون حربا هجومية لأن ألمانيا لم تعلن الحرب على مصر، كما أن إيطاليا لم تدخل الحرب بعد - فإن علي ماهر باشا كان يرفض فكرة الحرب الهجومية ويقبل فكرة الحرب الدفاعية.

وقد كان هذا هو الإطار الذي دارت فيه فكرة تجنب مصر ويلات الحرب في المرحلة الأولى، وهو إطار لا يستبعد أصلا فكرة دخول مصر الحرب - كما رأينا - إذا كانت حربا دفاعية.

* الوفاء ١٥ أبريل ١٩٩٦ م.

فلما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا يوم ١٠ يونية ١٩٤٠م، فقدت فكرة تجنب مصر ويلات الحرب مبررها. فقد اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة لعملياتها الحربية، ولم يعد مفر أمام القوات الإيطالية في ليبيا من مهاجمة هذه القاعدة البريطانية المتمثلة في مصر. فإذا أعلنت مصر الحرب وقتئذ فإنها تكون حرباً دفاعية.

وقد دار الخلاف بين السفير البريطاني وعلى ماهر باشا في البداية حول هذه النقطة، فبينما رأى السفير أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يرى أن دخول الحرب الدفاعية يلزم فيه اعتداء إيطاليا على مصر بالفعل.

على أن الصيحات التي أخذت تنطلق في ذلك الحين في الصحف المصرية بإعلان الحياد، وتحركات السفير المصري في روما، وهو مراد سيد أحمد باشا، وحديثه مع وزير الخارجية الإيطالي الكونت شيانو عن اتجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، دعا السفير البريطاني إلى محاولة تجنب إعلان مصر الحياد عن طريق طرد على ماهر باشا من الحكم، والمجيء بوزارة جديدة.

وهو ما كتب به إلى حكومته يوم ١١ يونية ١٩٤٠م، فقد أبدى عدم ثقته في إخلاص على ماهر باشا، وأوضح أنه ما لم تتخذ بريطانيا أسلوب الحزم معه ومع الملك، «فقد نجد أنفسنا وقد غرر بنا»! وطلب من اللورد هاليفاكس الموافقة على خروج على ماهر باشا من الحكم، وتأليف حكومة موسعة على رأسها رئيس وزراء جديد، تكون مستعدة للوقوف إلى جانبنا بإخلاص والوقوف

بحزم وبقوة ضد إيطاليا». وقد اقترح لتأليف هذه الوزارة كلا من حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وحافظ عفيفى باشا، أو غيرهم، وقال إنه إذا رفض الملك ذلك، وهو ما سوف يفعل بالتأكيد، فسيكون علينا أن نخبره بأنه يجب عليه أن يذعن أو يخرج! ولدينا فى الأمير محمد على موال مخلص يمكننا الاعتماد عليه بثقة، وأعتقد أن الشعب المصرى حينئذ سوف يتنفس الصعداء».

وفى اليوم التالى قابل السفير لامبسون على ماهر باشا وأخبره بأنه علم لتوه أن الايطاليين قد دخلوا موقعا مصريا على الحدود عند سيدى عمر، جنوب السلوم، وأن هجوما ايطاليا آخر متوقعا على السلوم! وقال إن ذلك - كما هو واضح - يحل مشكلة على ماهر باشا فيما يتعلق بالحرب الدفاعية!

على أن على ماهر باشا كان عزم على عدم إعلان الحرب الدفاعية أيضا! ففى نفس اليوم - ١٢ يونية ١٩٤٠م - حدد أمام النواب، فى جلسة سرية، الحالات التى تفضى إلى دخول مصر الحرب وهى: إذا «توغلت» الجنود الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة. وإذا ضربت المدن المصرية بالقنابل، وإذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى. واعتبر على ماهر باشا إرسال غارات جوية على المطارات البريطانية أو على الأسطول البريطانى الموجود فى المياه المصرية الاقليمية، عملا غير هجومى على مصر!

ومعنى ذلك أن الخلاف انتقل إلى نقطة أخرى جديدة، هى تحديد معنى الاعتداء الايطالى على الأراضى المصرية الذى يستوجب اعلان الحرب الدفاعية؟ ففى الوقت الذى كان لامبسون يرى فيه أن مجرد اختراق الحدود واحتلال بعض النقاط داخل الأراضى المصرية يعد اعتداء ايطاليا على مصر

يستوجب اعلانها الحرب الدفاعية، فقد حدد على ماهر معنى الاعتداء،
بـ «التوغل» فى الأراضى المصرية!

وواضح أن الغرض الأساسى من تحديد معنى الاعتداء الايطالى بالتوغل،
هو كسب الوقت، حتى يتضح سير الحرب، التى كانت تبدو، فى ذلك
الوقت، فى غير صالح الحلفاء، فإذا صمد الحلفاء، أعلن على ماهر باشا
الحرب طبقا للشروط التى أعلنها فى البرلمان فى الحالات السالفة الذكر، وإذا
انهارت مقاومتهم تجنب على ماهر باشا هذا الإعلان.

فلما انهارت المقاومة الفرنسية سريعا، وطلبت فرنسا الهدنة يوم ١٧ يونية،
كان على على ماهر باشا اختلاق عمل آخر يكسب به الوقت حتى تشفع
الأمر مع بريطانيا، فقد أصدر أوامره إلى القوات المصرية المرابطة على الحدود
المصرية الليبية بالارتداد إلى داخل البلاد، منعا للاشتباك مع الايطاليين إذا
اقتحموا حدود مصر، وتوريط مصر بالتالى فى الحرب وفقا لقراره أمام النواب
يوم ١٢ يونية السالف الذكر. ولم يخف هذا الغرض، فعندما سئل عنه فى
مجلس النواب، أجاب بأن الحكومة «مصممة على الاستهانة بكل الصعاب فى
سبيل تجنب مصر ويلات الحرب، وأنها اتخذت هذا الإجراء لكيلا تتعرض
لتوريط البلاد فى حالة حرب قبل أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما
يراء المصلحة العليا للبلاد».

وقد كان إصدار أمر للقوات المصرية بالارتداد داخل البلاد منعا للاشتباك
مع القوات الغازية، عملا غير مسبوق، لأن القوات المسلحة مهمتها الأساسية
الوقوف على حدود البلاد لمقاومة أى غزو خارجى، فكيف تترك الحدود منعا
للاشتباك؟

على أن الأغرب من ذلك هو المسافة التي ارتدت إليها القوات المصرية وفقا للتعليمات التي صدرت إليها من الحكومة، فقد كانت مسافة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا، وهي المسافة بين السلوم ومرسى مطروح! وهذا واضح من القرار الذي اتخذته وزارة حسن صبرى باشا، التي أعقبت وزارة على ماهر باشا، فقد أمرت القوات المصرية بعدم الاشتباك مع الطليان إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح! إننى أصبحت أول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية.

وفى الوقت الذى كان على ماهر يكسب فيه أكبر وقت ممكن قبل أن يقرر دخول الحرب الدفاعية، بنقل أول مركز للقوات المسلحة المصرية إلى مرسى مطروح، كان يماطل فى الاستجابة للطلبات البريطانية التى كانت تستهدف توريث مصر مع الطليان والألمان. فعلى الرغم من أن السفير البريطانى طلب إليه فى أول يونية ١٩٤٠م، ومرة ثانية فى ٦ يونية، اعتقال جميع الألمان فى مصر فوراً، الذين كانوا مايزالون مطلقى السراح، فإنه لم يعتقل إلا ٧٣ ألمانيا فقط! كذلك ماطل فى طلب عمل حملة دعائية مضادة لإيطاليا فى الصحافة والإذاعة. وفى الوقت نفسه أطلق سراح بعض المعتقلين الإيطاليين، كما امتنع عن الاستجابة لطلب بريطانيا بقطع المعاملات التجارية والمالية مع إيطاليا، وإقفال البنوك الإيطالية، والحجز على الشركات الإيطالية، وهو ما جعل السفير لامبسون يرى أن على ماهر باشا «يسوى الأمور مع الطليان، ويحاول تسهيل الأمور عليهم»!

وعلى ذلك ففى يوم ١٥ يونية أرسل لامبسون برقية إلى حكومته يعلن فيها أن «النتيجة التى توصل إليها بنفسه هى ضرورة أن ينهب على ماهر باشا

بأسرع ما يمكن» ، وأنه أصبح مقتنعا، هو ومستشاروه، فى السفارة، بأن أحسن ما يمكن اتباعه هو أن يسأل النحاس باشا، باعتباره «والد المعاهدة، والرجل الذى يقود غالبية رأى العام، عما يعتبره أنسب وزارة تحل محل وزارة على ماهر باشا، مع انتهاز الفرصة للتأكيد على جسامه المسئولية التى ستلقى على هذه الوزارة، وأيضا الفائدة التى يمكن الحصول عليها - بالتالى - من وزارة تضم إلى جانب الوفد عناصر جديدة» (يقصد وزارة قومية).

ثم قال لامبسون إنه إذا فضل النحاس تأليف وزارة وفدية خالصة، فيجب أن تقبل رغبته، «لأن النحاس، من وجهة نظرى، يؤمن حقيقة بالخطر الإيطالى، ويكره الدول الدكتاتورية. وبالتالي سوف يعمل باخلاص معنا».

كذلك أوضح لامبسون لحكومته «أننا يجب أن نكون حازمين مع الملك فاروق، وهو ما يشاركنى فيه رأى الجنرال ويفل، الذى يرى ضرورة تغيير الحكومة بسرعة، وهو مستعد لمساندتى عند الضرورة. وفى اعتقادنا أن الملك لن يصمد ضدنا، فإن شعبيته قد تدهورت تدهورا كبيرا، وغالبية الشعب أصبحت تعاف حيله الصيانية غير المسئولة».

ولم ينس لامبسون أن يعالج فى برقيته احتمال انتقال على ماهر باشا من رئاسة الوزارة إلى رئاسة الديوان الملكى، فقال إنه «من الضرورى - بطبيعة الحال - منع عودة على ماهر إلى القصر، حيث سيكون فى هذا المنصب أكثر خطورة مما هو عليه فى رئاسة الوزراء»!

وفى ختام برقيته اقترح لامبسون الموافقة على اجراء اتصال مع النحاس باشا فى اليوم التالى، على الأسس المقترحة، وإذا تم ذلك، ففى هذه الحالة لن يكون ثمة مجال للنكوص».

وفى اليوم التالى أرسل لامبسون برقية أخرى يكرر فيها الإلحاح على هاليفاكس باخراج على ماهر باشا، وفيها أبلغه أن حسين سرى باشا، وزير المالية، قد حثه أيضا بقوة على أن يتخذ هذا الإجراء على الفور، إذا أريد انقاذ الموقف، وأضاف أن على ماهر باشا لا يعمل باخلاص مع الإنجليز، وأنه لولا الخوف من تأثير البلاد سياسيا، لتقديم هو وبعض زملائه استقالاتهم من مناصبهم! ثم قال لامبسون: «إن فاروق قد عاد فى تلك الليلة من الاسكندرية، وهو يشعر بأن خطر التأخر فى إصدار القرار قد أصبح عظيما، وأن الاشاعات الواردة حول الأخبار السيئة الواردة من فرنسا (طلب الهدنة) قد جعلت الحاجة أشد إلحاحا لاتخاذ إجراء فوري».

وقد جاء الرد فى اليوم التالى (١٦ يونية) من اللورد هاليفاكس، يوافق على طلب لامبسون بطرد على ماهر من الحكم!

(٢١)

المعركة حول خروج على ماهر باشا من الحكم*

رأينا فى المقالات السابقة كيف تطورت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب منذ نشوب الحرب العالمية الثانية فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، ففى حين أن هذه الفكرة لم تستبعد أصلا إعلان الحرب إذا كانت حربا دفاعية، فإن فكرة الحرب الدفاعية ذاتها أخذت تتراجع بعد هزائم الحلفاء ودخول القوات الألمانية باريس فى يوم ١٣ يونية ١٩٤٠م، وطلب فرنسا الهدنة يوم ١٧ يونية.

فعلى الرغم من أن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب كانت قد فقدت مبررها بدخول إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية، بما يترتب على ذلك من أن تصبح أرض مصر ميدانا للحرب بعد أن أصبحت قاعدة لعمليات بريطانيا

* الوفد ٢٢ أبريل ١٩٩٦م.

الحربية، فإن هزائم الحلفاء وتدهور المقاومة في فرنسا جعل إعلان مصر الحرب على إيطاليا وألمانيا يسدو في أعين المصريين بمثابة انضمام مسبق للجانب الخاسر في الحرب! بكل ما يترتب على ذلك من آثار على وضع مصر السياسي الذي كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م.

هذا هو السبب في القرار الذي اتخذته على ماهر باشا في يوم ١٢ يونية ١٩٤٠م بعدم اعلان الحرب على ايطاليا إلا إذا «توغلت القوات الإيطالية في الأراضي المصرية مبتدئة»، لكي يكسب الوقت حتى تظهر نتائج الحرب. ثم أمره إلى القوات المصرية بالانسحاب إلى مرسى مطروح على بعد ٢٣٠ كم من السلوم، منعا للاشتباك مع الإيطاليين إذا اقتحموا حدود مصر.

وقد كان معنى هذا القرار هو تقبل فكرة أن تصبح أرض مصر مسرحا للحرب بين بريطانيا وحلفائها من جانب، وإيطاليا وألمانيا من جانب آخر، دون أن يعنى ذلك تورط الشعب المصرى نفسه في هذه الحرب، على أساس أنها حرب لا تخصه وليست موجهة ضده، وإنما هي حرب تخص الدول المتحاربة.

وتلك هي الفكرة التي عبر عنها في ذلك الحين بأنها حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» - أى أنها لا تخصنا وإنما تخص غيرنا من الأطراف المتنازعة.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية تفهمت هذا الموقف، على الرغم من أن السفير البريطانى لامبسون كان يرى أن اعتداء القوات الإيطالية على الحدود المصرية كاف لإعلان مصر الحرب. ففي برقية بعث بها اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية إلى لامبسون يوم ١١ يونية ١٩٤٠م أوضح له أن عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فوائد، بشرط وجود حكومة

مصرية يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ ما يطلب منها من إجراءات على وجه السرعة لسلامة القوات البريطانية. ومن هنا يحسن عدم الضغط على الحكومة المصرية لدخول الحرب، وتركها تقرر ما تراه بنفسها.

ومن هنا حين طلب لامبسون اخراج على ماهر باشا من الحكم لم يكن بسبب امتناعه عن إعلان الحرب، وإنما كان بسبب امتناعه عن الاستجابة للطلبات التى قدمها له فى هذا الصدد. وقد كان هذا هو محور المعركة التى دارت فى ذلك الحين حول خروج على ماهر باشا من الحكم. فقد قدم له السير مايلز لامبسون الطلبات الآتية:

١ - اعتقال الأطباء الإيطاليين (بما يعنى حرمان المرضى المصريين من رعايتهم).

٢ - تفتيش المفوضية الإيطالية.

٣ - اعتقال ١٢٠٠٠ إيطالى (وهم الإيطاليون الذين فى سن الخدمة العسكرية).

٤ - قطع الاتصال بالوزير المصرى فى روما.

٥ - تفتيش الوزير الإيطالى المفوض، وتفتيش حقايبه.

٦ - اعتقال موظفى القنصليات الإيطالية.

كان هدف لامبسون من هذه الطلبات الاستفزازية الإيقاع بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية على نحو يؤدى إلى وقوع الحرب. ومن هنا رفض على ماهر باشا الاستجابة إلى هذه الطلبات.

وقد كان هذا الرفض هو الذى استند إليه لامبسون فى طلب إخراج على ماهر باشا من الحكم، وهو عدم التعاون. وسرعان ما توالى طلبات لامبسون لاطهار على ماهر فى صورة عدم التعاون، فأخذ يضغط من أجل تعيين حكام عسكريين بريطانيين للمناطق الحربية وهى: الإسكندرية، والصحراء الغربية، وقناة السويس. فقد اقترح الأدميرال «فرنك ميت» حاكما عسكريا للإسكندرية، «والبريجادير بروك» حاكما عسكريا لقناة السويس، والجنرال ولسون حاكما عسكريا للصحراء الغربية. وكانت حجته أن القائد العام للقوات البريطانية يحتاج إلى غطاء قانونى لأية إجراءات يتخذها.

وقد أبدى على ماهر باشا تعذر إجابة هذا الطلب، لأنه حسب قوله «إجراء غير قانونى لا يمكن اتخاذه إلا بعد إعلان الحرب».

وفى اليوم التالى كان لامبسون يطلب من على ماهر باشا عزل المفوضية والفنصلية الإيطالية «بكوردون» يمنع اتصالها بالناس فى الخارج، بحجة أن رجال المفوضية يروجون لشعار عدم الولاء لبريطانيا.. وقد اعتبر ذلك طلبا رسميا باعتباره ضرورة حربية. كما طلب اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية. وقد رد على ماهر باشا - وفقا لما ذكره فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية - بقوله: إذا اعتقلتم فى إنجلترا الكونت جراندى، سفير إيطاليا فى لندن، فإننى أعمل المثل فى مصر. وقال إنه لا يستطيع أن يحجز الذين يريدون السفر مع الوزير المفوض إلا إذا عرف موقف المصريين فى روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم.

كذلك طلب السفير البريطاني وقف جميع أنواع التعامل التجاري والمالى مع ايطاليا، ومصادرة المؤسسات الإيطالية فى مصر، وتجميد الحسابات الإيطالية فى البنوك المحلية. وعلى الرغم من استعداد حسين سرى باشا وزير المالية للاستجابة لهذا الطلب، فإن على ماهر باشا رفض.

وقد كان ذلك ما دعا حسين سرى باشا إلى الاتصال بالسفير البريطانى «يخته» - حسب قول السفير - «على التخلص من على ماهر باشا فى الحال»! ويؤكد له أن على ماهر باشا لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء، وأنه، لولا الخوف من تأثير البلاد سياسيا لاستقال هو وبعض زملائه فى الحال.

وقد اتخذ لامبسون من كل هذه الأسباب ذريعة لمطالبة حكومته باخراج على ماهر باشا من الحكم، وأنه «يشعر بأن خطر التأخر فى اتخاذ هذا القرار قد أصبح عظيما»!

وواضح أن لامبسون كان يبالغ فى خطورة الموقف، مستندا إلى الصراعات الحزبية والشخصية، وإلى رغبة الوفد فى التخلص من حكومة القصر ممثلة فى وزارة على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة تكون أكثر إدراكا للخطر الفاسى الإيطالى من تلك الوزارة، وأكثر عزما على مقاومتها، وهو ما أصبح يمثل الآن الحاجة الملحة الأولى.

والمهم هو أنه كان تحت هذه الضغوط أن وافق اللورد هاليفاكس على طلب لامبسون بخصوص إخراج على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة.

على أن هذه الموافقة أثارت قضية عويصة هى شكل الحكومة التى تخلف وزارة على ماهر باشا؟

ففى ذلك الحين كان شكل الحكومات التى تتألف فى مصر، وفقا للتجارب الحزبية منذ نشأة الحياة الدستورية بمقتضى دستور ١٩٢٣م، لا يتعدى الأشكال الآتية:

١ - وزارة حزبية.

٢ - وزارة محايدة.

٣ - وزارة قومية.

وقد كان شكل الحكومات الحزبية يتراوح بين حكومة وفدية تصل إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة، ووزارات قصر تصل إلى الحكم من خلال انتخابات عامة مزورة! أما الوزارات المحايدة، وهى اختراع مصرى بحت، فقد أوجدت الحاجة إليها عمليات تزوير الانتخابات التى ابتدعها إسماعيل صدقى باشا فى انتخابات عام ١٩٢٥م. وكانت مصر قد شهدت وزارتين محايدتين حتى ذلك الحين، الأولى هى وزارة عدلى يكن باشا فى ٤ أكتوبر ١٩٢٩م، والثانية، هى وزارة على ماهر باشا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦م. ونلاحظ أن الانتخابات التى كانت تجريها هذه الوزارات المحايدة كانت نأتى فى جميع الأحوال بأغلبية وفدية، ووزارات وفدية بالتالى.

أما الوزارات القومية، أو الائتلافية، فهى التى تتكون من تألف عدد من الأحزاب. وقد شهدت مصر حتى ذلك الحين ثلاث وزارات قومية: الأولى هى وزارة عدلى يكن فى ٧ يونية ١٩٢٦م، والثانية هى وزارة ثروت باشا فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧م، والثالثة هى وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى فى ١٧

مارس ١٩٢٨ م. والوزارات الثلاث نشأت من عباءة ائتلاف عام ١٩٢٦ م، وقد انتهت بدرس بالغ للوفد، هو ألا يدخل في وزارة قومية بعد ذلك! وهو ما استمر مبدأ ثابتاً من مبادئ «الوفد»، فلم تتألف بعد ذلك وزارة قومية حتى نهاية العصر الملكي!

ومن هنا فإن تأليف وزارة تخلف وزارة على ماهر باشا لم يكن عملاً سهلاً كما يحدث في أي بلد يتخذ من النظام الليبرالي أساساً لحياته السياسية، حيث تقوم الوزارة القائمة بإجراء انتخابات عامة وتقبل نتائجها، وإنما كان عملاً صعباً يحتاج إلى مشاورات طويلة. وهو ما حدث بالفعل.

فعلى الرغم من موافقة اللورد هاليفاكس على خروج على ماهر باشا من الحكم، فإنه حدد شكل الحكومة التي ستخلفه، بحيث تكون وزارة قومية تمثل أكبر عدد ممكن من الأحزاب. فقال في رسالته إلى السير مايلز لامسون: «ولمعلوماتك الخاصة، فإن هدفنا هو أن تكون هذه الوزارة الجديدة بحيث تمثل أكبر عدد ممكن من العناصر السياسية. وإنني أرى من الحكمة - إذا كان ذلك ممكناً - أن نحد رئيس وزراء غير وفدي، يحظى بتأييد النحاس باشا، بدلاً من أن نتقدم إلى النحاس مباشرة. وإنني لمتأكد من أنك تقدر أن تأليف وزارة وفدية خالصة لن يثير فقط عدااء القصر، بل عدااء الدوائر السياسية الأخرى أيضاً، التي يعتبر تعاونها معنا ذا قيمة لنا. وأملئ أن تتمكن الوزارة الجديدة من إحراز ولاء الجيش المصري وولاء الشعب المصري».

وقد وافق السفير البريطاني على رأى اللورد هاليفاكس في استبعاد فكرة تأليف وزارة وفدية خالصة، على أساس أن مثل هذه الوزارة سوف تثير عدااء

القصر وجميع القوى السياسية الأخرى (قوى الانقلاب)، كما أنها ستعنى
تخلينا عن أصدقاء مثل حسين سرى باشا وأحمد ماهر باشا اللذين أبديا
استعدادهما للتعاون.

وأخذ ينصح بتأليف وزارة غير حزبية (وزارة محايدة) قائلا إن هذا هو
رأى كل من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا، وبالتالي فإن مثل
هذه الوزارة سوف تحرز تأييد الوفد والأحرار الدستوريين وربما السعديين أيضا.
وببقى الاتفاق على شخص رئيس الوزارة المحايدة!

(٢٢)

التبليغ البريطانى الاول لاقالة على ماهر باشا*

جعلت هزائم الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية من دخول مصر فى الحرب عملا يعرض وضع مصر السياسى الذى كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م للخطر، إذ كان بمثابة انضمام مسبق للجانب الخاسر. وقد كان ذلك ما دعا على ماهر باشا إلى المعاطلة فى إعلان الحرب الدفاعية عن طريق سحب القوات المصرية من السلوم إلى مرمى مطروح، حتى تتفادى الاشتباك مع القوات الإيطالية إذا اقتحمت حدود مصر. وهو ما يعنى أن تصبح مصر مسرحا للحرب بين الحلفاء والمحور بدون أن تشتبك فيها مصر. وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا الأمر الواقع بشرط أن تكون الحكومة المصرية القائمة فى الحكم متعاونة مع بريطانيا. على أنه لما كانت الطلبات التى قدمها السفير البريطانى

* الوفد ٢٩ أبريل ١٩٩٦م.

لامبسون (كيلرن فيما بعد) إلى على ماهر باشا طلبات استفزازية، فقد اتخذ لامبسون من رفض على ماهر ذريعة للمطالبة بإبعاده عن الحكم، وهو ما وافق عليه اللورد هاليفاكس يوم ١٦ أبريل ١٩٤٠ م. وبذلك انتقلت القضية إلى شكل الحكومة التي تخلف وزارة على ماهر باشا في الحكم، وهل تكون حكومة وفدية خالصة، أو حكومة قومية، أو حكومة محايدة؟

على أن القضية لم تكن بالبساطة التي تصورها السفير البريطاني لامبسون. فقد كان في تلك الساعة أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، عن طريق استعداد ملك إنجلترا والحكومة البريطانية على السفير البريطاني! ففي اليوم التالي لتلقى لامبسون موافقة اللورد هاليفاكس على إخراج على ماهر باشا، وهو يوم ١٧ أبريل ١٩٤٠ م سافر إلى الإسكندرية، وقابل الملك فاروق، وقرأ عليه الفقرتين الأوليين من برقية هاليفاكس، وقدم له - بناء على طلبه - مذكرة مكتوبة بهما، ثم طلب إليه أمرين:

الأمر الأول، أن يخرج على ماهر من الحكم، ويخرج بسرعة.

والأمر الثاني، ألا يعود على ماهر إلى القصر مرة أخرى، بعد أن أثبتت التجربة أن وجوده في القصر يجعل عمل أي حكومة أمرا مستحيلا.

وهنا طلب الملك فاروق فسحة من الوقت يتخذ فيها قراره، وسأل السفير عما إذا كان يوصى بحكومة معينة؟ فلم يوص لامبسون بشيء، ولكنه اشترط أن تكون الحكومة الجديدة «بحيث تنفذ المعاهدة بولاء لفظا ومعنى، وتحتضن بموافقة الشعب». واستطرد قائلا: إنه لا يجعل اعلان الحرب شرطا مسبقا لتأليف الوزارة الجديدة. وأكد هذه العبارة عدة مرات!

ونصح لامبسون فاروق باستشارة كل من محمد محمود باشا، باعتباره زعيم المعارضة الرسمية، والنحاس باشا باعتباره زعيم الحزب الذى يحظى بتأييد الجماهير. وكرر هذه النصيحة ثلاث مرات!

على أن فاروق، الذى يكره مصطفى النحاس، اعترض على مطلب السفير باستشارته، قائلا: إن النحاس سبق له أن أهانه من نفس المقعد الذى يجلس عليه لامبسون! وقد رد لامبسون بأن ما يطلبه من الملك هو أقل بكثير مما يمكن للملك أن يعمل له مصلحة بلاده، «لمصلحة عرشه»!

وهنا أخذ فاروق يصخب لبعض الوقت - حسب قول السفير - ولكن لامبسون واجهه قائلا: «إننا جادون لحد الموت، وفى نيتنا أن نحصل على رئيس وزارة صديق، وعلى حكومة تقف إلى جانبنا بولاء، وتتعاون معنا فى كل ما نطلبه، ولو أنه ليس من الضروري أن تعلن هذه الوزارة الحرب». ثم هدد فاروق - بلباقة - بأن الجنرال ويفل، (القائد العام للشرق الأوسط) «ينتظر بقلق عودته ذلك المساء لمعرفة أى مدى سوف يذهب إليه جلالته فى استعداده للعمل وفقا للمخطوط التى تريدها»، ورجا فاروق «ألا يلعب بالنار! وأن يسرع فى اتخاذ قراره، وألا تضلله نصائح على ماهر باشا الخطرة»!

وقد رد فاروق بأنه، بوصفه ملكا على مصر، فإن واجبه يتطلب منه الابتعاد عن الحرب مادام فى الجانب الخاسر. وقد رد عليه لامبسون قائلا: «إن مصر سوف تغرق معنا أو تطفو معنا، ومن الأفضل لها أن تطفو وأن تبذل قصارى جهدها فى ذلك، لأننا سوف نتصر فى النهاية، ومن الأفضل للملك ألا تضلله الآراء حول هذا الموضوع»!

وقد كان تفسير لامبسون لعبارة فاروق الأخيرة، الخاصة بالابتعاد عن الحرب حتى لا يكون في الجانب الخاسر، هو أن فاروق كان فيما يبدو متأثراً بالأنباء التي وصلت من فرنسا عن طلبها الهدنة، والتي لا بد أنه سمع بها، على الرغم من أن لامبسون لم يكن قد سمعها بعد. وقال لامبسون في ختام برقيته لهاليفاكس: إنه ما دام لا يملك أن يوجه انذاراً نهائياً للملك، فإنه لا يستطيع أن يضغط عليه بأكثر من ذلك.

وقد كان في هذه الظروف أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، وذلك باستعداد ملك إنجلترا والحكومة البريطانية على سفيرها في مصر لامبسون. ففي اليوم التالي مباشرة (١٨ يونية ١٩٤٠م) زار أحمد حسنين باشا، الأمين الأول، السفير لامبسون، وأبلغه بأن الملك فاروق قد أبرق إلى ملك إنجلترا يعرض عليه الأمر، وقال إنه إلى أن يرد الرد فلن يكون هناك أية حكومة جديدة!

وفي اليوم التالي (١٩ يونية) سلم السفير المصري في لندن حسن نشأت باشا رسالة الملك فاروق إلى ملك إنجلترا، وفيها أشار إلى التسهيلات التي تقدمها مصر لبريطانيا، ومساندتها لقضية الديمقراطية، وشكا من تدخل السفير البريطاني في شؤون مصر الداخلية بطلبه تغيير الوزارة فوراً، وأنه صاحب هذا الطلب «بعبارات تهديدية خارجة عن حدود اللياقة»، عن نية بريطانيا اتخاذ تدابير تؤدي إلى خلق تعقيدات مؤسفة في «مصر».

وفي نفس اليوم ١٩ يونية قابل السفير المصري حسن نشأت اللورد هاليفاكس، وقرأ عليه رسالة طويلة من على ماهر باشا ذكر فيها أن الحكومة

المصرية تجيب مطالب السلطات البريطانية قلبيا وباخلاص، ولكن نظرا لأن الجيش المصرى غير مجهز للهجوم، فإن الفائدة التى تجنيها بريطانيا من دخول مصر سوف تكون أقل بكثير من الخطر الذى تواجهه لو دخلت مصر الحرب.

وأشار على ماهر باشا فى رسالته إلى أنه على الرغم من أن مصر بعد قيام الحرب قطعت علاقاتها الدبلوماسية بإيطاليا، وقدمت كل المساعدات المطلوبة، فإن الجانب البريطانى يتقدم بمطالب غير معقولة، مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالى وترك المستشفى بدون أطباء، وطلب اعتقال ١٢ ألف ايطالى معظمهم من العمال، وهم مستقرون فى مصر منذ أجيال، وكذلك طلب اعتقال أربعة من هيئة القنصلية الإيطالية، وطلب الإذن باقتحام مقر البعثة الإيطالية وتفتيشه، بالإضافة إلى تفتيش جيوب وحقائب وزير إيطاليا المقوض وأعضاء بعثته عند سفرهم، وهذه الاجراءات تواجه الحكومة المصرية بمشكلة بالنسبة لبعثتها فى روما تماثل تلك التى واجهتها بالنسبة لبعثتها فى برلين.

وأشار على ماهر باشا فى رسالته لوزير الخارجية البريطانى إلى أن ما يشكو منه السفير البريطانى من أن الحكومة المصرية لا تولى الاجراءات التى اتخذتها نحر الإيطاليين نفس الأهمية التى أولتها لاجراءاتها ضد الألمان، منشؤه الفارق الكبير بين حجم كل من الجاليتين الإيطالية والألمانية، ونشاطهما الاقتصادى، فضلا عن أن الكثيرين من الإيطاليين يقيمون فى مصر منذ أجيال وانفصمت علاقتهم بإيطاليا!

وفى الوقت نفسه أخذ على ماهر باشا يستدر عطف الرأى العام المصرى عن طريق إذاعة الأخبار بأن بريطانيا تعمل على إخراجه من الحكم ظلماء،

وأنها تريد إرغامه على إعلان الحرب. وصرح في مجلس النواب يوم ١٩ يونية بأن الحكومة مصممة على الاستهانة بكل الصعاب في سبيل تجنب مصر ويلات الحرب. وهو ما دعا لامبسون إلى الإبراق إلى حكومته في نفس اليوم (١٩ يونية) يقول إن الموقف يتدهور بسرعة، وإن على ماهر باشا مشغول في إذاعة الأخبار عن محاولة بريطانيا إخراجهم من الحكم، وأنه لا ينوي الخروج. وطلب من وزير الخارجية البريطانية أن يأتي رد ملك إنجلترا معتمدا الإجراء الذي اتخذ، والنصيحة التي قدمت لفاروق طبقا للتعليمات التي وصلت منه.

ولتكذيب على ماهر باشا في قوله بضغط بريطانيا عليه لإعلان الحرب، ووقوفه ضد هذا الضغط - وهو الذي قصد به استدراج مساندة الرأي العام المصري - أصدرت الحكومة البريطانية بلسان مصدر بريطاني رسمي في لندن بيانا في يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠م، كذبت فيه أنها تعمل لإرغام مصر على إعلان الحرب، وقالت إنها ليس لها غرض كهذا، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أى شيء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية في مصر.

وفي الوقت نفسه كان لامبسون يرسم لحكومته الخطة التي تتبعها في حالة ما إذا رفض فاروق تبليغ ١٧ يونية ١٩٤٠م. فقد اقترح في برقية أرسلها يوم ١٩ يونية ١٩٤٠م تهديد فاروق بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، وقال إنه، لا هو ولا القسائد العظام، يودان ذلك، لأنه على الرغم من أن الاستعدادات قد اتخذت، والقوات أصبحت جاهزة، فإن ذلك قد يعنى حجز قوات كبيرة للمحافظة على الأمن الداخلي، فضلا عن الصعوبات الإدارية

المحتملة، ولكن من الواضح - كما قال - «أن مركزنا سوف يكون أسوأ بكثير إذا سمح لعلی ماهر بالبقاء فی القصر بعد الاجراء الذى اتخذناه! ومن هنا فقد أُلح لامبسون على هالیفاكس بضرورة أن يؤيد رد ملكنا المتخيرا على فاروق خروج على ماهر باشا من الحكم، وعدم عودته إلى القصر.

ولكى يعزز لامبسون طلبه، أبلغ هالیفاكس أن الأمير محمد على، ولى العهد، زاره صباحا فی نفس اليوم، وأُلح فی ضرورة أن يستقبل وزیر الخارجية البريطانية بتحفظ كبير اية اعتراضات تقدم له بواسطة السفير المصرى فی لندن، الذى وصفه بأنه «غير أهل للثقة»!

على أن التحاء فاروق وعلى ماهر باشا إلى السلطات العليا فی لندن، لم يلبث أن أتى بنتائج طيبة فی يوم ١٩ يولية، وهى نتائج مخالفة لما طلبه لامبسون من وزیر الخارجية البريطانية! فحين قابل حسن نشأت باشا اللورد هالیفاكس لتقديم اعتراضات على ماهر باشا على تدخل السفير البريطانى فی مصر، أبدى هالیفاكس رغبة فی التفاهم، وصرح بأنه يدرك «الصعوبات التى يواجهها على ماهر باشا، خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعلان الحرب»، وقال: «إننا لم نضغط من أجل ذلك، ولكن القوات المصرية كانت جدیرة بأن تضعف معنوياتها وتوهن عزيمتها بسبب ميوعة الموقف فی مصر بأكثر مما لو اتخذت موقفا أكثر شجاعة. ثم أفهم السفير المصرى أن السفير البريطانى فی مصر يتصرف وفقا للسلطة الكاملة المفوضة له.

على أن هالیفاكس كتب إلى لامبسون فی نفس اليوم ١٩ يونية ١٩٤٠م يطلب إليه التخلی عن المطالب التى قدمها لعلی ماهر باشا بخصوص

إساءة معاملة الوزير الإيطالى المفوض فى مصر وأعضاء المفوضية الإيطالية، قائلا: إنه من المستحسن تفادى الاستغزاز غير الضرورى فى المسائل الصغيرة نسبيا، والتي ربما تعطى الفرصة لحدوث اضطراب ضد سياستنا العامة.

وفى اليوم التالى ٢١ يونية، كتب إلى لامبسون بتنازل آخر، فقد أبلغه بأنه يفضل عدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، حتى نتجنب موقفا نتيج فيه للملك ولرئيس الوزراء الادعاء بأنهما «كانا يدافعان عن استقلال مصر ضدنا». واعترف هاليفاكس بأنه يدرك تماما أن معظم السياسيين المصريين غير مبالين فى الظروف الحاضرة لتوريث بلادهم أكثر من اللازم، ولكن من الضرورى - كما قال - أن تكون هناك حكومة ما فى مصر لا تكون - على الأقل - أضعف فى تأييدنا من حكومة على ماهر باشا!

وحتى لا تبقى البلاد بلا حكومة، فقد أبلغ هاليفاكس لامبسون أنه إذا اشترط فاروق تعيين على ماهر باشا فى القصر لكى يؤلف حكومة جديدة، «فانى لن أكون مستعدا لأن أدع هذه المسألة تسد الطريق، لأن النقطة الأساسية هى الحصول على حكومة جديدة، على أن تتمكن الحكومة الجديدة، بعد أن يتم تشكيلها، من التخلص منه بعد ذلك بالتعاون معنا!»

(٢٣)

الملك فاروق يهدد بالتنازل عن العرش إذا أخرج على ماهر *

انتهى النزاع بين الملك فاروق والسفير البريطاني سير مايلز لامبسون بقبول الحكومة البريطانية فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، وتخليها عن مطلب اساءة معاملة الوزير الإيطالي المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية في مصر، واقتناعها بعدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية في مصر، وإذعانها لفكرة انتقال على ماهر باشا من رئاسة الحكومة إلى رئاسة الديوان الملكي في مقابل عدم بقاء البلاد بلا حكومة، على أن تتمكن الحكومة المصرية الجديدة فيما بعد من التخلص من على ماهر باشا وإبعاده عن القصر الملكي بالتعاون مع السلطات البريطانية.

* الوفد ٦ مايو ١٩٩٦ م.

على هذا النحو تم البت في مصير على ماهر باشا بالخروج من الوزارة، وبقيت مشكلة الوزارة الجديدة. وقد تطلبت هذه جهودا أخرى من الملك فاروق، خشية أن يأتى التغيير بحكومة وفدية تقضى على سلطته التى اكتسبها منذ أقال مصطفى النحاس فى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ م. وقد قام بهذه المهمة سفيره فى لندن حسن نشأت باشا، الذى قابل اللورد هاليفاكس، وأقنعه بمخاطر حل برلمان الأقلية الذى لا يمثل الشعب والذى قامت بتزويره حكومة محمد محمود باشا، واجراء انتخابات جديدة حرة، بحجة أن مثل هذه الانتخابات سوف تأتى ببرلمان وفدى مائة فى المائة، وهو ما سوف يسبب مصاعب كبيرة فى وقت عاجل، وأن الشئ المطلوب إنما هو حكومة جبهة متحدة.

ولما كانت بريطانيا مهددة بالهزيمة فقد قبل اللورد هاليفاكس هذه الحجة، وأفهم نشأت باشا أنه لا يهمه أى حكومة تتألف، بشرط أن تكون «قوية، ولها صفة تمثيلية، وأن يتم تأليفها بسرعة». وقد كتب حسن نشأت باشا بفحوى هذا الكلام للملك فاروق، وقال إن هاليفاكس قد أبدى أمله فى أن يكون تسيير الحكومة بدون جلبة، «ويدون حل البرلمان»، وأن تحصل الحكومة الجديدة على أكبر قدر من التأييد من الأحزاب السياسية.

على هذا النحو سقطت فكرة تأليف وزارة وفدية، وأصبحت القضية هى قضية تأليف وزارة قومية تمثل الأحزاب، بعد استقالة على ماهر باشا.

على أن فاروق، الذى أطمعه نتائج لجوئه إلى الحكومة البريطانية، لجأ إلى المقامرة باستقلال البلاد فى سبيل الاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزارة!

فقد أوعز إلى على ماهر باشا بعدم تقديم استقالته، وفي الوقت نفسه لمح إلى أحمد ماهر باشا بأنه يؤثر التنازل عن العرش دون التفريط في على ماهر باشا! وهو ما أبلغ به الأخير لامبسون، في الوقت الذي أعلن فيه على ماهر باشا عدم نيته في الخروج من الحكم!

وقد ترتب على هذا الموقف أن عاد موقف الحكومة البريطانية إلى التشدد، واسترد لامبسون قوته من جديد. فقد كتب إلى هاليفاكس في يوم ٢١ يونية ١٩٤٠م يقول: إن كل ساعة تأخير في استبدال على ماهر باشا تضعف مركزنا، ونعرض سلامة قواتنا للخطر وتقلل من عدد الذين مازالوا يثقون فينا، حتى إن الأمير محمد على - على سبيل المثال - يتحدث عن مغادرته مصر! ذلك أن مصر كلها تعرف الآن - وليس على ماهر باشا وحده - أننا قد طلبنا طرده من الحكم، وبالتالي أصبح من المستحيل تماما بالنسبة لنا أن نستمر في التعامل معه، سواء كان رئيسا للوزارة أو في القصر، وعلى ذلك فالبلاد الآن تعتبر من الناحية العملية بدون وزارة يمكن التعاون معها. وإنني أخشى أن نكون قد تجاوزنا النقطة التي يمكننا فيها الحصول على حكومة صديقة، أو حتى أي تغيير في الحكومة إطلاقا، بمحض استخدام لهجة حازمة!

وعلى ذلك أصبح الأمر يتطلب اللجوء - وفقا للامبسون - إلى برنامج للعمل يشتمل على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، تتضمن التحقق مما إذا كان فاروق، بعد تسلمه رد ملك إنجلترا ونصيحة السفير، سوف يقبل على ماهر باشا من الحكم ويؤلف وزارة جديدة تكون مستعدة لتنفيذ المعاهدة وتحظى بالتأييد الكافي في البلاد، وفي هذه الحالة لن تكون ثمة حاجة لاستخدام القوة. أما إذا

أصر فاروق على الاحتفاظ بعلى ماهر باشا، فهنا تكون المرحلة الثانية، وفيها يسأل السفير لامبسون النحاس باشا عما إذا كان مستعدا لتأليف حكومة وفدية، أو غيرها؟ فإذا أجاب بالموافقة، فيجب أن يحصل السفير على ترخيص من الحكومة البريطانية يسمح له بتهديد الملك فاروق بإعلان الأحكام العسكرية، واستخدام القوة المسلحة عند الضرورة لتأليف هذه الحكومة. أما إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة على الإطلاق، أو لم يتمكن من تأليف الوزارة بسبب عدم فاعلية التهديد بقانون الأحكام العسكرية البريطانية، فعندئذ لا يبقى مفر من إدارة البلاد تحت الأحكام العسكرية البريطانية، بمعاونة أية عناصر مصرية صديقة ترغب في التعاون معنا. وانتهى لامبسون إلى أنه قد حصل على موافقة كل من القائد العام لقوات الشرق الأوسط وقائد الطيران على ذلك.

وقد رد اللورد هاليفاكس في اليوم التالي مباشرة (٢٢ يونية ١٩٤٠م) بالموافقة على الخطة المقترحة، وقال إنه إذا هدد الملك فاروق بالتنازل عن العرش، فلدى لامبسون السلطة لقبول هذا التنازل! وفي هذه الحالة يجب ألا يترك فاروق طليقا في البلاد، كما يجب ألا يتعد عن الرقابة البريطانية ليصبح «مطالبيا بالعرش» في أيدي الإيطاليين! ولكن قبل الاتصال بالنحاس باشا يستحسن أن يفهم الملك بصفة نهائية أننا نعتبر استمرار العلاقات بين على ماهر باشا والعليان، مع وجود المفوضية الإيطالية بالقاهرة، انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف، وأن هذا الانتهاك يبرر تبريرا كاملا اجراءاتنا. وإذا أصبح إعلان الأحكام العسكرية البريطانية أمرا لا مفر منه، فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية لأحكام المادة الخامسة المذكورة، وأنها لم تطلب من مصر أن تقاتل معركتنا، ولكن أن تستعد -

بوصفها حليفة مخلصه - للقتال عند الضرورة من أجل استقلالها الذي تهدده إيطاليا ولا تهدده إنجلترا! وأن قانون الأحكام العسكرية سوف يكون إجراء مؤقتا أملاء الهجوم الإيطالي واعتبارات الأمن العام في مصر، وأنه لن يتدخل في الحياة العادية إلا في أقل حيز ممكن.

على أن فاروق عندما أحسن بجدية الخطر أخذ يستعد للتراجع والتخلي عن على ماهر باشا بطريقة تحفظ له كرامته، فدعا إلى اجتماع في قصر عابدين يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠م للتداول في الأمر، حضره كل من: على ماهر، ومصطفى النحاس، وأحمد زيور، وإسماعيل صدقي، وعبدالفتاح يحيى، ومحمد محمود خليل، وأحمد ماهر، ومحمد صالح حرب، ومحمد توفيق رفعت، ومحمد حلمي عيسى، ومحمود بسيوني، ومحمد بهي الدين بركات، ومحمد حافظ رمضان، والشيخ مصطفى عبدالرازق، وعبد الحميد بدوي، وعبدالوهاب طلعت.

وحضر فاروق الاجتماع، وخاطب الحاضرين قائلا: «إنه دعاهم ليقف على آرائهم فيما طلبته الحكومة البريطانية بلسان سفيرها من تغيير حكومة على ماهر باشا، وأنه يترك لهم حرية البحث. وناشدتهم أن يضعوا مصلحة البلاد العليا نصب أعينهم، ألا يفرطوا في كرامة مصر، وأنه يدع ذلك في أعناقهم». وبعد أن غادر قاعة الاجتماع، بدأ على ماهر باشا يشرح موقفه من طلبات الإنجليز، وانتهى إلى القول بأن كل ما طلبوه تقريبا قد أجيب!

وهكذا بعد أن أتاح فاروق الفرصة للإنجليز للتدخل في شؤون البلاد الداخلية بعدوانه على الدستور، وتزييفه الانتخابات، واستهائته بإرادة الأمة،

واتصالاته بإيطاليا الفاشية، أخذ يتظاهر بالدفاع عن كرامة البلاد، ويظهر الاعتداء عليه في شكل اعتداء على استقلال البلاد، ويظهر تدخل الانجليز لطرد علي ماهر باشا من الحكم في شكل تدخل لارغام مصر على دخول الحرب، على الرغم من البيان البريطاني يوم ٢٠ يونية، الذي كذب أن بريطانيا تعمل لارغام مصر على اعلان الحرب!

لقد كان فاروق في تلك الأزمة السياسية يناور بكل مايملك من وسائل للحيلولة دون تأليف وزارة وفدية بارادة الشعب، ويستغل نفور الشعب من دخول حرب في الجانب الخاسر للظهور في مظهر البطولة، والاستجابة لرغبة الشعب، مع أن تاريخ علاقاته مع القوى الفاشية (إيطاليا وألمانيا) - وهو ما أثبتناه في مستهل هذه الدراسة - يوضح أنه كان يستجيب لميوله الشخصية وليس لمصلحة مصرية. وكان يعاونه في ذلك علي ماهر باشا الذي كان رئيسا لحكومة لا تمثل الشعب وإنما تمثل القصر.

والمهم هو أن هذا الاجتماع أنقذ فاروق من الخضوع للمطلب البريطاني بإبعاد علي ماهر باشا، وجعله خضوعا لرأى زعماء الأحزاب! فقد تبادل الحاضرون الرأى من الساعة الخامسة إلى الساعة العاشرة مساء، واتخذوا قرارا بالموافقة على استقالة وزارة علي ماهر باشا! وقد جاء في القرار أنه «لإزاء اصرار علي ماهر باشا على الاستقالة، فإنهم يضعون الأمر بين يدي جلاله الملك ليصرفه بحكمته»!

وهذا الكلام معناه أن علي ماهر باشا كان قد قدم الاستقالة بالفعل إلى الملك! على أن تاريخ الاستقالة يوضح بجلاء أن علي ماهر باشا لم يكن قد

قدم استقالته فى ذلك الحين! لأن تاريخ الاستقالة كان فى اليوم التالى للاجتماع، أى فى يوم ٢٣ يونية ١٩٤٠م! وفيها أشار إلى أن «الاستمرار فى الحكم أصبح متعلنا لأسباب قاهرة خارجة عن ارادتنا».

وقد كان على أثر ذلك، وبعد أن أجبر فاروق على إبعاد على ماهر باشا من الحكم، أن انتقلت معركته إلى منع تأليف وزارة وفدية! ففى اليوم التالى زار لامبسون فاروق، فقدم له هذا نسخة من قرار الزعماء، قائلا إنه «سوف يؤلف وزارة تمنح الفرصة كاملة ويأمل أن تنجح فى مهمتها لمصلحة البلدين» وهو ما يعنى أنها سوف تتألف وفقا لارادته. ولكن لامبسون قرأ عليه عبارة اللورد هاليفاكس لنشأت باشا التى يشترط فيها أن تكون الوزارة الجديدة «وزارة قوية على استعداد لتنفيذ المعاهدة، وتحظى بتأييد البلاد»، وفسر ذلك بأن النحاس باشا، «باعتباره زعيم الأغلبية، يجب أن يستدعى وأن تتبع نصيحته بشأن تأليف الوزارة».

وقد كان موقف لامبسون فى ضرورة تأييد الوفد للوزارة الجديدة، هو أن هذا التأييد، حتى لو كان وحده، يوفر للوزارة الجديدة «أكبر قدر من التأييد، لأنه الحزب الذى يحرز أكبر أتباع فى البلاد، بينما تأييد غالبية الأحزاب للوزارة الجديدة لا يوفر لها هذا القدر الكبير من التأييد، لأنها أحزاب لا تحظى بتأييد غالبية الشعب».

على أن فاروق تردد فى استدعاء النحاس باشا، خوفا من إفشال خطته، وهنا أصر لامبسون على ضرورة حصوله من فاروق على جواب منه بالرفض أو

القبول، وأمهلته إلى ساعة الغروب من ذلك اليوم، للحصول على الجواب، قائلاً إنه يحسن أن يكون الرد بالاجاب.

وقد أفلح هذا الانذار، ففي مساء ذلك اليوم ٢٣ يونية، زار أحمد حسنين باشا السفير البريطاني وأبلغه بأن فاروق قد وافق على خروج على ماهر باشا من الوزارة، وعلى عدم عودته إلى القصر. وقال إن النحاس كان قد أبدى رأيه في اجتماع الزعماء يوم ٢٢ يونية بتأليف وزارة محايدة تتمتع بتأييد الأحزاب وتجرى انتخابات حرة في الوقت المناسب، وأنه لذلك يقترح استدعاء النحاس مع رؤساء الأحزاب للاتفاق على رئيس وزارة محايد. وقد وافق لامبسون على عقد هذا الاجتماع، وألح على ضرورة أن يحرز رئيس الوزراء الجديد تأييد النحاس باعتباره زعيم العالبة.

على أن فاروق كان يدخر في جعبته المزيد من المناورات.

(٢٤)

اتصالات عبد الوهاب طلعت باشا السرية برؤساء الأحزاب*١

رأينا كيف أن محاولات فاروق للاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزراء قد فشلت، وأن تهديده بالتنازل عن العرش لم يثن السلطات البريطانية عن الإصرار على خروج على ماهر باشا، وعدئذ لجأ إلى زعماء الأحزاب لتغطية تراجعهم، ولم يجد واحدا من هؤلاء الزعماء الذين اجتمعوا يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠ م تمسك ببقاء على ماهر باشا في الحكم، بل اتخذوا قرارا جماعيا بخروجه، ولكن تحت غطاء اختراعوه، وهو «إصرار على ماهر باشا على الاستقالة»، مع أن على ماهر باشا لم يكن قد قدم استقالته حتى ذلك الحين! وبذلك لم يجد على ماهر باشا بدا من الاستقالة في اليوم التالي ٢٣ يوية ١٩٤٠ م.

* الوفد ١٣ مايو ١٩٩٦ م.

وعلى هذا النحو برزت قضية الوزارة التى تخلفه! وقد قاتل فاروق فى هذه القضية قتالا ضاريا حتى يمنع تأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس تسلب منه سلطاته، التى استقرت فى يده منذ قام بانقلابه الدستورى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ م باقالة حكومة مصطفى النحاس باشا. ولم يكن لدى الإنجليز فى تلك الظروف التى تهددهم بالهزيمة مانع من ذلك بشرط موافقة مصطفى النحاس على الحكومة الجديدة، على اعتبار أن تأييد الوفد، ولو كان وحده يوفر للوزارة الجديدة أكبر قشر من التأييد، باعتباره زعيم الأغلبية فى البلاد.

على أن فاروق، الذى كان يعلم أن وزارة يؤيدها الوفد سوف تحدد من سلطاته بالضرورة، أقدم على تنازل آخر فى مقابل ترك الحرية له لتأليف الوزارة التى يريد، فأبلغ أحمد حسنين باشا لامبسون أن فاروق لم يوافق فقط على خروج على ماهر باشا من الوزارة، وإنما على عدم عودته إلى القصر أيضا! وبذلك اختفى شبح على ماهر باشا من عين لامبسون، وأصبح على استعداد للتساهل فى مسألة تأليف الوزارة الجديدة.

وقد قام بالمهمة الجديدة عبدالوهاب طلعت باشا، وكيل الديوان الملكى، الذى عهد إليه فاروق باستطلاع آراء رؤساء الأحزاب فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونية، للتوصل إلى رئيس وزارة يلقى رضاء الإنجليز وموافقة برلمان الأقلية، ويكون بديلا عن وزارة يرضى عنها الوفد. وقد قام عبدالوهاب طلعت باشا بهذه المهمة خير قيام، وقدم تقريرا مهما إلى فاروق تحت عنوان «اتصالات شخصية بين عبدالوهاب طلعت باشا وكيل ديوان جلالة الملك، ورؤساء الأحزاب الذين اجتمعوا بقصر عابدين»، وهذا التقرير هو الذى نعتد عليه فى

هذا المقال، لأنه يكشف صورة الحياة السياسية في مصر التي أفسدها فاروق بنزعتة الدكتاتورية، التي أدت إلى تدخل الإنجليز في الشؤون الداخلية المصرية، على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت حاسمة في منع الإنجليز من هذا التدخل.

فعلى الرغم من أن زعماء أحزاب الأقلية الذين استشارهم عبدالوهاب طلعت باشا كانوا يعرفون جيدا أن عودة الحياة الدستورية هي العلاج الوحيد للأزمة التي جرت والتي أدت إلى تدخل الإنجليز، إلا أن واحدا منهم لم يفكر في النصح بها، لأنهم يعرفون أن عودة هذه الحياة الدستورية يعنى خروجهم من الحياة السياسية وعدم اقترابهم من الحكم!

فعندما استشار عبدالوهاب طلعت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا، رئيس الحزب السعدى، وكان من زعماء الوفد السابقين الذين انشقوا عليه طمعا في رئاسة الوزارة، حصر ترشيح رئاسة الوزارة في شخصه أو في زميله النقراشى، أو حسين سرى باشا، وإن أبدى استعداداه لتقبل حسين سرى باشا لرئاسة الوزارة.

وقد رد عليه عبدالوهاب طلعت باشا بأن هناك قضية مرفوعة ضده تحول بينه (أى بين أحمد ماهر) وبين توليه الوزارة، أو على حد قوله: «صارحت الدكتور أحمد ماهر باشا بأن القضية المعلقة الآن لاشك أنها ستحول دون دعوته وإشراكه في الوزارة، كما حالت في الماضى ضد تشكيل وزارة رفعة على ماهر باشا! وقد رد الدكتور أحمد ماهر قائلا: «إن حالة القضية الآن قد انكشفت بعد التأجيلات الكثيرة. ومع ذلك فأنا لا أطلب شيئا لنفسى»!

وقد انتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى مشاوره الأحرار الدستوريين، فتقابل مع الشيخ مصطفى عبدالرازق، وكيل الحزب، وأبلغه هذا بأن محمد محمود باشا رئيس حزبه يرشح سيف الله يسرى باشا أو بهى الدين بركات! وقد عزز ترشيح سيف الله يسرى باشا بأنه رجل أمين ومخلص، وصلته بالإنجليز تساعد على تحسين الحالة، وليس له ماض يعرقل سياسته.

على أن عبدالوهاب طلعت اعترض على سيف الله يسرى باشا بأنه غير معروف للسعديين، ولا يقبلونه رئيساً عليهم، خصوصاً أنه ليست له خبرة سابقة في السياسة. على أن الشيخ مصطفى عبدالرازق رد بأن الفكرة في اختياره هي «إيجاد شخصية تربطها حسن العلاقات مع الإنجليز»، وأن سيف الله يسرى باشا كان وزيراً مفوضاً.

كذلك اعترض عبدالوهاب طلعت باشا على بهى الدين بركات، لنفس السبب، وهو أن السعديين لن يقبلوه، لما بينهم وبينه من سوء تفاهم منذ حركة انتخابات رئيس النواب.

على أن الأحرار الدستوريين أصرروا على ترشيح هذين الاسمين! فعندما طلب عبدالوهاب طلعت من الشيخ مصطفى عبدالرازق الاتصال بمحمد محمود باشا لتوسيع دائرة الاختيار، رد عليه في اليوم التالي قائلاً إن محمد محمود باشا «ليس في فكره غير هذين الشخصين»! وعندما أجابه طلعت باشا بأن السعديين لن يقبلوا أن يدخلوا في وزارة رئيسها لا يعرفون له ماضياً سياسياً، أجاب بأن الغرض هو إيجاد رجل ليس له سياسة معروفة من قبل، لأن هذا يسهل الأمر في الظروف الحاضرة، فضلاً عن أن سيف الله رجل له

احتكاك بالهيئات الدبلوماسية وبالإنجليز، «وكل ما دعانا إلى التفكير فيه هو الاعتقاد بأن رجلا كهذا على صلة طيبة بالإنجليز يساعد في مجابهة الصعاب التي تعترضنا من ناحية الإنجليز، لأن للعلاقات الشخصية تأثيرا في هذه المسائل».

على أنه عندما هدد عبدالوهاب طلعت الشيخ مصطفى عبدالرازق بأغلبية الوفد قائلا «إن النحاس باشا يعتقد، ويوافقه بعضهم على هذا الاعتقاد، بأنه صاحب الأغلبية في البلد، فإذا تفرقتم أنتم والسعديون، فإن الوزارة تسند إلى حزب واحد في البرلمان وبعض الأحزاب الصغيرة أو المستقلين فقط، وتكون وزارة ضعيفة» الأمر الذي يعنى سقوطها وعودة الوفد. طلب الشيخ مصطفى عبدالرازق أمهاله إلى اليوم التالي، ثم قدم اسمين آخرين إلى اسمى سيف الله يسرى باشا وبهى الدين بركات باشا، وهما أحمد لطفي السيد وعلى الشمسي باشا.

وقد بقيت استشارة محمد حلمي عيسى باشا، رئيس حزب الاتحاد الشعبي، وقد أبدى هذا اعتراضه لعبدالوهاب طلعت باشا على الدكتور أحمد ماهر باشا قائلا إن الظروف الحاضرة لا تحتتمل تعيينه لسببين: الأول أنه من بدء الجلسة السرية سرت إشاعة في البلد بأنه يريد الحرب. وهذا يجعل البلد تخشاه وتخاف منه. والثاني، وجود القضية القائمة بينه وبين النحاس باشا، فتعيينه والحالة هذه يزيد في عوامل النفور بينه وبين الوفد، وليس من المصلحة في الوقت الحاضر إثارة مثل هذه المسائل.

وانتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى استشارة محمد محمود خليل بك، رئيس مجلس الشيوخ. ولكن هذا رشح د. أحمد ماهر باشا لتولى رئاسة الوزارة، وإن أبدى تحفظه بالقضية المتعلقة بينه وبين النحاس باشا، ووجود فريق من الشعب يعارضه خوفاً من إعلان الحرب، خصوصاً بعد أن ظهر رأيه في أثناء المناقشة في بيان الوزارة الذي ألقاه على ماهر باشا. وقال إن على ماهر باشا طلب إليه أن يحمل أحمد ماهر باشا على العدول عن طلب رئاسة الوزارة، رعاية للمصلحة العامة، وقد أقنعه بذلك بالفعل.

ثم قال رئيس مجلس الشيوخ إنه عندئذ فكر في ترشيح شخص مستقل مثل حسن صبرى باشا، وإنه تكلم في ذلك مع الدكتور أحمد ماهر باشا، فأبدى استعدادَه الشخصي لتأييده.

وقال محمد محمود خليل بك إنه اعترض في حديثه مع أحمد ماهر باشا على ترشيح محمود فهمى النقراشى باشا أو حسين سرى باشا، على أساس عدم قدرتهما على المناقشة بالحسنى! وما عند الناس من الكراهية لحسين سرى باشا! (وحسين سرى باشا هو الذى ادعى كذباً بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م أن النحاس باشا طلب تقييل يد الملك فاروق!).

وقد بدت أثناء حديث عبدالوهاب طلعت باشا مع محمد محمود خليل بك فكرة أنه لو رشح محمد محمود خليل بك لرئاسة الوزارة، يرشح على ماهر باشا لرئاسة مجلس الشيوخ! على أن محمد محمود خليل رفض فكرة توليه رئاسة الوزارة، على أساس أنه أنفع في رئاسة مجلس الشيوخ منه في رئاسة الوزارة «بما يقوم به من تسهيلات بين الحكومة والبرلمان»! ولأنى لا أريد أن

أحرق نفسي في الحكم، فلا أكون بعد هذا صالحا لتأدية الخدمات التي كنت أؤديها في مجلس الشيوخ!

وفي الوقت نفسه رفض على ماهر باشا فكرة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ عندما عرضها عليه عبدالوهاب طلعت باشا، قائلا إنه «لا يريد أن يرتبط بأي عمل في الوقت الحاضر».

وعندما طلب عبدالوهاب طلعت باشا رأى عبدالفتاح يحيى باشا، رئيس الوزارة السابق، أجابه بأنه يعتقد أن تأليف وزارة حزبية على رأسها مستقل لن يكتب لها البقاء، «لأنهم سيختلفون معا، ومن لم يدخل الوزارة من هذه الأحزاب ويكون طامعا فيها، سيعمل على إسقاطها في أمل الوصول إلى الكرسي». وهذا ما حصل في حزب الأحرار الدستوريين، مما اضطر محمد محمود باشا ألا يشغل المركز أو المركزين اللذين خليا في الوزارة باستقالة رشوان محفوظ باشا. وإنه يرى تأليف وزارة مستقلة عن الأحزاب بشرط أن يبقى البرلمان الحاضر قائما. وعندما سأله عبدالوهاب طلعت باشا عما أشيع من ترشيح الوفديين له لكي يتولى رئاسة وزارة محايدة؟ أقسم بشرفه أن أحدا من الوفديين لم يتصل به في هذا الشأن، وأنه «لم يتصل بالوفديين إلا عندما أردت الإصلاح بين النحاس وأحمد ماهر باشا، على أنى مستعد لمحاولة التكلم معهم إذا كنت أتلقي أمرا بذلك»!

على كل حال ففي ذلك الحين كان قد برز من خلال اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا اسمان هما: حسين سرى باشا وحسن صبرى باشا.

وبالنسبة لحسين سرى باشا فقد كان يدعمه أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى، لجملة أسباب هي - حسب قوله - أن علاقته بالإنجليز حسنة، وإخلاصه للسراى معروف، وقد سبق له الاشتغال بوزارتى الحربية والمالية، وهما الوزارتان اللتان يعول عليهما كثيرا فى الظروف الحاضرة، فيكون أسلم تقديرا للمسائل من غيره ممن لم يشتغلوا فى هاتين الوزارتين، وأنه رجل عمل، ويحسن فهم الأشياء! على أن عبد الوهاب طلعت باشا اعترض بأن الأحرار الدستوريين لن يرتاحوا لترشيح حسين سرى باشا، «خصوصا أن الكثير لا يحبونه لمظهر أخلاقه معهم»! ولكن أحمد ماهر رد بأن «ظاهرة خلاف باطنه»!

أما حسن صبرى باشا، فقد أيد محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ، ولكن السعديين كانوا يفضلون عليه حسين سرى باشا. فعندما سأل عبد الوهاب طلعت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا عن رأيه فى ترشيح رئيس مجلس الشيوخ لحسن صبرى باشا، أجاب بأنه لم يأخذ رأى إخوانه فيه، ولكن الفكرة السائدة عندهم أنه إذا لم يرشح أحد السعديين، فهم يحبذون ترشيح حسين سرى باشا.

على أن حسن صبرى كان يعرف طريقه إلى رئاسة الوزارة جيدا! ففى يوم ٢٥ يونية ١٩٤٠م، أبلغ على ماهر باشا عبد الوهاب طلعت باشا أن حسن صبرى باشا «مر عليه، ورجاه أن يرفع للعتبات الكريمة أنه إذا ما رشح للوزارة، فإنه - فى إخلاصه للسدة العلية - سيكون كعلى ماهر باشا نمرة ١٢»! وقد غيرت هذه الرسالة البليغة موازين القوى بين المرشحين لتولى رئاسة الوزارة!

(٢٥)

خروج على ماهر ودخول على ماهر مكرر انتصار القصر وتأليف وزارة حسن صبرى باشا*

رأينا فى مقالنا السابق كيف انتهت مشاورات عبدالوهاب طلعت باشا السرية مع زعماء الأقلية حول تأليف الوزارة التى تخلف وزارة على ماهر باشا، بترشيح اسمين: هما: حسين سرى باشا، وحسن صبرى باشا، وبقيت مشاورة زعيم الأغلبية مصطفى النحاس. ولما كان النحاس فى ذلك الحين فى «كفر عشنا»، فقد توجه إليه عبدالوهاب طلعت باشا، وسجل الحديث الذى دار بينهما فى مذكرة رفعها إلى الملك فاروق تحت عنوان: «مذكرة بشأن مقابلة عبدالوهاب طلعت باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بكفر عشنا، فى يوم الأربعاء ٢٦ يونية ١٩٤٠م». وفيها ذكر أنه عندما استشار النحاس قال له:

* المرفق ٢٠ مايو ١٩٩٦م.

«من الوجهة العملية، إذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة، يكون العمل كما يأتي:

- ١ - تتألف الوزارة - رئيسا وأعضاء - من محايدين.
- ٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب، أو من يرغب من الأحزاب.
- ٣ - يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب، ويدأومون على الاجتماع لمساعدتها في تصريف الأمور، وفي مراقبتها.
- ٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة. ولا بأس من ترك البرلمان في عطلة من غير اجتماع، إلى الوقت الذي يرغب فيه في اجتماع البرلمان، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان. وعلى أي حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين.
- ٥ - الوزارة المحايدة، وكيف تشكل:

رئيس الوزارة، يصح أن يكون سيف الله يسرى باشا، لأنه قد يرضى - على ما أعلم - بعض الأحزاب.

«سألته: إذا ما رئى تكليف رفعتكم بتأليف الوزارة، فما رأى رفعتكم في ذلك؟

«فقال: مع شكرى الوافر على هذه الثقة، فإنى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية:

«أولاً، لأننى أقصد حقيقة إلى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة، ولا يتيسر الوصول إلى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة، لأن فى هذا التكليف إغضاباً لبعض الآخرين من الأحزاب، إن لم يكن لجميعهم.

«ثانياً، لأننى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة، مع أدوات الحكم. والمقصود الموظفون الذين تركزت أداة الحكم فيهم أثناء هذا الانقلاب من وقت ائقالتى إلى الآن فى جميع المصالح العمومية، بوضع غيرهم محلهم، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وثابتة، لكسب معونتهم لن نطفوننا فى الحكم، وبفضهم لنا، واحتضان غيرهم، أو بتقل الفريق الأول من المراكز المهمة واحلال غيرهم محلهم، الخ.

«وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية!

«ولا أريد - كما قلت فى اجتماع قصر عابدين - أن أحدث انقلاباً فى الظروف الحاضرة، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن، لأننى إن أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريباً، فضلاً عن أن حالة الحرب التى هى على الأبواب، لا تتطلب ذلك.

«فمن الحكمة - إذن - أن يتولى الأمر وزارة محايدة - كما قلت - وهى تستطيع أن تعمل مع هذه الأداة - أى أداة الحكم - بقدر الإمكان، إلا ما تأخذ عليه إخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم. وبذلك يكون الجميع مطمئنين إلى العمل معها لمصلحة البلاد.

«ولما طلبت إلى رفعتة رأيه فيما إذا رأى مولائى أن لا مندوحة من تكليفه بالوزارة، أجاب رفعتة:

«إذا كنت أوافق، فسأستسمحه فى عمل كل التغييرات (كأن الملك دخل فى الوسط!) وأنا فى خدمة مولانا على الدوام».

انتهى تقرير عبد الوهاب طلعت باشا، ونلاحظ هنا أن أحد أسباب رفض النحاس باشا تأليف وزارة وفدية، هو أنه لا يستطيع العمل مع أداة الحكم التى اصطنعها عهد الانقلاب، وقد قصد بها الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم، وأنه إذا اضطر لتأليف الوزارة فيجب أن يقوم بتغيير هذه الأداة.

وهذا الكلام قد يبدو غير مفهوم لقارئ اليوم، ولكنه يثير قضية كانت معروفة فى عهد ما قبل ثورة يوليو، حيث كانت العهود المختلفة تقوم بتغيير أداة الحكم مع كل تغيير فى العهد، حتى تستطيع أن تؤدى عملها فى اطمئنان إلى اخلاص الجهاز الحكومى.

ومن هنا كان الرافعى متجنباً على الوفد عندما قام بتغيير أداة الحكم عد مجيئه إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢م، فقد وصف حكمه بأنه كان حكماً وفدياً ولم يكن حكماً قومياً، وصور التغيير كما لو كان عملاً انفرد به الوفد ولم يقم به عهد الانقلاب فور اقالة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م - على نحو ما شرحه النحاس باشا لعبد الوهاب طلعت باشا فى مقابلة كفر عشنا!

على كل حال فإن الوثائق توضح أن مقابلة كفر عشنا لم يكن يقصد منها فاروق استطاع رأى النحاس، وإنما كان الغرض خداع السفارة البريطانية وإيهامها باستكمال مشاورات تأليف الوزارة، بينما كان على ماهر باشا فى ذلك الحين يعد العدة لتأليف الوزارة الجديدة برئاسة حسن صبرى باشا!

وكان قد مهد لذلك عندما اتصل بعبد الوهاب طلعت باشا فى اليوم السابق ٢٥ يونية ١٩٤٠م ليبلغه بأن حسن صبرى باشا قد مر عليه، ورجاء أن يبلغ العتبات الكريمة أنه إذا ما رشح للوزارة، فسوف يكون كعلى ماهر باشا «نمرة ١٤٢»

هذا البلاغ أنهى قضية مشاورات تأليف الوزارة لصالح حسن صبرى باشا، وأقنع فاروق أن وجود حسن صبرى فى رئاسة الحكومة يعنى وجود على ماهر باشا تماما، وأن التغيير الذى نم إنما هو تغيير شكلى، فسوف يكون على ماهر فى رئاسة الوزارة ولكن من وراء ستار.

وقد روى أحمد حسين باشا لـ محمد التابعى حقيقة ما جرى على السحر الآتى:

«رأيت (والكلام لحسنين باشا) أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل، ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس فى كفر ع شما، لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها إلى كفر ع شما، وأصرفها عما يجرى فى القاهرة.

«وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر ع شما، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته، وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة. وقد فوجئ السفير البريطانى بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع. صحيح أن حسن صبرى باشا صديق للسفير وللإنجليز، وقد اخترناه لهذا السبب، كسرا لحدّة التحدى، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تخديا منا لا شك فيه».

من السفير البريطاني. ففي يوم ٢٣ يونية عندما زار أحمد حسنين باشا لامبسون ليبلغه موافقة فاروق على خروج على ماهر باشا من الوزارة وعلى عودته إلى القصر، كان مما نصح به لامبسون حسنين باشا هو اختيار رجل له قدرة حسن صبرى باشا أو حافظ عفيفى باشا! وقد كان هذا الكلام فى ذهن القصر عندما عهد إلى حسن صبرى باشا بتأليف الوزارة!

وقد كافأ فاروق أحمد حسنين باشا بتعيينه رئيساً للديوان الملكى فى ٢٧ يولية ١٩٤٠م حيث ظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦م. ولكن على ماهر باشا - مع ذلك - ظل يعمل من وراء ستار، وكان أيضا من أسباب التدخل البريطانى فى ٤ فبراير ١٩٤٢م.

على أن حسن صبرى باشا لم يهنا برئاسة الوزارة طويلا، إذ توفى فجأة وهو يتلو خطاب العرش يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م، وخلفه حسين سرى باشا، وهو الاسم الثانى فى قائمة المرشحين كما ذكرنا!

وقد كانت وفاة حسن صبرى باشا مقترنة بأزمة حول إعلان مصر الحرب على المحور كما سوف نرى، وهى آخر فصول تجنيب مصر ويلات الحرب.

وعلى كل حال، فيهما أن تسجل هنا رد فعل السفارة البريطانية إزاء خدعة القصر فى تعيين حسن صبرى باشا. لقد فوجئ لامبسون بوزارة حسن صبرى باشا وبالأمر الواقع، ولكنه أثر عدم مقاومة الإجراء الذى اتخذته فاروق، ذلك أن اشتراط النحاس باشا حل البرلمان فى نهاية الدورة البرلمانية - أى فى نوفمبر من ذلك العام - وأن يعقب الحل اجراء انتخابات حرة تجريها الحكومة المحايدة، كان يعنى نهاية حكم فاروق وقيام الحكم الدستورى، وهو ما دفع فاروق إلى المغامرة بعدم تأليف هذه الوزارة المحايدة وحل البرلمان. وكانت

الظروف الحرجة التي تمر بها القوات البريطانية تجعل من الصعب تنفيذ التهديدات البريطانية.

وقد كانت هذه التهديدات تنص على اللجوء إلى القوة، وفرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة إذا لم تقبل نصيحة النحاس بتأليف وزارة محايدة، أو تأليف وزارة وفدية. وكانت الذريعة التي استندت إليها السفارة البريطانية أن الحوادث الأخيرة قد بينت أن تنفيذ المعاهدة لفظاً ومعنى يتطلب أن تحتل الوزارة بتأييد أكبر حزب في البلاد وهو الوفد.

وقد فسر لامبسون للورد هاليفاكس عدم مقاومته تأليف وزارة حسن صبرى باشا، فى برقية أرسلها إليه قائلاً: «لقد نجح الملك فاروق، بإرشادات على ماهر باشا الذكية، وبفضل تكتيكات زعماء الوفد الخاطئة، فى هزيمة هدفنا جزئياً، بتعيين حسن صبرى باشا رئيساً للوزراء. وقد كان من المحتمل أن يؤدى الإصرار على إجابة مطالبنا بإصرارنا تاماً إلى أزمة أكبر، وربما جر إلى عزل الملك فاروق، وإعلان الأحكام العسكرية البريطانية. ومثل هذا التقدير كان من شأنه تحويل عدد لا يستهان به من قواتنا من جبهة القتال إلى العمل فى حفظ الأمن الداخلى. ونظراً لعدم كفاية قواتنا فى مصر، فإن سلطاتنا العسكرية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمة الكبرى مادام من الممكن تحاشيها. وعلى ذلك فقد قبلنا تأليف حسن صبرى باشا وزارة مؤلفة من السعديين والأحرار والمستقلين، ممن اشتهر معظمهم بالميل الينا».

(٢٦)

أحمد ماهر باشا

يدعو لإعلان مصر الحرب على المحور*

رأينا في مقالنا السابق كيف لعب على ماهر باشا لعبته الدكية مع فاروق، فخرج من الوزارة تحت ضغط الإنجليز، وامتنع أيضا عن العودة إلى رئاسة الديوان الملكي، ولكنه أتى بستار ينفذ من خلاله سياسته، وهو حسن صبرى باشا - الذى وصف نفسه بأنه «على ماهر» - «نمرة ١٢» - وعلى ذلك بينما كان عبد الوهاب طلعت باشا يقوم بمشاوره النحاس باشا فى كفر عشنا يوم ٢٦ يونية ١٩٤٠م، كان أحمد حسنين باشا كبير الأمراء فى القصر يتصل بحسن صبرى وأعضاء وزارته، ويعد المراسيم بتشكيل الوزارة.

* الوفد ٢٧ مايو ١٩٩٦م.

على هذا النحو أصبح التغيير السياسى الذى جرى فى أزمة يونية ١٩٤٠م تغييرا شكليا، فقد اختفى على ماهر باشا رقم ١، وحل محله على ماهر باشا رقم ١٢

وقد كان هذا يعنى استمرار سياسة تجنب مصر ويلات الحرب، التى رأينا أن مبعثها الأساسى هو الميول المحورية للملك فاروق وعلى ماهر باشا، وجاءت هزائم بريطانيا وفرنسا فى أوائل الحرب لتعطى الذريعة والمبرر، ثم جاءت مذكرة الوفد التى قدمها فى أبريل ١٩٤٠م لتكشف وجه بريطانيا الاستعماري، ولتعطى لهذه السياسة السند الشعبى المطلوب، فقد أدرك الشعب من خلال مذكرة الوفد أن الوجه الديموقراطى الذى تخوض إنجلترا من ورائه حربيها مع المعسكر الفاشى المتمثل فى ألمانيا وإيطاليا، هو وجه مزيف، وأن إنجلترا ماتزال تحتفظ بوجهها الاستعماري الأصيل، وأن الحرب الدائرة لا تخص مصر، فهى بين معسكرين استعماريين.

وقد انتفع القصر من هذه الظروف جميعا، فظهر فى شكل المناضل من أجل تجنب مصر ويلات الحرب، واكتسب على ماهر باشا بين يوم وليلة من التأييد الشعبى ما لم يكن يحلم به طيلة حياته، وما ظل يعتمد على رصيده البقية الباقية من حياته السياسية!

والمهم هو أنه بتأليف وزارة حسن صبرى باشا تكون سياسة تجنب مصر ويلات الحرب قد استمرت ولم تتوقف، وكان معنى ذلك معركة أخرى، ليست بين الإنجليز والوزارة هذه المرة، وإنما بين القوى السياسية المصرية التى ترى من مصلحة مصر نخوض الحرب، ووزارة حسن صبرى باشا. وقد كانت

القوى المؤيدة لدخول مصر الحرب تتمثل فى ذلك الحين فى الحزب السعدى برئاسة أحمد ماهر باشا.

وكان الحزب السعدى قد قبل الاشتراك فى وزارة حسن صبرى، التى تألفت منه ومن حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين، وكان عنصر المستقلين فيها بارزا، إذ كان منهم ستة وزراء. وقد قبل الحزب السعدى مع غالبية الوزراء عدم دخول الحرب ضد الإيطاليين إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، وهو ما تقرر فى الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وكانت الحجة التى قدمها حسن صبرى باشا هى أن مرسى مطروح هى أول مرفأ مصرى محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى الصحراء الغربية، وبالتالي فلا معنى لأن تعلن مصر الحرب على إيطاليا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم، لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك، وبين السلوم ومرسى مطروح مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كم لم يحسب حساب الدفاع عنها، ولا معنى لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن منطقة لا تملك وسائل الدفاع عنها!

- فى ذلك الحين كان ميزان القوى على الحدود المصرية الليبية يجعل من توغل الإيطاليين فى الأراضى المصرية أمرا مؤكدا. فلم يكن للبريطانيين فى ذلك الوقت من القوات فى مصر أكثر من فرقتين مدرعتين ولواءين و١٤ كتيبة مشاة، بينما كان لإيطاليا فى ليبيا قوات هائلة تتكون من جيشين: الجيش الخامس فى طرابلس، ويتكون من ثمانى فرق، والجيش العاشر فى برقة، ويتكون من أربع فرق إيطالية وفرقتين ليبيتين. ولهذا قرر الجنرال ويفل قائد

القوات البريطانية في الشرق الأوسط، تحويل مرسى مطروح إلى قاعدة رئيسية للدفاع، والاكتفاء بحشد قوة من ثلاثة أفواج من المشاة، وفوج من الدبابات، وثلاث بطاريات، وسريتين من السيارات المدرعة على حدود مصر عند السلوم، لمجرد الاشتباك مع العدو في قتال انشعابي حتى تصل إلى مرسى مطروح.

وعلى هذا التحول لم يكن في قبول السعديين بزعامة أحمد ماهر سياسة وزارة حسن صبرى باشا ما يتناقض مع الموقف البريطاني، من حيث اتخاذ مرسى مطروح قاعدة رئيسية للدفاع.

وهذا ما يجعلنا ننبه القارئ إلى أن سياسة تجنب مصر ويلات الحرب التي سارت عليها وزارة على ماهر باشا، منذ بداية الحرب حتى طرده من الحكم، كانت مقصورة على الحرب الهجومية وليست الحرب الدفاعية! بمعنى أن فكرة الحرب الدفاعية كانت فكرة مسلما بها من ناحية المبدأ من جانب على ماهر باشا، وإنما كان الخلاف بينه وبين السفير البريطاني حول توقيت إعلان هذه الحرب من جانب مصر، فبينما كان السفير يرى أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يشترط لدخول الحرب اعتداء فعلياً من جانب إيطاليا على مصر. وقد حدد معنى الاعتداء الإيطالي الفعلي بالتوغل في الأراضي المصرية، وهو ما أعلنه في بيان ١٢ يونيو ١٩٤٠م الشهير أمام مجلس النواب، فقد سرد الحالات التي تفضي بمصر إلى دخول الحرب، وهي التوغل في الأراضي المصرية، وضرب المدن المصرية بالقنابل، وشن غارات على مواقع الجيش المصري. ولكنه في الوقت نفسه أصدر أوامره للقوات المصرية على الحدود بالارتداد إلى مرسى مطروح!

وقد كان هذا البيان الشهير هو ما التزم به حسن صبرى باشا بعد توليه الوزارة، فقد أعلن أن وزارته سوف تستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونية ١٩٤٠ م. وكان من الطبيعى أن يقبل السعديون ذلك على أساس أن دخول مصر الحرب الدفاعية هو أمر مفروغ منه عند تحقق الشروط الثلاثة السالفة الذكر.

على أن الأمور أخذت تتكشف بما يفيد أن حسن صبرى باشا يريد أن يتجنب الحرب الدفاعية أيضا! فعندما ألقى خطابا فى مجلس النواب يوم ٣ يولية ١٩٤٠ م أعلن فيه حرص الحكومة على تجنب مصر شرور الحرب، وقبل هذا الخطاب بتصفيق حاد من النواب. وبعد أسبوعين من هذا الخطاب كان أحد النواب يطلب من الحكومة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة مثل باريس، على أساس أن مصر أولى بذلك من باريس، فمصر بلد غير محارب وفرنسا دولة محاربة. وكان رد رئيس الوزراء بالنيابة أنه «ليس تمة ما يمنع من أن تكون القاهرة مدينة عزلاء، ولكن باتفاق مع الحليفة»، وأضاف أن الحكومة المصرية تفاوض الحكومة البريطانية للوصول إلى هذا الاتفاق!

وعلى ذلك، فمنذ ٧ أغسطس ١٩٤٠ م أخذ الدكتور أحمد ماهر باشا يروح علنا لفكرة دخول مصر الحرب. فألقى عدة خطب ركز فيها على عدة أمور: الأمر الأول، أن اقتحام الإيطاليين حدود مصر، هو عدوان على شعبها، يستهدف «التسلط علينا، والقضاء على وجودنا واستقلالنا»، وبالتالي فإن واجب كل فرد أن يعمل «بل ينفر للدفاع عن بلاده»، بغض النظر عما تملكه من قوة ومن أسلحة ومن ذخائر!

الأمر الثانى، وهو مترتب على الأول، أن مصر طرف أصيل فى الحرب، بحكم أطماع الفاشية فيها، «فايطاليا تريد انشاء امبراطورية إيطالية فى أفريقية تشمل طرابلس ومصر والسودان وأريتريا والحبشة والصومال وأوغندة، فكيف نشهد الصراع الدائر فى بلادنا كالمتفرجين، ولا نحرك ساكنا فى شأن يتعلق به مصيرنا وكياننا؟

أما الأمر الثالث، فهو أن دخول مصر الحرب سوف يؤدى - عند انتهاء الحرب - إلى إزالة القيود التى فرضتها المعاهدة، لأن الأزمة بين مصر وإنجلترا - فى نظره - هى أزمة ثقة، فإذا وثق الإنجليز بنوايا المصريين، سبقوا مصر إلى رفع قيود المعاهدة!

وقد حذر الدكتور أحمد ماهر من عدم إعلان الحرب والاعتماد على الإنجليز فى الدفاع عن البلاد، قائلا: «إننا لو قبلنا هذا الوضع، فستدفع ثمنه غالبا، لأننا نكون قبلنا حماية فعلية. وما الذى نقوله لحلفائنا إذا انتهت الحرب؟ أقول لهم: اتركونا ندير شئوننا؟ أليس من المعقول أن يقولوا لنا: «لن تستطيعوا أن تقوموا بواجب الدفاع عن بلادكم، وقد أثبتت التجارب ذلك، فكيف نترككم لتعرضوا لهجوم آخر؟ إننا باقون لمصلحتكم وللمحافظة عليكم! ألا ترون بعد هذا أننا ندفن مستقبلنا بأيدينا؟

وفى خطاب يوم ١٦ أغسطس ١٩٤٠ م كرر الدكتور أحمد ماهر الدعوة قائلا: «إن الزمن ضد دولتى المحور اللتين بلغتا أقصى قوتيهما فى بداية الحرب، خلافا لإنجلترا التى بدأت غير مستعدة ثم أخذت تستغل مواردها الاقتصادية

الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتها فى البحار، فى العمل لكسب النصر والزمن حليفها.

واستدل أحمد ماهر على انتصار إنجلترا المحتوم فى الحرب بسيادة بريطانيا البحرية على البحار، وبالحروب النابوليونية «فقد انتصر نابليون على أوروبا كلها قديما، كما انتصرت ألمانيا اليوم، ثم عجز عن قهر إنجلترا لتفوقها فى البحر، وأخيرا هزمته فى ووترلو كما تعلمون. وهذا ما تدل الشواهد على أنه نصيب ألمانيا!»

وقد تزلف الدكتور أحمد ماهر لإنجلترا على حساب مصر، فى التدليل على أن دخول مصر سوف يكون فرصتها لتسليح الجيش المصرى. فقد قال: «تصوروا لو أن الإنجليز قالوا لنا فى سنة ١٩٣٦م: إنهم سيجلون عن بلادنا! فهل كنا نقبل ذلك؟ إننى شخصا ما كنت أقبل ذلك، بل أقول لهم: إن سياستكم العقيم قضت بعدم تسليح بلادنا، فيجب أن تبقوا حتى نتمتع بقوة جيشنا!»

ونظرة هذا الكلام أنه لا يمنح الإنجليز فقط حق إبقاء قواتهم فى مصر مادام الجيش المصرى غير مستعد للدفاع عنها، وإنما يحرم المصريين من المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر قبل تقوية الجيش المصرى!

وقد رد الدكتور أحمد ماهر على الذين يتنزعون فى عدم اشتراك مصر بعدم استكمال دفاعها قاتلا: «إن الأمم الحية لا تفكر فى النتائج عندما تنفر للدفاع عن نفسها إذا تعرض كيائها للخطر، وقد أصبح من المسلم به أن نصيب الدول من الحياة أو الموت إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية فى سبيل هذا الدفاع».

على أن مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠ م كانت مائزلة تفعل
مفعولها في ذهن الشعب المصري، وتقف في مواجهة حجج الدكتور أحمد
ماهر. فلم يستطع الشعب أن يصدق أن إنجلترا لا تستهدف في مصر مصلحة
اقتصادية كما زعم الدكتور أحمد ماهر، وأن غرضها الأكبر هو قناة السويس
باعتبارها طريقها إلى الهند والمستعمرات البريطانية، ذلك أن مذكرة الوفد -
كما رأينا - كانت تلزم على الشكوى من السيطرة الاقتصادية البريطانية على
المحصول الأساسي لمصر وهو القطن، وانتهاز بريطانيا الفرصة للاستفادة من
ظروف الحرب على حساب مصر!

كذلك لم يصدق الشعب المصري ادعاء أن القيود التي تضمنتها معاهدة
١٩٣٦ م إنما هي وليدة أزمة ثقة بين بريطانيا ومصر، وأن هذه القيود ستزول
تلقائياً عندما تتولد هذه الثقة، أو على حد قوله: «في الوقت الذي يثق فيه
الإنجليز في إخلاصنا، يسبقوننا إلى رفع تلك القيود، ويعملون على تقويتنا
حتى تكون مخالفتنا ذات قيمة حقيقية».

فقد أثبت موقف بريطانيا من مذكرة الوفد في أبريل ١٩٤٠ م أن المسألة
ليست أزمة ثقة، إذ رفضت رفضاً باتاً الارتباط بأي وعد بجلاء الجيوش
البريطانية بعد الحرب، أو الدخول في مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح
يعترف فيها بحقوق مصر في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً!

(٢٧)

زحف الجيش الإيطالى على مصر وحسن صبرى باشا يقول: لن ندخل الحرب حتى لو بلغ الإيطاليون القاهرة*

رأينا فيما سبق كيف أن سقوط على ماهر باشا من الحكم فى ٢٦ يونية ١٩٤٠م، وتولى حسن صبرى باشا رئاسة الوزارة، لم يحمل أى تغيير حقيقى فى الموقف، وإنما كان تغييرا شكليا، فقد بقى الحكم فى يد القصر، وخرج على ماهر باشا رقم ١٨ من رئاسة الوزارة، ليحل محله على ماهر باشا رقم (٢)، وهو حسن صبرى باشا.

كذلك رأينا كيف إن سياسة تجنّب مصر ويلات الحرب التى اتبعها على ماهر باشا بتأثير الميول المحورية للقصر، كانت تعنى الحرب الهجومية، ولا تعنى الحرب الدفاعية، التى كان هناك تسليم من جانب القوى السياسية فى مصر على خوضها مع اختلاف فى الشروط والتوقيت.

* المرفد ٣ يونية ١٩٩٦م.

وكان معنى ذلك أن هذه السياسة سوف تستمر في عهد حسن صبرى باشا، وهو ما أعلنه بالفعل في الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وقد كان هذا الموقف هو ما دفع السعديين برئاسة أحمد ماهر باشا إلى قبول الاشتراك في الوزارة.

فلما أخذت الأمور تتكشف بما أوضح لأحمد ماهر باشا أن الوزارة لا تنوى دخول الحرب الدفاعية أيضا تحت ذريعة تجنيب مصر ويلات الحرب، أخذ يعلن موقفه جهاراً، وبدأ من يوم ٧ أغسطس ١٩٤٠م يروج لدخول مصر الحرب باسم الوطنية والشجاعة والواجب، موضحاً بجلاء أن مصر إنما هي «طرف أصيل في الحرب» (وهي الدعوة التي رد عليها القصر بأن مصر «لاناقة لها في الحرب ولا جمل»)، واستدل أحمد ماهر باشا بأطماع إيطاليا في مصر، وبأن امتناع مصر عن إعلان الحرب يعنى قبولها بالحماية وإسناد مهمة الدفاع عنها للإنجليز، وفي الوقت نفسه يحرمها من حق التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦م التي كانت - في رأيه - وليدة أزمة ثقة بين المصريين والإنجليز!

على أن هذه الحجج لم تقنع المصريين، الذين كانت مازال في ذهنهم مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠م، ورفض الإنجليز الارتباط بأي وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدخول في مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح تعترف فيها إنجلترا بحقوق مصر في السودان لمصلحة الشعبين.

وفي الوقت نفسه، فإن دعوة أحمد ماهر باشا لدخول الحرب ظهرت في وقت كانت كفة الحرب تبدو واضحة فيه في غير صالح الحلفاء. ولما كانت

حالة الجيش المصرى لا تبيح له ترجيح كفة الحلفاء لو أنه اشترك فى الحرب ضد المحور، فقد كان معنى دخول مصر الحرب إلى جانب الإنجليز أنها سوف تدفع ثمن الهزيمة مضاعفا، فى حين أن وقوفها موقف الحياد فى الحرب الدائرة على أرضها بين البريطانيين والإيطاليين يمكن أن يجنبها ويلات الحرب، ويجنبها دفع ثمن باهظ عند هزيمة الحلفاء فى الحرب.

من أجل ذلك استقبل الشعب المصرى دعوة أحمد ماهر باشا لإعلان الحرب على المحور بفتور وعدم اكتراث، وأكثر من ذلك أنه شك فى بواعثها! فلم يكن أحمد ماهر باشا من أنصار الديمقراطية بعد انقلابه على الوفد، وإنما كان يشترك فى الحكم على جثة الحياة الدستورية، ولذلك اعتقد الشعب المصرى أن أحمد ماهر باشا إنما كان يتقرب بهذه الدعوة إلى الإنجليز من أجل دعوته إلى تولي رئاسة الوزارة!

ومن الطريف أن هذا الاعتقاد بالذات كان أيضا اعتقاد السلطات البريطانية. ففي تحليل السير مايلز لامبسون لدوافع الدكتور أحمد ماهر باشا قال: «ومن المعتقد بصفة عامة - وهو اعتقاد صحيح دون ريب - أن حملته قد خططت بغرض تمهيد الطريق إلى رئاسة الوزارة» (رسالة لامبسون إلى اللورد هاليفاكس فى ٨ أكتوبر ١٩٤٠م).

ومن هنا هاجمت جريدة «المصرى» الوفدية حملة أحمد ماهر باشا، واستخدمته فى هذه الحملة كلمات ضخمة مثل الوطنيه وامحاعة والواجب وغيرها فى الاستنفار للحرب، وقالت: «ما أرخص الكلام على هذا النسق الوطنيه وإعلائها، والواجب الوطنى ومقتضياته! ولكن الوطنيه هى غير ذلك

هى الوجه العملى فى البحث، والدقة فى النظر، وحمل العلل والنتائج إلى كفتى الميزان».

واستكرت من الدكتور أحمد ماهر قوله: «إن الأمم الحية لا تفكر فى النتائج عندما تنفر للدفاع»! فقالت: «لعل أسوأ دعاية لدعوة الماهريين أن يلجأوا للتدليل عليها بهذا القول وأشباهه، وهذا المنطق العجيب فى الحاجة والتعليل، إن الماهريين يدعون دعوتهم بلا نظر إلى العواقب ولا اكتراث بالنتائج! وهو مسلك يتجافى عن الحكمة كل التجافى، ويتأبى عن السياسة والمنطق والتدبير الواجب قبل الاقدام.. إن الموقف لا يحل بهذه الحجج المنفرة، وإنما يقتضى التريث ويستوجب الحزم والأناة».

وقد ربطت الصحف الوفدية بين الخطر الخارجى المائل فى الهجوم الإيطالى، والخطر الداخلى المائل فى حكم القصر، واعتبرت الخطرين متساويين، وقالت متعجبة: «لم يهتم السعديون بأحدهما دون الآخر؟ ليس الخطر الذى تصوره الماهريون... أو اتخذوا منه شفيعا إلى القيام بدعوتهم التى يدعون إليها... بأكبر من الخطر ذاته الذى لا يفكرون فيه، خطر التلكؤ وترك الموقف الداخلى معلقا على هذا النحو دون علاج سريع يزيل العلة، وبعد البلاد لما قد تأتى به الحوادث، وتتمخض عنه الأيام!»

على كل حال فسرعان ما دهمت الأحداث مصر ووضعتها فى مواجهة حاسمة مع قضية اعلان الحرب على المحور. ففى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٠م بدأ الجيش الإيطالى بقيادة المارشال جرازيانى زحفه على مصر من الحدود المصرية الليبية، وأخذ يتقدم سريعا فى الأراضى المصرية، فاحتل السلوم، ثم بقيق، ثم سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح.

وبذلك أصبح القرار الذى أصدرته حكومة حسن صبرى باشا بخوض الحرب الدفاعية ينتظر التنفيذ. وقد كانت تلك هى الفرصة التى كان ينتظرها الوزراء السعديون، فطلبوا من حسن صبرى باشا مناقشة موقف مصر من الحرب، ولم يملك حسن صبرى باشا غير الاستجابة، فدعا لاجتماع مجلس الوزراء، ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة.

فقد ذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر، وهل تعلن الحرب، أو لا تعلنها؟ وقد رد الدكتور محمد حسين هيكل بأن الأنفاق كان على عدم إثارة هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مسافة تزيد على المائة من الكيلومترات.

على أن حسن صبرى باشا تدخل قائلاً: «لعل من الخير أن تفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة».

وقد كان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها. على أن حسن صبرى باشا رد بقوله. «أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة».

واستطرد قائلاً: إن موقف مصر فى هذه الحرب هو موقف معاونة لحليفها إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين (معاهدة ١٩٣٦م)، وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر، وإنه قد تحدث إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين، «واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور. ومادام

الأمر كذلك، فيجب أن تكون سياستنا تجنب مصر ويلات الحرب ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار» .

على هذا النحو انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين الاتفاق الأول بعدم مناقشة إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح، وعما كانت عليه من دخول مصر الحرب الدفاعية! وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية!

وعلى حد قول الدكتور محمد حسين هيكل - الذى حضر اجتماع مجلس الوزراء السالف الذكر - فإنه «إذا ألقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآت مصر المدنية أو على مدنها قتابل دمرتها أو فتكت بأبنائها، كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة، وبخاصة بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر، وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها، فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها، بل لتعقب العدو فيها» .

وقد كان من شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين، لا نفورا من الحرب لذاتها، بل لأنهم لا مطمع لهم من روائها، ولأن خوض غمارها قد يعرض منشآتها الحيوية، وفي مقدمتها خزان أسوان، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة.

والمهم هو أنه بافصاح حسن صبرى باشا عن نيته فى عدم دخول الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة! انتقل الخلاف بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف فى رأى إلى مستوى الأزمة! فعندما عرض

حسن صبرى باشا الأمر للتصويت، وقف السعديون وحدهم، ووقف بقية الوزراء فى الطرف الذى فيه رئيس الوزراء.

عندئذ قرر حسن صبرى باشا إخراج السعديين من الوزارة، فأعلن أن المسألة المتنازع عليها مسألة جهورية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها، فهى تتقدم على كل ما سواها، وتتصل بشئون الحكم كلها!

وقد كان فى هذا الكلام ما يعنى للسعديين أن عليهم أن يتفقوا مع رأى الأغلبية، أو يخرجوا من الوزارة! وإزاء ذلك خرجوا من مجلس الوزراء منصرفين يقدمون استقالاتهم فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٠م.

وكان من الطبيعى أن يكون لهذا الخروج نتائجه المحتومة بالنسبة للموقف الداخلى. فعلى حد قول السفير البريطانى لامسون فى رسالته إلى اللورد هاليفاكس يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م، فإن «هزيمة حزب معروف بميوله للبريطانيين وباستعداداته للتعاون العسكرى الكامل معنا، من شأنه أن يشط همة أصدقائنا، وأن يشجع العناصر المعارضة لاشتراك مصر فى الحرب بأى ثمن. وقد ترتب على ذلك هبوط الروح المعنوية لدى الرأى العام وفى الجيش، مما أصبح يشكل عاملا خطيرا فى الموقف الداخلى فى لحظة كان فيه الخطر العسكرى الإيطالى وشيكاً. وفى الوقت نفسه فإنه زاد من احتمال ألا يشتبك الجيش المصرى فى الحرب بتوجيه القصر، إذا هاجم الإيطاليون مواقع مثل سيوة التى عهد إلى القوات المصرية الدفاع عنها، وزاد من خطر أن يصبح الجيش معاديا لنا فى حالة حدوث زحف إيطالى ناجح داخل البلاد!»

(٢٨)

سقوط دعاة الحرب وقبول بريطانيا بحياة مصر*

كانت استقالة السعديين من وزارة حسن صرى باشا في ١١ سبتمبر ١٩٤٠م بسبب الخلاف حول دخول مصر الحرب ضد إيطاليا، فرصة لطرح هذه القضية على رأى العام المصرى، ومعرفة موقفه من الاشتراك فى الحرب. ذلك أن السعديين لم يقدموا استقالة بسيطة، وإنما قدموها استقالة مسببة. فقد بدأوا هذه الاستقالة بالقول:

«اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها، وتوغله فيها، ومحاويلته تثبيت أقدامه بها، مما لا يدع مجالاً للشك فى تصميمه على غزوها خلافاً لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمّر اعتداء عليها، ورغماً عما حرصت عليه من

* الوفد ١٧ يونيو ١٩٩٦م.

تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها. فكان رأيا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد، والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان، تنفيذا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقراها عليها ، تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها.

«ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خير لمصر، وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها.

«وبما أن غالبية مجلس الوزراء لم يشاطرنا هذا الرأى، فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان.

«لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا، راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حصرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة.

محمود فهمى النقراشى، محمود غالب

إبراهيم عبدالهادى، على أيوب.

فى ٢١/٩/١٩٤٠م

وقد قل حسن صبرى باشا التحدى، فرد على السعديين بجواب فى اليوم نفسه قال فيه:

«شتم أن تسجلوا في كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة، أمورا رأيتها إلى الإغراق فى التطير أدنى منها إلى القصد والإنصاف. وإنه ليؤسفنى أن أرانى مصطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصابها.

«لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملائكم اقتراحا خطيرا يرمى إلى الزج بالبلاد فورا فى أتون الحرب ومعوماتها، من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة. فرفض المجلس - بالاجماع - اقتراحكم، وطلتكم وحدكم مقدميه ومؤيديه. ورأى إخوانكم أن التريث أحجى وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها، حتى تنكشف خفايا النيات، وتتأكد بوادر الغايات.

«فما كانت مصائر الأمم تعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ، وإنما ناس وتعالج بالرؤية والتدبر وتقدير العواقب، إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات.

«وإذا كان ذلك واجبا فى الأوقات العادية، فهو فى هذه الأوقات العصبية ألزم وأوجب.

«وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم، أقدم لكم خالص شكرى...» إلى آخره.

ويلاحظ أن حسن صبرى فى هذا الخطاب لم يرفض مبدأ إعلان الحرب على إيطاليا صراحة، وإنما تذرع بضرورة التريث حين البت فى مصائر البلاد

وأقذارها، حتى تتكشف خفايا النيات، وتؤكد بوادر الغايات ، ومعنى ذلك :
حتى تظهر إلى أين تميل كفة الحرب : إلى الحلفاء أم إلى المحور ؟

على أنه فى ذلك الحين كان قد أقنع السفارة البريطانية بأن عدم إعلان
مصر الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية، حرصا منهم
على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم لاستقلالها.

ثانيا، أن أهم ما يهم العسكريين البريطانيين من مصر هو أن تظل قاعدة
حرية آمة مطمئة، فلو أصابت غارات الألمان والإيطاليين الشعب المصرى فى
مدنه وقراه، فيخشى اضطراب المصريين وبرمهم بالإنجليز والقيام ضدهم. أما إذا
بقيت الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها،
فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى. وبالتالي يوفر على القوات البريطانية عناء
التفكير فى انتقاض الشعب المصرى وما يمكن أن يواجه به هذا الانتقاض.

ثالثا، أن القوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس، سوف
تقوم بالواجب المنوط بها، بالاتفاق مع القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش
المصرى، فى حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن
التي تعسكر فيها، ودفع العارات عن قناة السويس.

وقد ذكر الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته أن حسن صبرى
باشا أحبره بأن الإنجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج فى ابقاء مصر دولة غير محاربة.
وقد أثبتت المراسلات السرية بين لامبسون وحكومته صحة هذا الكلام.
فقد كتب لامبسون إلى حكومته فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م يقول: «إن رأى

القيادة البريطانية العليا فى الموقف حتى ذلك الوقت، هو أن «مصلحتنا المباشرة» تكمن فى امتناع مصر عن الاشتراك الفعلى فى الحرب، حتى لا يجبر ذلك الى قصف الإيطاليين القاهرة، «ويورطنا» - بالتالى فى اجراءات أمن موسعة.

على أن الحكومة البريطانية لم تكن من هذا الرأى، إذ كانت ترى أن حمل الحكومة المصرية على إعلان الحرب سوف تكون له أصداء طيبة فى جهات أخرى تتأثر بموقف مصر. وفى الوقت نفسه فإن دخول مصر الحرب سوف يجعلها تتحمل مسئولية أكبر فى الدفاع عن نفسها، وبالتالي تتفرغ القوات البريطانية للعمل فى ميادين أخرى عند الضرورة.

وقد انتهزت الحكومة البريطانية فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٠م فرصة نجاح القوات البريطانية بقيادة الجبرال أوكونور فى صد الهجوم الإيطالى، واستيلائها على سيدى برانى، فى الإلحاح على السفارة البريطانية بهذا الرأى، والضغط على الحكومة المصرية.

على أن السير مايلز لامبسون رد فى ١٣ ديسمبر بأنه «تساور مع القائد العام لقوات الشرق الأوسط، وكانت وجهة نظرهما متفقة على أن هذا الوقت ربما كان أسوأ الأوقات للقيام بهذا الضغط، لأن إعلان مصر الحرب فى الوقت الذى نجحت القوات البريطانية فى طرد الغزاة الإيطاليين من الأراضى المصرية، قد يثير تعليقات تجرح مشاعر المصريين، وقد يجبر إلى هجوم جوى إيطالى».

«وفضلا عن ذلك، فإنه من الناحية السياسية فإن إعلان مصر الحرب سوف يجعلها تشعر بأن لها الحق فى التقدم بمطالبها إلى مؤتمر الصلح، وهذه

المطالب قد تسبب احراجا، وقد تشترط الحكومة المصرية لذلك شروطا من الآن، وبالتالي فلا ضرورة لهذا الضغط.

ومعنى هذا الكلام من لامبسون هو خشيته من أن يؤدي اشتراك مصر في الحرب إلى نجاحها بعد الحرب في التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ م. وهو نفس الموقف من مذكرة الوفد الشهيرة في أبريل ١٩٤٠ م التي رفضت فيها بريطانيا الالتزام بالدخول في مفاوضات مع مصر بعد الحرب يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء النيل.

ومن هنا رأى السفير لامبسون أنه بعد أن نجحت القوات البريطانية وحدها في طرد الإيطاليين فإن الضغط على مصر لإعلان الحرب يفيد مصر بعد الحرب، وبالتالي فيجب الاكتفاء بما تقوم به مصر - بدون إعلان حرب - من الالتزامات التي فرضتها المعاهدة، واشتراكها مع القيادة البريطانية في حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين في الصحراء على الأماكن التي تعسكر فيها، ودفع الغارات عن قناة السويس.

لذلك أشار لامبسون إلى القول بأنه إذا رأى اللورد هاليفاكس أن الأثر الطيب لإعلان مصر الحرب في البلاد الأخرى سوف يفوق المساوئ التي ذكرتها، فقد تستجيب الحكومة المصرية لمطلب إعلان الحرب بدون معارضة شعبية كبيرة، ولكن ذلك غير مؤكد، وفوق ذلك فقد نحاول وضع شروط من الآن.

والمهم هو أن المصريين لم يجدوا في موقف بريطانيا المضاد للمصالح المصرية، والذي صورته مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠ م، ما يقنعهم بأنهم

يواجهون مع بريطانيا قضية مشتركة هي قضية الدفاع عن الديمقراطية، وأنهم سوف يقتسمون مكاسب النصر مع بريطانيا، وإنما شعروا بأنهم سوف يتحملون مخاطر أكبر مما يتعرضون لها، دون أن ينالهم أى كسب فى المقابل! ومع أنهم كانوا يدركون خطر الفاشية والنازية التى تمثلها إيطاليا وألمانيا، فإن هذا الخطر كان بعيدا وغير مجرب، بينما كان الخطر البريطانى موجودا بالفعل.

وقد فهم المصريون الموقف على أن بريطانيا اتخذت من مصر قاعدة حرية وبحرية لجيوشها ولأسطولها، ضد إيطاليا، فإذا اتخذت الدولتان مصر ميدانا لقتالهما فهذا لا يعنى تورط مصر فى هذا القتال. وقد ضرب الرافعى المثل فى ذلك بقوله: «هب أن سويسرا مثلا قد اجتازت دولتان متحاربتان حدودها لكى تتخذاها ميدانا لقتالهما، أسيكون مفروضا عليها فى هذه الحالة أن تحارب الدولتين كليتهما، أو إحداهما؟ لا أظن أحدا يقول بذلك، إنما يجب علينا أن نحارب إيطاليا إذا اعتدت على استقلالنا، أو اعتدت على الأهداف المصرية المستقلة. أما إذا كان هجومها موجها إلى الأهداف العسكرية البريطانية، ولو كانت هذه الأهداف فى جزء من أرض مصر، فلا الوطنية ولا الالتزامات التى فرضتها المعاهدة على مصر تحتّم عليها فى هذه الحالة أن تحارب إيطاليا لرد الهجوم».

وقد كان هذا المعنى هو الذى عبر عنه الشيخ مصطفى المراغى، الوثيق الصلة بالقصر الملكى، عندما وصف الحرب الدائرة بين المعسكرين الاستعماريين بأنها «حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل».

مع ذلك فإن موقف مصر لم يعفها من تحمل نصيبها من الغارات الجوية! وقد كانت الإمبرورية أكثر المدن استهدفا لطائرات المحور، الأمر الذى

روع السكان المدنيين من توالى هذه الغارات، فلجأ الألوف منهم إلى الهجرة من الإسكندرية إلى داخل البلاد، كما هاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارا من الغارات، واضطرت الحكومة إلى إنشاء مخايى عديدة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديرىات.

ولقد دفع الشعب المصرى فى هذه الغارات الثمن الذى كانت حكومة الوفد حريصة على اعفائه من دفعه، عندما ضمنت المعاهدة ١٩٣٦م بنودا تقضى ببناء ثكنات للقوات البريطانية فى منطقة القتال تبعد هذه القوات عن التغفل داخل المباني والمنشآت، ولكن الانقلاب الذى قام به القصر الملكى عطل تنفيذ هذه البنود، بينما وقفت بعض الأصوات الفاشية مثل صوت أحمد حسين يندد ببناء الثكنات، بحجة أنه يجب على المصريين طرد البريطانيين من مصر وليس بناء ثكنات لاقامتهم!

على أن من المتفق عليه - مع ذلك - أن الشعب المصرى كان جديرا بأن يدفع ثمنا أكثر فداحة لهذه الغارات لو أنها انصبت على مدنه ومنشآته العمرانية والاقتصادية، فضلا عما كان عليه أن يدفعه من أرواح بنيه فى ساحات القتال لغير ما هدف من تحرر أو استقلال كانت بريطانيا ترفض الالتزام به.

وقد كانت هذه الصيغة هى التى استقرت عليها السياسة المصرية فيما بقى من سنوات الحرب، لذلك فعندما أراد القصر الملكى الخروج على هذه الصيغة مع تطورات الحرب لغير صالح الحلفاء، وإثبات ولائه للمحور وعدائه للإنجليز، لكى يحتفظ بعرشه إذا نجح الألمان فى اختراق الدلتا والوصول إلى

القاهرة - فإنه وضع الإنجليز في الوضع الذي يدفعهم إلى التدخل حتى لا تنحاز مصر إلى المحور في تلك اللحظات الفاصلة، ولم يجدوا من سبيل أمامهم سوى الانحياز للحياة الدستورية في مصر التي وجدوا فيها الأمان لهم من تلك السياسة الخطرة، فكان تدخلهم لاعادة الحياة الدستورية والنيابية السليمة في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م.

الفصل الثالث

قطع العلاقات مع حكومة فيشى
 وإقامة العلاقات مع الإتحاد السوفيتي

(٢٩)

أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى*

عرضنا فى الصفحات الماضية سياسة مصر إزاء ألمانيا وإيطاليا، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب. ومع استمرار الحرب أخذت دول العالم الأخرى المتصلة بالصراع العالمى تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية إلى ثلاثة معسكرات: المعسكر الأول، معسكر الدول التى انضمت للمحور كاليابان، أو وقعت تحت الاحتلال النازى والفاشى ودارت فى فلكه. والمعسكر الثانى، معسكر الدول التى احتفظت بحيادها. أما المعسكر الثالث، فهو معسكر الحلفاء.

وبالنسبة للمعسكر الأول، فقد اتبعت مصر إزاءه نفس السياسة التى اتبعتها إزاء ألمانيا وإيطاليا، فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات

* الوفد ٢٤ يونيو ١٩٩٦م.

التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا، وهي اليابان، ورومانيا، والمجر، وبلغاريا، وفنلندا. أما المعسكر الثاني، وهو معسكر الدول المحايدة، فقد رأت السياسة المصرية أن تحتفظ لنفسها «بنوافذ» في هذه المراكز الدبلوماسية المهمة تطل منها على السياسة الدولية في أوروبا. وهذه النوافذ هي: «أنقرة»، و«مدريد»، و«استوكهلم»، و«لشبونة».

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين؟ لقد كانت فرنسا في ذلك الحين منقسمة إلى منطقتين: الأولى، وتشمل ثلاثة أخماس الأراضي الفرنسية وكانت تحت الاحتلال النازي، أما المنطقة الثانية فكانت تحت حكومة فيشى. وكانت هذه الحكومة منذ البداية تتنازعها الاتجاهات بين التعاون المطلق مع ألمانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة. ومنذ عام ١٩٤١م أخذ الاتجاه الأول يتغلب، خصوصا على يد الأميرال دارلان نائب رئيس الوزراء ووزير البحرية والبحرية، وقد تمثل ذلك بصفة خاصة في أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الألمانية عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان في ٥ - ٦ مايو لنقل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة في سوريا التي كانت تحت إشراف لجنة الهدنة الإيطالية، إلى العراق، كما منح السلاح الجوي الألماني تسهيلات في سوريا. ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا في التعاون مع الألمان، فقد أخذت تمون جيوش المحور في طرابلس عن طريق تونس، كما أخذ اسطولها التجارى يساعد أيضا في نقل المؤن والذخائر.

ومنذ أخذ موقف حكومة فيشى يتجه إلى التعاون المطلق مع المحور، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها

السياسية معها. على أن الأمر كان يختلف مع فرنسا مع الدول الأخرى من عدة أمور:

أولها، أن حكومة فيشي لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا.

ثانياً، أنه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصريين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالباً.

ثالثاً، أن فرنسا كان لها مركز خاص تقليدى فى مصر، خصوصاً فى النواحي الثقافية والمالية.

لكل هذه الأسباب، فقد عالجت الحكومة المصرية الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض الموظفين الفرنسيين الموالين للمحور، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون. ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الارضاء، خاصة مع تزايد التعاون الفرنسى الألماني، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي. فلما كان أول عام ١٩٤٢م، وكانت المشاورات حول هذه المسألة قد انقضى عليها عدة أشهر، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقت أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة فى هذا الموضوع. فلم تجد حكومة سرى باشا بدا من الاذعان.

وقد قدر لقرار حكومة سرى باشا أن تكون له عواقب خطيرة: فمن ناحية، اتخذت الوزارة قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي بينما كان فاروق متغيباً عن القاهرة فى منطقة البحر الأحمر. ومع أن أحمد حسين باشا قد تدخل تدخلاً أدى إلى أن استبدل حسين سرى باشا بذلك القرار قراراً

آخر يقضى «بوقف» العلاقات بدلا من «قطعها»، إلا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة في غيابه «تجاوزا لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه»، نظرا لأن السفراء والوزراء المفوضين - كما كان يرى - إنما هم يمثلون الملك، ومن ثم فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه. وبناء على ذلك فقد أوقف وزير الخارجية عن عمله، وأخذ يعد العدة لتنحية الوزارة كلها والمجيء بوزارة أخرى!

ومن الناحية الأخرى، فإن الإنجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك «عملا غير ودي»، وأبلغوا رأيهم لحسين سرى باشا. وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التي اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم، فذهب السفير البريطاني لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢ م حيث قام بمحاولة لانقاذ وزارة حسين سرى باشا. ولكن هذه المحاولة لم تنجح.

أما من الناحية الثالثة، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين سرى باشا، سارعت التيارات المتصارعة في القصر إلى ركوب هذه الأزمة لخدمة مآربها. وكان في القصر تياران رئيسيان: أحدهما يمثل أنصار على ماهر باشا، وعلى رأسهم الأخوان عبدالوهاب وعبدالعزیز طلعت، وكانوا يعملون لعودة على ماهر باشا إلى الحكم. والثاني بقيادة أحمد حسنين باشا، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهر باشا إلى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا. وقد استطاعت جماعة على ماهر باشا السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات ٣١ يناير التي هتفت فيها الجماهير بحياة على ماهر باشا، ثم مظاهرات اليوم التالي (أول فبراير) التي هتف فيها

المتظاهرون بحياة روميل! وكان ذلك ما دعا الإنجليز إلى تحركهم المعروف
الذي أدى إلى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ م.

(٣٠)

اعتراف حكومة الوفد بالاتحاد السوفيتي*

باعتلاء وزارة الوفد الحكم في ٥ فبراير ١٩٤٢ م دخلت سياسة مصر الخارجية مرحلة جديدة. فمن الناحية الداخلية فإن هذه السياسة قد تركزت تماما في يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأي حال. وكنا قد لاحظنا كيف إن تدخل فاروق في بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة علي ماهر باشا من التورط في الحرب الهجومية، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد علي ماهر باشا من الحكم، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الإنجليز في دخول مصر الحرب الدفاعية. وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من جهة، وولاء حسين سرى باشا للإنجليز من

* الوفد ٢ أغسطس ١٩٩٦ م.

جهة أخرى. وفي تلك الأثناء، كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالألمان التي كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألماني للبلاد.

أما من الناحية الخارجية، فنلاحظ عدة أمور: الأمر الأول، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما في عهد حكومة الوفد. وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات المارشال روميل الحدود المصرية ووصوله إلى العلمين. فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوي استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة. فقد أورد الدكتور هيكمل أن النحاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته إلى محافظ الإسكندرية «ليتلقي جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا». وقد حاول النحاس باشا اقناع الإنجليز بإعلان القاهرة مدينة مفتوحة، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها، ولكنه فشل في ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر برا وسمرا.

أما الأمر الثاني، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة في ذلك الحين، وهو الاتحاد السوفيتي. وتأخر اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي حتى أغسطس ١٩٤٣م قضية تستحق الاهتمام، وينبغي تحديد المسئولية فيها: هل تلقى على عاتق بريطانيا أو تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر؟

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا تجاريا في ١٦ مارس ١٩٢١، واعترفت بذلك به من

الناحية الفعلية *de facto*، ثم أثبتت ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية *de jure* في فبراير ١٩٢٤م، وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسي. ومع أن العلاقات قد ساءت بين البلدين في عهد حكومة المحافظين على النحو الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في مايو ١٩٢٧م، فإن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما في سبتمبر ١٩٢٩م. ومع ظهور الخطر النازي، أصبح هناك تياران في الدوائر الحاكمة البريطانية: أحدهما يدعو إلى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأس هذا التيار جون سيمون ونيفيل تشمبرلن، والثاني يراقب تزايد الخطر النازي ويرى في الاتحاد السوفيتي عاملا مهما في إقرار السلام الأوروبي، ويدعو إلى وقف الخطر النازي عن طريق اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي يجبر الألمان على المحاربة في جبهتين، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه باعتلاء نيفيل تشمبرلن الحكم في يونيو ١٩٣٧م انتصرت سياسة التهذبة مع ألمانيا.

في ذلك الحين، وحتى عام ١٩٣٦م، كانت سياسة مصر الخارجية في يد بريطانيا من الناحية الفعلية. ومن ثم فإن مسؤولية عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي إلى هذا الحين تقع على بريطانيا بصفة مطلقة. وبدأ مناقشة مسؤولية مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦م. وهناك أربع مراحل يمكن إبرازها في هذه المسألة: المرحلة الأولى من إبرام المعاهدة إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٩م، والثانية من هذا التاريخ إلى ٢١ يونيو ١٩٤١م (تاريخ هجوم الجيش النازي على الاتحاد السوفيتي). والثالثة تنتهي في ٤ فبراير ١٩٤٢م، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الاعتراف بالاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فنلاحظ أنه ما كادت مصر تبرم معاهدة ١٩٣٦م واتفاق الامتيازات الأجنبية، وتطلق يدها في شئونها الخارجية في إطار المحالفة، حتى أخذت تتطلع إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتحاد السوفيتي. وقد أثير هذا الموضوع في مجلسي البرلمان أكثر من مرة، وترتب عليه محادثات دارت في عام ١٩٣٨م بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية في أنقرة لإعادة العلاقات التجارية، ولكنها لم تنته إلى نتيجة عملية. فلما كانت الدورة البرلمانية التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب «تباطؤ وزارة الخارجية في الاعتراف بحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصبح اليوم من أقوى الشعوب وأرقاها، وتطمح الدول الكبرى، ومنها المتحالفة معنا، في طلب رده والتعاقد معه». وقد أجل الرد على هذا الاستجواب إلى الدورة التالية.

أما في مجلس النواب فقد وجه أحد النواب إلى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى. فقد سألها عن «الدول التي اعترفت بحكومة السوفيت الروسية، والدول التي أبرمت معها معاهدات، وما تاريخها ونوعها؟ وهل قبلت روسيا عضوا في عصبة الأمم؟ ومتى كان ذلك؟ وما السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر إلى الآن؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن في الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصري؟».

وبتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩م قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد إلى سفير الحكومة المصرية في لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتي ليطلب إليه

يذل نفوذه لدى حكومته للدخول فى مفاوضات لإنهاء حركة التبادل بين البلدين، مع الاعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر فى الاقتراحات التى ترى حكومة السوفيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات. كذلك فقد تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها فى تذليل «العقبات التى كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسى مع حكومة السوفيت». وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التى كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة عام ١٩٣٨م لإعادة العلاقات التجارية، عهدت الحكومة المصرية إلى سفير مصر فى لندن للاتصال بالسفير السوفيتى وإبلاغه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٣٩م أبلغ السفير السوفيتى السفير المصرى بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى ألا تعقد معاهدات أو اتفاقات تجارية إلا مع الدول التى تعترف بها وتعترف بحقوقها الكامل فى العلاقات الدبلوماسية، وأن ذلك كان السبب فى فشل المفاوضات التى جرت فى العام السابق فى أنقرة.

وإزاء هذا رأت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة فى إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصرى. كما لاحظت أن «الظروف التى دعت أول الأمر إلى تجنب هذه الدولة صاحبة المركز الممتاز فى الوقت الحاضر قد مسها التغيير»، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما، «على أساس عدم تدخل إحدهما فى شئون الأخرى».

واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء «إعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والاتحاد السوفيتي، والترخيص لها بالمضي في ذلك، على أساس امتناع روسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد».

في ذلك الحين كانت الوزارة التي تتولى الحكم يرأسها على ماهر باشا. وقد اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٩م حيث ناقش هذه المسألة وانتهى إلى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية. ولكن بعد يوم واحد عقد الاتحاد السوفيتي معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين ألمانيا النازية، بينما كان الموقف الدولي يتوتر وتندثر الأمور بالحرب، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها بإعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي.

وفي الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي، كانت مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف. ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتي مع بريطانيا، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت الجسور. ففي ذلك الحين كان قد برز تفوق الألمان في ميدان الحرب، وتزايد الشعور العدائي لبريطانيا في أوساط الجماهير المصرية بسبب سياستها الاقتصادية الاستغلالية. وفي الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الألمان، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الإنجليزي السوفيتي هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشي. وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الإنجليزي السوفيتي اعتراف من جانب مصر بالاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التي كانت قائمة بينهما قبل الحرب!

على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة تقع المسؤولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة، ونستبعد وجود دور لبريطانيا في ذلك.

فلما تولت وزارة الوفد الحكم في فبراير ١٩٤٢م، أخذت الظروف تتغير على النحو الذي انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٤٣م. وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية. ثانيا - تحول دفة الحرب إلى جانب الحلفاء بعد معركة العلمين وستالينجراد. ثالثا - تزايد الشعور الموالي للاتحاد السوفيتي في مصر مع صعود شعبه في معركة ستالينجراد. ويمكن القول بأن الاتحاد السوفيتي بصمود شعبه، قد استقطب الاهتمام الذي كان يوجهه الشعب المصري للألمان بسبب تفوقهم العسكري على الإنجليز، ذلك أن الشعب المصري، عداء منه للاحتلال، كان يبدى تعاطفه مع أي قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بريطانيا. وبالنسبة للاتحاد السوفيتي، فعلى الرغم من أنه كان في ذلك الحين حليفا لبريطانيا، فإن التناقض الأيديولوجي بين البلدين لم يكن مما يغيب عن ألباب المصريين، وكان يحملهم على التفكير في الاستعانة به في مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومساعدتهم لاستكمال استقلالهم!

وعلى كل حال، فمن المحقق أنه في مناخ التحالف البريطاني السوفيتي أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشتد التيار اليساري. وفي حزب الوفد أخذت العناصر التقدمية تزحف على قياداته وتتسلل إلى صفوفه، حتى إذا أعلن الاتحاد السوفيتي إلغاء الكومنترن، أعطى ذلك دفعة قوية لهذه العناصر

لحمل وزارة الوفد على إعلان اعترافها بالاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٤٣ م. ويظهر أثر العامل الأخير واضحا في خطاب النحاس باشا الذي ألقاه في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ م، فقد قال فيه:

«بمجرد إلغاء الشيوعية الدولية، وتصريح المارشال ستالين بأن إلغائها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتدخل في شؤون الأمم الأخرى، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية، قد بادرننا إلى الاعتراف بالاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، مع ما يستتبعه ذلك من إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين. وقد كان لي، كما تعلمون، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكي، الذي كان سفيراً لموسكو في لندن، والذي يشغل منصب الكوميسير المساعد للشؤون الخارجية السوفيتية، عند مروره بالقاهرة، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتينا أو بين بلدينا».

* * *

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية إزاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦ م وقيودها، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة.

وقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الحياد، أو بمعنى أدق موقف الدولة غير المحاربة، وظلت تلتزم بهذا الموقف إلى نهاية الحرب. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة أنها أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان في فبراير ١٩٤٥ م، لأن هذا الإعلان لم يكن إلا إجراء شكليا لاستيفاء الشرط الذي اشترطه

الحلفاء في مؤتمر القرم لقبول أى دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أرميت فيه الأمم المتحدة، فضلا عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها. ومع ذلك فإن مقاومة الشعب المصرى لهذا الإجراء الشكلى قد بلغت غايتها من العنف حين دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمنا له، وبهذا المشهد المأساوى تنتهى معركة تجنب مصر ويلات الحرب.

الكشافات

- ١ - كشف الأعلام
- ٢ - كشف الهيئات
- ٣ - كشف البلاد والأماكن
- ٤ - كشف الحوادث
- ٥ - كشف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامي عزيز فرج

بمساعدة السيدة/ إستيرة غالى تاوضروس

١ - كشف الأعلام

— أ —

الكيلاني أنظر: رشيد عالي

الكيلاني

المراغي أنظر: مصطفى

المراغي

النحاس أنظر: مصطفى النحاس

النقراشي أنظر: محمود فهمي

النقراشي

أمين عثمان باشا: ١٢٠،

١٢١، ١٢٥.

أوكناك الجنرال: ١٢٧

أوكونور الجنرال: ١٢٣

— ب —

بالبو المارشال: ٥٩، ٦٢

بتلر المستر: ٩٩، ١١٣

بروك البريجادير: ١٣١، ١٧٦

بطرس غالي باشا: ٤٨، ٦٨

بهي الدين بركات أنظر: محمد

بهي الدين بركات

بوث، هورتمان فون: ٥٥

بوسوم: ٣٧

ابراهيم عبد الهادي: ٨٩، ٢٣٠

أثوليكو: ٦٠

أحمد حسين باشا: ١٨٤،

١٩٦، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٠،

٢٤٤، ٢١٣

أحمد حسين: ١٩ — ٢٢، ٢٤،

٢٨، ٣٢، ٣٥، ٤٤، ٤٩، ٥٢،

٥٩، ٦٥، ٧٦، ٢٣٦، ٢٤٣

أحمد زيور باشا: ١٩٣

أحمد لطفى السيد: ٢٠١

أحمد ماهر باشا: ٢٣، ٤٨،

١٢١، ١٨٠، ١٩٣، ١٩٩ —

٢٠٤، ٢١٣، ٢١٥ — ٢٢٠،

٢٢٢ — ٢٥٥، ٢٢٤

إسماعيل الخديوي: ١٥، ٢٠

إسماعيل صدقي باشا: ٦،

١٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٨،

٤٤، ٦٠، ٦٧، ٧١، ١١٩،

١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٧٨، ١٩٣

الرافعي أنظر: عبدالرحمن

الرافعي

بيتان «المارشال»: ١٥٩

بيتمان «المستر»: ٧٦، ٨٦، ٩٢

بيرك، شفارتس فون «الهر»: ٥٤

- ت -

تشرشل «ونستون»، «المستر»:

٢٤٩

تشمبرلان، نيفيل: ٢٤٩

- ث -

ثروت انظر: عبدالخالق ثروت

- ج -

جرازيان «المارشال»: ٢٢٤

جراندى «الكونت»: ١٧٦

جمال عبدالناصر: ١١

جوبلز «الهر»: ٥٤، ٥٥، ٥٧

جورنج: ٨١

جوسلر، فون «البارون»: ٥٥

- ح -

حافظ رمضان «باشا»: ٤٤

حافظ عفيقى «باشا»: ١٦٧

٢٦٠

حامد محمود «الدكتور»: ٨٩

حسن صبرى «باشا»: ١٦٧،

١٩٩، ٢٠٢ — ٢٠٥، ٢٠٨،

٢٠٩، ٢١١، ٢١٣ — ٢١٧،

٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩

— ٢٣٢، ٢٤٧

حسن نشأت «باشا»: ٥٦، ٥٧،

٩٩، ١٠٢، ١١٢، ١١٥، ١٥٨،

١٨٤، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٥

حسن يوسف «باشا»: ٤٤

حسين الجندى: ١٤٦

حسين سرى «باشا»: ٦٧، ١٧١،

١٧٧، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٢ —

٢٠٥، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧

- د -

دارلان «الأميرال»: ٢٤٢

- ر -

رشوان محفوظ «باشا»: ٢٠٣

رشيد عالى الكيلانى: ١٤٨،

١٤٩، ٢٤٢

روميل «المارشال»: ٢٤٥، ٢٤٨

ريشتر، فون «البارون»: ٥٥

— س —

سابا حبشى «بك»: ٨٩

ستالين «المارشال»: ٢٥٤

سرى انظر: حسين سرى

سعد زغلول: ٥٦

سيف الله يسرى «باشا»: ٢٠٠،

٢٠٦

سيمون، جون: ٢٤٩

— ش —

شيانو «الكونت»: ٦٠، ٦١، ٦٧،

١٦٦، ١٦١

شيراغ، بولدور فون: ٥٧

— ص —

صالح حرب انظر: محمد صالح

حرب

— ط —

طه حسين «الدكتور»: ٤٦

— ع —

عباس حلمى «الخدوي»: ٣٩

عبدالحاميد بدوى «باشا»: ١٠٥،

١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٩٣

عبدالحاميد سليمان «باشا»: ١١٧

عبدالخالق ثروت «باشا»: ١٧٨

عبدالرحمن الراقصى: ١٣٨،

٢٠٨، ٢٣٥

عبدالرحمن عزام «بك»: ٧٨،

٨٩، ٩٠، ٩٢

عبدالسلام عبدالغفار «بك»: ١٤٤

عبدالعزیز طلعت: ٢٤٤

عبد العظيم رمضان «الدكتور»: ٤،

٥، ٨، ١٩، ٤٣، ٥١، ٢٤١

عبدالفتاح يحيى «باشا»: ١٠٦،

١١١، ١٩٣، ٢٠٣

عبدالقادر حمزة: ١٤٢

عبدالوهاب طلعت «باشا»: ٩٣،

٩٤، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١٢٥،

١٥٨، ١٩٣، ١٩٧ — ٢٠٥،

٢٠٨، ٢٠٩، ٤١٣، ٢٤٤

عدلى يكن «باشا»: ١٧٨

عز الدين عبدالقادر: ٥٢

عزام انظر: عبدالرحمن عزام

عزیز المصرى «باشا»: ٧٦ —

٢٦١

١٢٣ - ١٢٠، ١١٧، ٨٦، ٧٨
 ١٣٤، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٦، ١٢٥
 على الشمسي «باشا»: ٢٠١،
 على أيوب: ٢٣٠
 على ماهر «باشا»: ١٤، ١٢، ٦،
 ١٦، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٧، ٢٨،
 ٣٨، ٤١، ٤٤ - ٤٩، ٥١، ٦٨
 - ٧٥، ٧١ - ٨٥، ٨١ - ٩٥
 - ٩٨ - ١٠٧، ١٠٩، ١١١ -
 ١١٣، ١١٥، ١١٧ - ١٢٢،
 ١٢٥، ١٢٧ - ١٣١، ١٣٣ -
 ١٣٥، ١٤١ - ١٤٤، ١٤٩ -
 ١٥٤، ١٥٦ - ١٦٤، ١٦٦ -
 ١٧١، ١٧٣ - ١٧٩، ١٨١،
 ١٨٢، ١٨٤ - ١٩٨، ٢٠٢ -
 ٢٠٥، ٢٠٨ - ٢١١، ٢١٣،
 ٢١٤، ٢١٦، ٢٢١، ٢٤٤،
 ٢٥٢، ٢٤٧
 عمانويل، فيكتور «الملك»: ٦١،
 ٦٢.

ف -

فاخندورف، قون - أو «البارون»: ٥٥
 ٢٦٢

فاروق «الملك»: ١٤ - ١٦، ١٩
 - ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣١،
 ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٣،
 ٤٤، ٤٦ - ٤٩، ٥١، ٥٩ -
 ٦٢، ٦٥ - ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢،
 ٧٣، ٧٦ - ٨٠، ٨٥، ٩٣، ٩٩
 - ١٠٢، ١١٢ - ١١٥، ١١٧،
 ١٢٣، ١٢٥، ١٥١ - ١٥٣،
 ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٧٠،
 ١٧١، ١٨٢ - ١٨٤، ١٨٦ -
 ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٨ -
 ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٣،
 ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢
 فريتش، فرنر فون «الجنرال»: ٥٥، ٥٤
 فريدة «الملكة»: ١٦، ٤٩، ٢٦٢
 فؤاد «الملك»: ١٥، ٢٠، ٢٣،
 ٤٥، ٤٧، ٦٢
 فيروتشي «بك»: ١٥، ١٦، ٢١
 فيشي: ٢٣٩، ٢٤١ - ٢٤٣

ق -

قطاوى انظر: يوسف أصلان
 قطاوى

ك -

كامل البنداري انظر: محمد
كامل البنداري
كيرك: ١٣٠
كليرن اللورد انظر: لامبسون،
مايلز
كيلي، المستر: ٥٧، ٥٦

ل -

لامبسون، مايلز «السير»: ١٥،
٢١، ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٣٦،
٣٨ - ٤١، ٥٣ - ٥٦، ٦٣،
٧٠، ٧٦، ٨٠، ٨٦، ٨٨، ٩١،
٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١١٢ -
١١٤، ١١٧ - ١١٩، ١٢٥،
١٢٨ - ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤،
١٤٩، ١٥١ - ١٥٣، ١٥٥ -
١٥٨، ١٦١ - ١٦٥، ١٦٧،
١٧٠، ١٧١، ١٧٤ - ١٧٧،
١٧٩، ١٨٢ - ١٨٤، ١٨٦ -
١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥،
١٩٦، ١٩٨، ٢١٠، ٢١١،
٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٢ - ٢٣٤
لويد، جورج «اللورد»: ٤٧

م -

ماتزولينى: ١٧، ٢٠، ٢٨، ٣٥،
٥٩، ١٥٧، ٢٦١، ٢٦٢
مايسكى «الرفيق»: ١٥٤
محمد النابعى: ٢٠٩
محمد بهى الدين بركات: ١٩٣،
٢٠٠، ٢٠١

محمد توفيق رفعت: ١٩٣

محمد حافظ رمضان: ١٩٣

محمد حسين هيكل «الدكتور»:
٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٨.

محمد حلمى عيسى «باشا»:
١٩٣، ٢٠١

محمد شفيق: ٤٧

محمد صالح حرب: ٧٦ - ٧٨،
٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١٢٣،
١٢٩، ١٣٠، ١٩٣.

محمد على «الأمير»: ٣٢، ٧٢،
١٣٠، ١٦٧، ١٨٧، ١٩١.

محمد على علوية «باشا»: ٨٩،
٩١

محمد كامل البنداري باشا: ٢١،
٧٣، ٧٦، ٨٥

١٥، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧،
٢٨، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٦٨،
٦٩، ٧٥، ٨٦، ١٤٤ - ١٤٦،
١٧٠، ١٧٨ - ١٨٠، ١٨٣،
١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥،
١٩٦، ١٩٨، ٢٠١ - ٢٠٣،
٢٠٥، ٢٠٨ - ٢١٠، ٢١٣،
٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٤

مصطفى عبدالرازق «الشيخ»:
١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١

مكرم عبید «باشا»: ٤٧، ٨٦
مكريدی «الجنرال»: ١٢٧
مليورن «اللورد»: ٤١
موسولينى: ٢٠، ٢١، ٢٨، ٣٦،
٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٦، ١٣٢، ٢٢٩
ميت، فرنك «الأدميرال»: ١٣١،
١٧٦

- ن -

نابليون: ١٦٠، ٢١٩
ناصر انظر: جمال عبدالناصر
نشأت باشا انظر: حسن نشأت

محمد كامل سليم: ٩٢، ٩٤،
٩٨.

محمد محمود «باشا»: ١٤، ١٩
- ٢١، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤٤، ٦٢،
٧٥، ٧٦، ٨٥، ١٢١، ١٢٥،
١٢٦، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٠،
١٨٣، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٣

محمد محمود خليل «بك»:
١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٤

محمود بسيونى «بك»: ١٩٣
محمود شكرى «اللواء»: ١٢١
محمود غالب «باشا»: ٨٩، ٢٣٠
محمود فهمى النقراشى «باشا»:
٢٣، ٤٨، ٨٩، ١٩٩، ٢٠٢،
٢٣٠

مراد سيد أحمد «باشا»: ٦٢،
٨١، ١٦١، ١٦٦

مصطفى الشورى «بك»: ٨٩،
٩٤، ١٠١

مصطفى المراغى «الشيخ»: ٢٣،
٤٧، ٤٨، ٦٠، ٦٨، ٢٣٥

مصطفى النحاس «باشا»: ١٤،
٢٦٤

— ه —

هاليفاكس «اللورد»: ٩٩، ١٠٢،
١١٥، ١١٨، ١٤١، ١٤٦،
١٤٧، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٦،
١٧١، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩،
١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠
— ١٩٢، ١٩٥، ٢١١، ٢٢٣،
٢٢٧، ٢٣٤

هتلر: ٦٦، ٨٠، ٨١

هيرت «الجنرال»: ٢٣٠

هيس: ٨١

هيكل انظر: محمد حسين هيكل

— و —

ورداني: ٤٨

ولسن «الجنرال»: ١٢١، ١٢٣،
١٥٨، ١٢٩، ١٣١، ١٥١،
١٧٦.

ولس «اللورد»: ٨١

ويقل «الجنرال»: ١٧٠، ١٨٣،
٢١٥

ويلز، سيرج «الأميرال»: ٧٨

— ي —

يوسف أصلان قطاوى «باشا»:
٥٦، ٥٧

يوسف الجندى: ١٥٤

٢ - كشف الهيئات

- أ -

اتحاد الصناعات المصرية: ٥٦
الإذاعة الفرنسية: ١١٢، ١١٤
الأزهر: ٢٣، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٦٠
الأمم المتحدة: ٢٥٥

- ب -

البرلمان الانجليزى: ٣٧، ١٤٣
البرلمان المصرى: ٣٠، ٣٦
٧٠، ٧٩، ٨٠، ٩٨، ١٠٤ -
١٠٦، ١٠٩ - ١١٥، ١١٨
١٤٣، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦
١٦٨، ١٩٠، ٢٠١، ٢٠٢
٢٠٦، ٢١٠، ٢١٧، ٢٣٠
٢٥٠، ٢٥١
البنك الإيطالى المصرى: ١٦
البنك التجارى الإيطالى: ١٦
بنك درسدنر: ٥٥

- ج -

جامع الأزهر انظر: الأزهر
الجماعات الإسلامية: ٧١
جماعة الإخوان المسلمين: ٤٥،
٤٧، ٤٩، ٦٠، ٧٥، ٧٦
جماعة المستقلين: ٨٩، ٩٠
١٠٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٥
جماعة مصر الفتاة: ٢٢، ٢٤،
٣٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٢،
٥٩، ٦٠، ٧٥
جمعية الشبان المسلمين: ٣٣
جمعية الصداقة المصرية
الإيطالية: ١٧
الجيش التركى: ٧٧
الجيش المصرى: ٧٦ - ٧٨
٨١، ٨٦، ٩٧، ١٢٧، ١٣٣،
١٣٤، ١٣٩.

- ح -

حزب الاتحاد الشعبى: ٢٠١

- ت -

تريستا للتأمين: ١٦

- حزب الأحرار الدستوريين: ٤٤،
١٠٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٤،
١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤،
٢١١، ٢١٥.
- الحزب السعدي: ٨٩، ٩٠،
١٠٦، ١٤٣، ١٥٤، ١٨٠، ١٩٩،
٢٠١، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٥،
٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٥ - ٢٢٧.
- الحزب الوطني: ٤٤، ٨٩،
١٠١، ٢١٥.
- حزب الوفد: ٨، ١٣، ٢٢ -
٢٤، ٢٨، ٤٤ - ٤٧، ٤٩، ٥١،
٥٣ - ٧١، ٧٣، ٧٩، ٨٥،
٨٦، ١٠٥ - ١٠٧، ١٠٩، ١١٠،
١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٣٧ -
١٤٣، ١٤٥ - ١٥٠، ١٥٣،
١٥٤، ١٥٦، ١٧٠، ١٧٧،
١٧٩، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٨،
٢١١، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٢،
٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٣.
- حكومة الكيلاني: ١٤٨ -
١٥٠.
- الحكومة الألمانية: ١٠٣
- الحكومة البريطانية: ١٢، ١٣،
٨٠، ٨٧، ٨٨، ٩٦، ٩٩، ١٠٢،
١٠٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢ -
١٤٧، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤،
١٧٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤،
١٨٦، ١٨٩ - ١٩٢، ٢١٧،
٢٣٣، ٢٤٢.
- حكومة حسن صبري: ٢٢٩
- حكومة سرى باشا: ٢٤٣
- الحكومة السوفيتية: ٢٥١
- الحكومة العراقية: ٩٦، ١٤٨
- حكومة علي ماهر: ٨٥، ٨٦،
٩٢، ٩٤، ١٠١، ١٠٥، ١٣٥،
٢٤٧
- حكومة فيشي: ٢٣٩، ٢٤١ -
٢٤٣
- حكومة المحافظين البريطانية:
٢٤٩
- حكومة محمد محمود باشا: ١٤،
١٩، ٢٤، ٢٨، ٧٦، ٨٥
- الحكومة المصرية: ١٢، ١٣،
٢٢، ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٧، ٨٨،
٩١، ٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١١٣

١١٤ ، ١٢٦ ، ١٤٤ ، ١٨١ ،

١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ -

٢٥٢

حكومة مصطفى النحاس: ١٩ ،

٢٣ ، ٢٩

حكومة الوفد: ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ،

٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٨ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ١٩٨ ، ٢٤٧ ،

٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

حكومة اليد الحديدية انظر:

حكومة محمد محمود باشا

- س -

سراي رأس التين: ٦٩

السفارة البريطانية: ١٥ ، ١٦ ،

٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٦٣ ، ٧٠ ،

٧٦ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ،

٩٣ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ٢٠٨ ،

٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

السفارة السوفيتية بأنقرة: ٢٥٠ ،

٢٥١

- ش -

الشرطة: ٨٦

شركات الأديرياتيك: ١٦

- ع -

عصبة الأمم: ٦٨ ، ٢٥٠

- ق -

قصر عابدين: ١٩٨ ، ٢٠٧ ،

القصر الملكي: ٢٠ ، ٢١ ، ٦٧ ،

٨٥ ، ١٠٤ ، ١٧٠ ، ١٨٩ ، ٢٣٦ ،

قصر المنتزة: ٩٤ ، ١٠١ ،

القنصليات الايطالية بمصر:

١٦٤

- د -

دار المندوب السامي: ٤٧

الديوان الملكي: ١٤ ، ٢١ ، ٤٤ ،

٧٣ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٥٢ ، ١٨٩ ،

٢١٠ ، ٢١٣

- ر -

الرايشستاغ: ٨١

٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ،

٢٥٢ ، ٢٣١

المخابرات الإيطالية: ١٥

المعهد الإيطالي: ١٦

المفوضية الإيطالية: ١٥ - ١٧ ،

١٩٢ ، ١٦٤

المفوضية المصرية بأنقرة:

٢٥١ ، ٢٥٠

مكتب الدعاية الفاشية: ٥٢

- ن -

نادى خريجي المدارس

والجامعات الإيطالية: ١٧

- و -

وزارة الحربية: ٢٠٤

وزارة الحربية البريطانية: ١٢٧ ،

١٢٨

وزارة الخارجية: ٥٦ ، ٢٥١ ،

٢٥٢

وزارة الخارجية البريطانية:

١٠٩

وزارة الداخلية: ٣٣

وزارة الدفاع: ٧٦ ، ٧٨

وزارة المالية: ٢٠٤

القوات الألمانية: ١١٢ ، ١١٤ ،

١٣٤

القوات البريطانية: ٩٢ ، ٩٧ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١٢٧ ،

١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

- ك -

الكومنترن: ٢٥٣

- ل -

لجنة قضايا الحكومة: ١٠٥ ،

١١٣

لجنة المالية بمجلس النواب:

٢٥١

لجنة النظر في مرسوم الأحكام

العرفية: ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٧

لجنة الهدنة الإيطالية: ٢٤٢

- م -

مجلس الشيوخ: ٧٩ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ،

١٤٢ ، ١٤٦ ، ٢٠٢ - ٢٠٤ .

مجلس النواب: ٢٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ،

١٣٠ ، ١٦٨ ، ١٨٦ ، ٢٠٦ ،

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ .

مجلس الوزراء: ٧٠ ، ٨٨ ، ٩٤ ،

٢٧٠

٣ - كشف البلاد والاماكن

- أ -

١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩ -

١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ،

١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ،

٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤

إنجلترا: ٧ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٥ ،

٣٧ ، ٣٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ،

٨١ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ،

١٠٤ ، ١١٠ - ١١٢ ، ١٣٣ ،

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٧٦ ،

٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩١ ،

١٩٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،

٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥

أنقرة: ٧٨ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥١

أوغندا: ٢١٨

إيران: ٥٤

إيطاليا: ٦ ، ٧ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٠ ،

٢١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٨ ،

٣٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ -

٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٩٦ ،

٩٧ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤١ ،

١٥٧ - ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ -

أبرقير: ١٥

الاتحاد السوفيتي: ٢٣٩ ، ٢٤٧

- ٢٥٤

أريتريا: ٢١٨

استوكهلم: ٢٤٢

الأسكندرية: ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ،

٢٥ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ،

١٥١ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ١٧٦ ،

١٨٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨

أسوان: ٥٤ ، ٢٢٦

الأقصر: ٥٤

ألبانيا: ٧٢

ألمانيا: ٧ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٣٩ ،

٥٣ ، ٥٥ - ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٢ ،

٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ - ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ،

٩٤ ، ٩٦ - ٩٨ ، ١٠٠ -

١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ،

١٢٥ ، ١٣١ - ١٣٦ ، ١٤١ ،

١٠٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ،
 ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، —
 ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، —
 ١٤٥ ، ١٤٨ — ١٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٥٦ ، ١٥٨ — ١٦١ ، ١٦٦ ،
 ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،
 ١٨١ ، ١٨٤ — ١٨٦ ، ١٩٠ ،
 ١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
 ٢٥٢ ، ٢٥٣ ،

بقيق: ٢٢٤

بلجيكا: ١٣١ ، ١٥٩

بلغاريا: ٢٤٢

بورسونان: ١٣٠

بولكلي: ٨٨

بولندا: ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧

بولونيا أنظر: بولندا

— ت —

تركيا: ١٢١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
 ١٤١ ، ١٤٤

— ح —

الحبشة: ٧٢ ، ٧٣ ، ٢١٨

حلوان: ١٥

١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
 ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٤ ،
 — ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٤١

— ب —

باريس: ١٥٩ ، ١٧٣ ، ٢١٧

البحر الأحمر: ٢٤٣

بحر الروم: ٢٤٦

بحر الشمال: ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣

البحر المتوسط: ٣٨ ، ٤٦ ، ٦٤ ،

١٢٣ ، ١٥٩ ، ٢١٥

بحيرة تانا: ٧٣

برقة: ٢١٥

برلين: ٢١ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٥٧ ،

٦٠ — ٦٢ ، ٦٥ ، ٨١ ، ١٨٥

بروكسل: ٧٣

بريطانيا: ٥ ، ٦ ، ١٢ — ١٤ ،

٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ،

٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٢ ،

٦١ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،

٨٠ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ،

٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،

- خ -

الخرطوم: ٥٥

- د -

الدانمارك: ١٥٩

دنكرک: ١٦١، ١٥٩، ١٣١

الدلتا: ٢٣٦

- ر -

روسيا: ٩٠، ٢٥٠

روما: ١٧، ٢١، ٣١، ٣٧، ٥٢،

٥٥، ٥٦، ٦١، ١٦٢، ١٦٦،

١٨٥، ١٧٦، ١٧٥

رومانيا: ١٣٧، ١٤٤، ٢٤٢

- س -

سان فرانسيسكو: ٢٢٥

ستالجراد: ٢٥٣

المسلمون: ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤،

١٨١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٥

السودان: ٤٧، ٥٣، ٥٥، ٥٦،

٧٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤،

١٤٣، ١٥٠، ١٥٩، ٢١٨،

٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٤

سوريا: ٢٥، ٢٩، ٥٤، ٥٧،

٢٤٢

السويد: ١٣٦

سويسرا: ١٣٦، ٢٣٥

سيستى برانى: ٢٢٤، ٢٢٥،

٢٣٣

سيتل: ٣٣

سيوه: ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦،

١٢٩، ١٣٣، ٢٢٧ -

- ص -

الصحراء الغربية: ٧٣، ١٢٧،

١٣٠ — ١٣٤، ١٥١، ١٧٦،

٢١٥، ٢٣٢

الصومال: ١٥٩، ٢١٨

الصين: ٤٦، ٩٠

- ط -

طرابلس: ٢١٥، ٢١٨، ٢٤٢

- ع -

عابدين: ٤٩

العباسية: ١٥

مصر والحرب العالمية الثانية - ٢٧٣

العراق: ٥٤، ١١٨، ١٤٨،

٢٤٢، ١٥٠

العلمين: ١١٧، ١٢٣، ١٢٦،

٢٤٨، ٢٥٣

— ف —

فرنسا: ٧، ٢٥، ٢٩، ٧٢، ٨١،

٨٨ — ٩٠، ٩٣، ١٠١، ١٣١،

١٥٩، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٨،

١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤،

٢١٤، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩،

فلسطين: ٧، ٢٥، ٣١ — ٣٣،

٥٤، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٣،

٩٠.

فنلندا: ٢٤٢

— ق —

القاهرة: ١٥، ١٦، ٢٨، ٤٨،

٤٩، ٥٤، ٥٥، ٦١، ٦٢، ٧٦،

٨٠، ١٢٧، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١٧،

٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣،

٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٤،

قصر النيل: ١٥

٢٧٤

القصير: ٥٤

القلعة: ١٥

القنال الإنجليزي: ١٣١، ١٣٤،

قناة السويس: ١٣، ١٤، ١٩،

٢٧، ٩٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١،

١٣٤، ١٥١، ١٧٦، ٢٢٠،

٢٣٢، ٢٣٤

— ك —

كفر عشنا: ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٠٩،

٢١٣

— ل —

لشبونة: ٢٤٢

لندن: ٦١، ٧٣، ٧٦، ٩٩،

١٠٢، ١٠٩، ١١٤، ١٤٤،

١٧٦، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧،

١٩٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤،

ليبيا: ٢٩، ٥٣، ٥٩، ٦١، ١٥٨،

١٦٦، ٢١٥

— م —

المجر: ٢٤٢

ممر دانزج: ٨٠
المنتزه: ١٠١، ٩٤
منخفض القطارة: ١٢٣
موسكو: ٢٥٤
ميونخ: ٧٠

— ن —

النرويج: ١٣٦، ١٣١، ١٥٧
نهر السوم: ١٣١
النيل الأزرق: ٧٣
١٠٩، ١٠٦، ١٠٤، ١٠٣، ١٠١
١٢٢، ١١٨، ١١٧، ١١٥ —
١٣٢، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦ —
١٥١، ١٥٠، ١٤٨، ١٤٥ —
١٦٥، ١٦٣ — ١٥٥، ١٥٣
١٧٦، ١٧٤، ١٧٣، ١٦٩
١٨٦، ١٨٤، ١٨١، ١٧٨
١٩٩، ١٩٤ — ١٩١، ١٨٩
٢٢٣ — ٢١٣، ٢١١، ٢١٠
٢٢٥ — ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٧
٢٣٢ — ٢٤٧، ٢٤١، ٢٣٦

— ه —

الهند: ١٣٧، ٤٦، ٢٢٠
هولندا: ١٣٦، ١٣١، ١٥٩

— و —

واحة جغبوب: ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٥٣
وارسو: ١١٢، ١١٤
الولايات المتحدة: ٩٠، ٩٩
١٥٥، ١٤١، ١٣٦، ١١٢، ١٠٢
وترلو: ٢١٩
٢٥٥

مصر الجديدة: ١٥

— ٢ —

اليابان: ٤٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٤

يوغوسلافيا: ١٣٦

اليونان: ٤٦

٤ - كشف الحوادث

- أ -

اتفاقية جنغوب سنة ١٩٣٢:	على ألمانيا: ٩٣، ١٠١، ١٠٤
٣٠، ٣٦.	إعلان إيطاليا الحرب على
اتفاقية روما: ٣٧	بريطانيا وفرنسا: ١٥٩، ١٦٦
الاحتلال البريطاني: ٥، ١٤	اعلان مصر حالة الحرب على
أزمة سبتمبر سنة ١٩٣٨: ٧٠،	ألمانيا: ٨٥، ٨٦، ٨٩ - ٩١،
١٢٦، ٨٩	٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠١ - ١٠٣،
الأزمة العالمية في سبتمبر سنة	١١٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٧، ٢٥٤
١٩٣٩: ٢٩	إقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧:
أزمة يونية سنة ١٩٤٠: ٢١٤	١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٩
استقالة السعديين: ٢٢٩	إقامة العلاقات مع الاتحاد
استقالة على ماهر: ٧٣	السوفيتي:
استيلاء إيطاليا على ألبانيا: ٧٢	٢٣٩، ٢٥٢
اعتراف حكومة الوفد بالاتحاد	إلغاء الكومنترن: ٢٥٣
السوفيتي: ٢٤٧، ٢٥٣	امتناع العراق عن إعلان الحرب
إعلان الأحكام العرفية في	على ألمانيا: ١١٧
مصر: ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤،	انسحاب دنكرك في ٢٨ مايو
١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١١٧،	سنة ١٩٤٠: ١٣١
١٣٨، ١٤٦، ١٤٨	الانقلاب الدستوري سنة ١٩٣٧:
إعلان إنجلترا وفرنسا الحرب	٧٥

— ث —

تأميم قناة السويس: ١١
تجميد العلاقات السياسية مع
الاتحاد السوفيتي: ٢٥٢
تحالف الاتحاد السوفيتي مع
بريطانيا: ٢٥٢
تنازل إسماعيل صدقي عن
واحة جغبوب لإيطاليا: ٢٩، ٣٦
تهديد الملك بالتنازل عن
العرش: ١٨٩

— ث —

الثورة الفلسطينية: ٣٥
ثورة يوليو سنة ١٩٥٢: ١٤،
١٢٠

— ح —

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢:
٢٧، ٣٩، ٢٣٧
الحرب العالمية الأولى: ٦، ٧٧،
١٤٢

الحرب العالمية الثانية: ٤، ٥،
١٠، ١٢، ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٨،
٢٩، ٣٩، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٨،

٢٧٨

٧٠، ٧٥، ٧٦، ٨٥، ٩٣، ٩٤،
١٢٦، ١٣٥، ١٤١، ١٥٩،
١٦٥، ١٧٣، ١٨١، ٢٥٠، ٢٥٤
حرب فلسطين: ٧٠
الحرب الكورية: ٦٩
حركة رشيد عالي الكيلاني:
٢٤٢

— خ —

خلع الخديوي عباس حلمي عن
العرش: ٣٩

— د —

دخول إيطاليا الحرب: ١٥٧،
١٧٣
دخول القوات الألمانية باريس:
١٧٣
دخول القوات الألمانية وارسو:
١١٢، ١١٤

— ر —

الرقابة على الصحف
والمطبوعات: ١٠٧

- ز -

زحف الجيش الإيطالي على
مصر: ٢٢١

- غ -

غزو إيطاليا للحبشة: ٧٢، ٧٣

- ق -

قتل بطرس غالى رئيس
الوزراء: ٤٨

قرار بالتفتيش الإجبارى على
السفن بالموانئ المصرية: ٩٧
القضية الفلسطينية: ٣٠، ٣٦،
٦٧، ٥٢ - ٧٦، ٧١

قطع العلاقات مع حكومة
فيشى: ٢٣٩، ٢٤١
قيام الحركة الفاشية فى مصر:
٢٠

- م -

محاكمة الشيخ المراغى حزب
الوفد: ٤٧
محاولة اغتيال مصطفى
النحاس: ٥٢

محاولة مصطفى النحاس خلع
الملك سنة ١٩٣٧: ١٤، ١٩، ٢٧
مرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩:
٨٨

- س -

سقوط حكومة محمد محمود:
٢٨
سقوط وزارة سعد زغلول سنة
١٩٢٤: ٥٦

- ص -

الصدام بين فاروق ولامبسون:
٣٥

صدام عزيز المصرى مع البعثة
البريطانية: ١٢٥
الصراع بين على ماهر وكامل
البندارى: ٧٦، ٨٥

- ط -

طرد على ماهر من الحكم: ١٢،
١٤٩، ٢٤٧

الاتحاد السوفيتى وألمانيا: ٢٥٢	مرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩:
معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا: ٢٩، ٣٠، ٦٢	٨٧
معركة ستالينجراد: ٢٥٣	مرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩:
معركة العلمين: ١٥٣	٨٨
معركة المارن: ٧٧	مرسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩:
معركة الوقد فى مجلس الشيوخ:	٨٧
١٠١	مسألة السودان: ١٤١
المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين:	مشروع تقسيم فلسطين: ٦٨
٧١، ٦٩	مشكلة القطن: ١٣٥، ١٣٩،
مؤتمر سان فرانسيسكو: ٢٥٥	١٤٠، ١٤٣، ١٤٧
مؤتمر القرم: ٢٥٥	معاهدة سنة ١٩٣٦: ٥، ٦، ١٢،
مؤتمر المائدة المستديرة: ٦٩،	١٣، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٥٢، ٦٠،
٧٣	٦٨، ٧٥، ٨١، ٩٣، ١٠٢،
المؤتمر الوفدى سنة ١٩٤٣:	١٠٥، ١٠٦، ١٢٩، ١٣٣،
٢٥٤	١٤٥، ١٦٠، ١٧٤، ١٨١،
الميثاق الإنجليزى الإيطالى سنة	١٩٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٤،
١٩٣٨: ٣٧	٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤
- ن -	معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا
نظام الحصص بالنسبة للقطن:	اعتداء بين مصر وإيطاليا
١٣٧، ١٤٠	معاهدة الصداقة والتحالف سنة
	٣٦ أنظر: معاهدة سنة ١٩٣٦
	معاهدة عدم الاعتداء بين
	٢٨٠

٥ - كشف الدوريات

أولا : الجرائد

- أ -

الاخوان المسلمين : ٤٩

الأهرام : ٦٢ ، ١٤٢

أوزير قاتورى الإيطالية : ١٣٣

- ن -

النبيورك تايمز : ١٢٦

- و -

الوقد : ١٧ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٤٣ ،

٥١ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٣ ،

١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٥ ،

١٣٣ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ،

١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٩ ،

١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ،

٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧

- ب -

البلاغ : ٤٦ ، ١٦١

- ج -

الجريدة : ٦٦

جورنال دى أورينتى : ١٧

- د -

الدبلى تلغراف : ٦١ ، ٦٢

- ر -

روما : ١٧

ثانياً - المجلات

- م -

المصور : ١٣

مديتاريتو : ١٧

- م -

مصر الفتاة : ٤٩ ، ٦٢

المصرى : ٢٤ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٣

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) :
الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربي ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ : الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .
- ١٩ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- الطبعة الثانية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ١٩٩٦) .

- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة :
مكتبة مديولى ١٩٨٩) .
- ٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى
(القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .
- ٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء -
١٩٩٠) .
- ٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩)
(القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
- ٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ
المصريين عدد ٦١).

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج . (القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية . (القاهرة : مركز المنار
للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك،
الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك،
الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤)

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك،
الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٤).

٣٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك،
الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥).

٣٩ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - هيكى والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٥ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٧ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٨ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساي [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٤٩ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].

٥٠ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥١ - الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥٢ - حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ - مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

مع آخرين :

٥٤ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبیب رزق (القاهرة : مؤسسة الاهرام ١٩٧٨) .

٥٥ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبیب رزق ود . رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٦ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبیب رزق ود.رعوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

٥٧ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الفهرس

٥ تقديم

الفصل الأول

٩ دعوة الحياة فى مصر قبل الحرب العالمية الثانية

١ - النشاط الفاشى

١١ للجالية الإيطالية قبل الحرب

٢ - أحمد حسين

١٩ يرفع علم الفاشية فى مصر

٣ - إسماعيل صدقى باشا

٢٧ يدعو إلى حياد مصر

٤ - الصدام

٣٥ بين فاروق ولامبسون

٥ - الدعوة إلى تلصيب فاروق

٤٣ خائفة للمسلمين

- ٦ - نشاط الألمان في مصر
 قبل الحرب ٥١
- ٧ - زيارة المارشال بالبو حاكم ليبيا لمصر
 وخطبة فاروق يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ م ٥٩
- ٨ - القصر الملكي
 وقضية فلسطين ٦٧
- ٩ - سقوط محمد محمود باشا
 وإعتلاء على ماهر باشا الحكم ٧٥

الفصل الثانى

- معركة تجنيب مصر ويلات الحرب ٨٣
- ١٠ - وزارة على ماهر
 توافق على إعلان حالة الحرب ٨٥
- ١١ - تدخل فاروق لمنع إعلان حالة الحرب
 على ألمانيا ودور عبدالوهاب طلعت باشا ٩٣
- ١٢ - معركة الوفد في مجلس الشيوخ
 ضد مرسوم إعلان الأحكام العرفية ١٠١
- ١٣ - على ماهر ينجح في فرض الأحكام العرفية
 على مصر ١٠٩
- ١٤ - عزيز المصرى باشا يبرز موقع العلمين
 للقيادة البريطانية ويرفض إخلاء سيوة ١١٧

١٥	– سدّام عزيز المصري مع البعثة
١٢٥	البريطانية وزيارة على ماهر للسودان
١٦	– مذكرة الوفد المصري في أول أبريل ١٩٤٠
١٣٣	عن استغلال بريطانيا لظروف الحرب
١٧	– ثورة على ماهر باشا واللورد هاليفاكس
١٤١	على مذكرة الوفد
١٨	– لامبسون يسعى لطرد على ماهر من الحكم
١٤٩	ويصف حكومته بأنها «تبت ضارا»
١٩	– دخول إيطاليا الحرب ومطالبة لامبسون بطرد
١٥٧	ماتزولينى وتحديد إقامة إسماعيل صدقى وابنته
٢٠	– مصر بين الحرب الهجومية
١٦٥	والحرب الدفاعية
٢١	– المعركة حول خروج
١٧٣	على ماهر باشا من الحكم
٢٢	– التبليغ البريطانى الأول
١٨١	لإقالة على ماهر باشا
٢٣	– الملك فاروق يهدد بالتنازل عن العرش
١٨٩	إذا أخرج على ماهر
٢٤	– اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا
١٩٧	السرية برؤساء الأحزاب
٢٩٣	

- ٢٥ - خروج على ماهر ودخول على ماهر مكرر
 ٢٠٥ انتصار القصر وتأليف وزارة حسن صبرى باشا
 ٢٦ - أحمد ماهر باشا
 ٢١٣ يدعو لإعلان مصر الحرب على المحور
 ٢٧ - زحف الجيش الإيطالى على مصر
 ٢٢١ وحسن صبرى باشا يقول: لن ندخل الحرب
 ٢٨ - سقوط دعاة الحرب
 ٢٢٩ وقبول بريطانيا بحياد مصر

الفصل الثالث:

- ٢٣٩ قطع العلاقات مع حكومة فيشى
 ٢٩ - أزمة العلاقات
 ٢٤١ مع حكومة فيشى
 ٣٠ - اعتراف حكومة الوفد
 ٢٤٧ بالاتحاد السوفيتى
 ٢٥٧ من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٧٤ / ١٩٩٧

I.S.B.N 977-01-5536-5

لم تكن فكرة وقوف مصر على الحياد فى الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٦ ، لا من الجانب المصرى ولا من الجانب البريطانى ، لأن اشتراك مصر فى الحرب مع بريطانيا ، كان هو الثمن الذى دفعته مصر لانتهاء الاحتلال البريطانى لأرضها ، والإعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجنبية التى كانت تقيد حريتها التشريعية . ولكن المتغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية فى مصر ، تدخلت لتفرض على مصر سياسة تجنب ويلات الحرب . وهذا الكتاب يروى قصة هذه المتغيرات وملابساتها .

To: www.al-mostafa.com